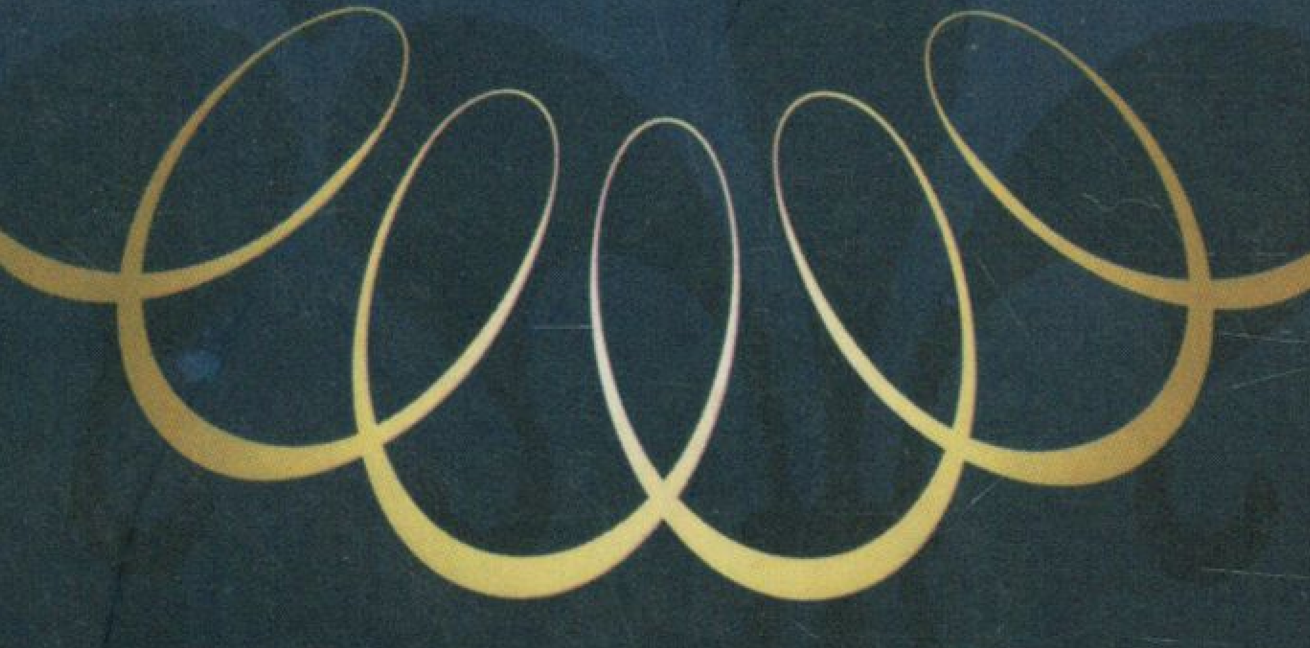
التعانق والحمل

دراسة في النحو واللغة

دكتور
سعود غازي أبو تاكي





التعانق والحمل
دراسة في النحو واللغة

التعانق والحمل

دراسة في النحو واللغة

دكتور

سعــود غــازي أبــو تــاكي

الأستاذ المشارك بجامعة الملك عبد العزيز - جدة



التعانق والحمل

سعود بن غازي أبو تاكي

الكتــــاب: التعانق والحمل

المــؤلــف: سعود بن غازي أبو تاكي

تاريخ النشر: ٢٠١١م - ١٤٣٢هـ

رقم الإيداع: ٣٧٦٩ / ٢٠١١

الترقيم الدولي: 978-977-463-103-0

الناشــــر:

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

الإدارة والمطابع:

١٢ شارع نوبار لاظوغلى (القاهرة)

تليفون: ٠٠٢٠٢٧٩٤٢٠٧٩ فاكس: ٠٠٢٠٢٧٩٥٤٣٢٤

التوزيــــع:

٣ شارع كامل صدقى الفجالة - القاهرة

تليفون: ٠٠٢٠٢٥٩١٧٩٥٩

www.darghareeb.com

المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلق الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد.

فمن فضل الله عليّ أن مَنَّ بقبول أعمالي العلمية بين أهل الاختصاص من العلماء، وغمرني سبحانه بفضله؛ إذ جعلهم يحسنون بأعمال الظن، فيؤثرونها، ويثمنون الجهد المبذول فيها، ويلحون عليَّ في إعادة جمعها ونشرها لتجديد الانتفاع بها، وبخاصة الأعمال البحثية التي سبق نشرها في حوليات علمية متخصصة؛ نظرًا لأن بعض هذه الأعمال منشورة في عدد من البلدان العربية، مما يصعب معه الوصول إليها، ولذلك صحت عزيمتي على أن أبدأ في جمعها وإصدارها في صورة مجموعات تحاول أن تقدم كل منها ما يتجانس أو يتماثل أو يتقابل من هذه البحوث، أما التجانس فمعروف مألوف، وهو يتحقق بالمادة وبالشكل وبالموضوع، وأما التماثل فليس أقل منه درجة؛ إذ يبدأ من المادة وينتهي بالمنهج، وأما التقابل فبين جوانب ليس أدناها النظر والتطبيق، والبساطة والتركيب، والنظر الكلي الذي يبدأ من رصف الجزئيات وينتهي بتشكيلها.

وهذا الجزء الذي بين يدي القارئ الكريم هو الجزء الأول من مجموعة البحوث، وهو يضم بحثين خطيًا - بفضل الله ومنّه وكرمه - باهتمام المتخصصين ولقيا منهم اهتمامًا كبيرًا، وأثارت مسائلهما مناقشات كثيرة دلت على أن القضايا التي عولجت فيهما مازالت تحتاج إلى بحث وتمحيص وتحقيق لما تتسم به من دقة وخصوبة وحيوية.

ويعرض البحث الأول لظاهرة لغوية قرآنية تتضافر على تكوينها الخصائص المتعددة المستويات صوتيًا وبنيويًا وتركيبيًا، وتمس بشكل مباشر

جوانب من القيم الدلالية والجمالية والتعبيرية في النصوص القرآنية، وهي الظاهرة التي وفقنا الله سبحانه أن نتناولها تحت عنوان : «تعانق الصيغ»، وهو المصطلح الذي اقتبسناه من فيوضات أستاذنا الدكتور/ علي أبو المكارم في لقاءاته العلمية بتلاميذه ومريديه، ورأينا من جانبنا أنه صالح للأخذ به في دراسة هذه الظاهرة التي تمثل خصيصة متألقة من خصائص النص القرآني العظيم.

وإذا كان البحث الأول يقدم ما يمكن اعتباره دراسة تطبيقية، فإن البحث الثاني يعرض لجانب أصولي بارز في المنهج النحوي؛ إذ يقف عند أصل من الأصول الكلية التي كان لها أثر لا يجحد في وضع القواعد الجزئية. ولكن هذا الأصل لم يحظ من قبل - على أهميته - بما يستحقه من دراسات مفصلة مستقلة جامعة، تستقصي مقوماته وتجمع عناصره وتحدد علاقاته وتجلو ما كان له من آثار، وهذه كلها ما حاولته هذه الدراسة التي تناولت ما يعرف عند علماء النحو بالحمل، وهو مصطلح يشيع لدى النحاة في تناولهم للجزئيات ولا تخلو من الإشارة إليه الكليات، كما أنه في مادته وتحليله وثيق الصلة بالقياس، وبينهما ضروب من التشابه والاختلاف.

وقد حاول البحث أن يقف عند هذه وتلك، وأن يقدم تصورًا واضحًا لهذا الأصل من الأصول المعتد بها، وأن يتتبع ما له من تجليات في تراث النحويين المتقدمين منهم والمتأخرين.

ولله الحمد في الأولى والآخرة.

المؤلف

***

تعانق الصيغ
في الفاصلة القرآنية

مدخل البحث

في البداية لا مناص من التوقف أمام ألفاظ ثلاثة في عنوان البحث، تحدد في مجملها إطاره، وتوضح في خصائصها محوره، وتشير بدلالاتها إلى مضمونه. وهذه الألفاظ هي: (التعانق)، و(الصيغة)، و(الفاصلة) .

و(التعانق) و(العناق) و(المعانقة) من باب واحد، فهي جميعًا تتفرع عن (العنق)، وترتبط به وتشي معانيها في مجملها بما يدل عليه موقعًا ووظيفة، من حيث ارتفاع المكان وشرف المكانة، فليس (العنق) مجرد وصلة ما بين الرأس والجسد، ولكنه يوحي بشرف موقعه وسمو مكانته، ومن ثم يعبر به عن (الجمال) الظاهر و(الأهمية) الثابتة، ولذلك كان مما يمدح به الرجال والنساء وقد يمتد استخدامه في مدح الأشياء والمواقع[١] ، فالرجل (الأعنق) طويل العنق، والمرأة (العنقاء) كذلك، والجبل (أعنق) إذا كان مرتفعًا يشرف على ما دونه، والنجد (أعنق) لهذا المعنى، والعرب تقول: ذلت عنق فلام لفلان، بمعنى خضعت له، كما تقول في ضده: لوى عنقه عنه، فليس العنق مجرد جزء من الجسم، بل هو رمز شرفه ومحور أهميته[٢] .

وكلمة (التعانق) مع دلالتها على هذا كله تدل على التآلف الوثيق والتواصل اللطيف والتداخل المنسجم، ولا يكون ذلك إلا في المودّة البالغة. ولهذه الدلالات مجتمعة لا يمكن أن تحل محل كلمة (التعانق) كلمات أُخر قد تبدو قريبة منها قادرة على تضمن معناها، وحسبنا أن نستعرض هنا بعض هذه الكلمات لندرك أن لفظ (التعانق) يفضلها في التعبير عن المعنى والإحاطة

(١) انظر: المعاجم العربية، مادة (عنق) .

(٢) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ١٥٩-١٦٤) .

بأبعاده الدلالية الثانوية منها والهامشية، فضلاً عن المركزية أو الأساسية. ومن هذه الكلمات: التجمع، والتوالي، والتتابع، والتعاقب، والتضافر، والتآلف، والتآزر، والتواصل. ففي (التعانق) عند التحليل العلمي آثار من كل منها، فهو يغني عنها، لكنها جميعًا لا تغني عنه؛ لأن فيه من المعاني ما ليس فيها.

أما (التجمع) فلأنه برغم اتفاقه مع (التعانق) في مطلق الجمع فإنه لا يتضمن إشارة إلى توافق أو تآزر، ولا يقطع بانسجام أو تواصل، ولا يشي برفعة أو ارتفاع .

وأما (التوالي) و(التتابع) و(التعانق) فلأن كل منها برغم إشارته إلى تعدد لا يلمح إلى تواصل هو في (التعانق) محوري، بل لعل كل منها يشير إلى وجود فجوة تقصر أو تطول، تتسع أو تضيق.

وفي (التآلف) و(التآزر) قدر من توافق، ولكنه بالضرورة يمتد إلى مدى محدود، فلا يصل إلى ذلك القدر من التواصل الحميم الذي يعبر عنه ما في (التعانق) من اندماج المودة، وكأن كل منهما يلمح بوقوفه عن التآلف والتآزر إلى وجود شيء من الخصائص الذاتية التي تميزه عن الطرف الآخر الذي يتآلف معه أو يتآزر.

وقريب من هذا ما يفيده (التضافر) من معنى، فمع كونه دالاً على ترابط وثيق بين مقوماته وعناصره، فإنه يتضمن أيضًا الإشارة إلى شيء من التمييز بين الأطراف المشاركة فيه، بحيث يمكن التمييز بينها وإن توافقت في مجموعها، وهي لذلك تخالف ما في التعانق من تداخل وتآلف ومودة وانسجام.

لا يبقى في النهاية إلا (التواصل)، وبيِّن ما بين (التواصل) و(التعانق) من تفاوت واختلاف، يمكن إجماله في أن (التواصل) ضرب من (الوصل)، والوصل قطع بوجود علاقة ما بين طرفين أو أطراف فهو تفاعل ممتد بين جانبين أو جوانب، بيد أن هذا التفاعل لا يستلزم توافقًا، ولا يقتضي تضافرًا،

ولا يستوجب تحالفًـا، ولا يتطلب انسجامًا، ولا يعبر عن مودة حـاكمة، بل قد يصدر عن مصالح متحكمة.

* * *

و(الصيغة) من (الـصوغ)، وصاغ الشيء يصوغه صوغًا، هـيأه على مثال مستقـيم، وسبكه عليه، فالشيء إذن لا يُصاغ إلا إذا كان ثـمة أساس له يصاغ عليه، وهو بذلك يقتـضي وجود أمرين، أولهما (المادة) الـتي يتم الصوغ منها، وثانيهما (القالب) الذي يتم الصوغ فيه، أما (المادة) فهي البنية، وأما (القالب) فـهو الوزن، ونحـسب أنّ ابن جني كان يـشيـر إلى هذا التلازم حين ذكـر في «باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية»: «أن كل واحد من هذه الدلائل معـتد مراعي مـؤثر، إلا أنها في القوة والضـعف على ثلاثة مراتب، فـأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليـها الصناعية، ثم تليـها المعنوية»[١] ، وتطرق إلى تقديم بعض النمـاذج لذلك فقـال: «ألا ترى إلى (قـام) ودلالة لفظه على مصـدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالـة معناه على فاعله، فـهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيـغتـه ومعناه»[٢] ، وكـذلك أيضًا: «الضـرب والقتـل، نفس اللفظ يفيـد الحدث فيهمـا، ونفس الصيغة تفيد صلاحهـما للأزمنة الثلاثة... وكذلك اسم الفاعل نحو: قائم وقاعد، لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود، وصيغته وبناؤه (يفـيـدان) كـونـه صـاحب الفـعل»[٣] ، ويعلل مـا رآه من أن الدلالة الصناعـيـة أقوى من المعـنوية «من قبـل أنها وإن لـم تكـن لفظًا فإنـها صـورة يحملها اللفظ ويخرج عليها، ويستقر المثال المقوم بها»[٤] .

مـعنى هذا أن (الصيـغة) هي الصـورة النهـائية للمـادة الأساسـية، وأنهـا بالضرورة تنتـمي إلى مجموعة الصـور الاشتقاقـية لها، ومقتـضى هذا أنها لا

(١) انظر: الخصائص لابن جني، (٣/ ٩٨) .
(٢) الخصائص: (٣/ ١٠١) .
(٣) السابق (٣/ ٩٨) .
(٤) المصدر السابق: (مع تعديل طفيف) .

تشمل جميع كلمات العربية، ومن ثم فإننا نذهب إلى خلل الرأي القائل بأن كل كلمة في العربية أيًا كانت إنما جاءت على قالب أو احتذى فيها قالب، يقول الدكتور صبحي الصالح معبرًا عن هذا الاتجاه: «والحق أننا إذا استقصينا الكلم العربي وجدنا كل لفظ فيه يرتد إلى قالب حذي على مثاله»[١] ، وليس ذلك صحيحًا، ففضلاً عن مخالفته لما استقر عليه رأي الصرفيين من قصر القالب أو الصيغة على بعض الأسماء وبعض الأفعال، فإنه ينهض على ادعاء لا سند له ولا دليل عليه، وهو أن الأسماء الجامدة والحروف قد اشتقت أيضًا من صيغ مستقلة، وإذا كانت لم ترتد بذاتها إلى قالب أو مثال، فإن أصلها له قالب ومثال»[٢] ، وجليّ ما في هذا الادعاء من مخالفة لما استقر عليه رأي اللغويين من ناحية، واستناده إلى زعم غير صحيح بوجود قوالب مفترضة لا أصل لها بحال من ناحية أخرى. وبذلك يظل هذا الادعاء مجرد فرض لا مجال لإثباته، ومن ثم لا يرقى إلى مستوى الفرض العلمي الذي يستلزم العرض والاستيعاب والتحليل والاستنتاج.

* * *

و(الفاصلة) من (الفصل)، وهو ضد الوصل ولكنه ملازم له لا ينفك عنه؛ لأن الفصل لا يكون إلا حيث يقع ما بدونه يتصل، ومثال ذلك الحاجز بين الشيئين، فلو زال الفاصل لصار الشيئان شيئًا واحدًا، والخرزة تفصل بين خرزتين متشابهتين، ولو ذهبت الخرزة لأصبحت الخرزتان شيئًا متشابهًا، وكذلك الحبة من ذهب أو فضة تفصل بين لؤلؤتين؛ لأنها لو زالت لصار اللؤلؤ نسقًا متماثلاً.

وقد استعمل لفظ (الفاصلة)، مصطلحًا في علوم ثلاثة هي: النحو، والعروض، والخط. أما النحو فالفصل فيه مصطلح بصري، وهو وقوع ضمير الرفع المنفصل بين ما أصله المبتدأ والخبر، نحو قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ

(١) انظر: دراسات في فقه اللغة العربية، للدكتور صبحي الصالح (٣٣٢) .

(٢) السابق .

الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ (١) ، وهو يقابـل (العماد) عند الـكوفيين(٢) ، ونقل الأنباري في الإنصاف أنه «يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعًا لنعت الاسم ليخرج من معنى النعـت، كقولك: زيد هو العاقل(٣) ، وهو بهذا يجيز وقوعه بين المبتدأ وخبره، فضلاً عن وقوعه بين ما أصله المبتدأ والخبر.

وفي العـروض يطلق لفظ (الفصل) عـلى العروض التي تبنى على مـا لا يكون في الحشو، كما يطلق لفظ (الفاصلة الصغرى) على ما توالت فيه ثلاث حركات أعقـبها ساكن، مثل: صنعوا خيرًا، ولـفظ (الفاصلة الكبرى) على ما توالت فيه أربع حركات أعقبها ساكن مثل: صنع خيراً .

وفي الخط تكون الفـاصلة عـلامة على وقـف خفـيف يحـسن أن يراعيـه القارئ، وقد يطلق عليها (الشولة)، ولها مواضع أهمها(٤) :

١ – أن تقع بين المفردات المعطوفة إذا قصرت عبارتها وأفادت تقسيمًا أو تنويعًا .

٢– أن تقع بين المفردات المعطوفة إذا تعلق بها ما يطيل عبارتها.

٣– أن تقع بين الجمل المعطوفة القصيرة، ولو كان كل منها لغرض.

٤– وأن تقع بين جملتي الشرط والجزاء إذا طالت جملة الشرط.

٥– أن تقع بين جملتي القسم والجواب، إذا طالت جملة القسم.

٦– أن تقع قبل ألفاظ البدل إذا أريد لفت النظر إليها .

٧– أن تقع بين كل جملتين مترابطـتين إذا طالت الجملة الأولى، كالجملة الواقعة صفة، أو حالاً.

---

(١) من الآية (٣٢) من سورة الأنفال.

(٢) انظر: اللسان، مادة (فصل) والإنصاف، المسألة (١٠٣).

(٣) انظر: المسألة (١٠٣) من مسائل الإنصاف في مسائل الخلاف.

(٤) انظر: الترقيم وعلاماته في اللغة العربية لأحمد زكي باشا (١٧-٢٠) .

٨- أن تقع دالة على الجملة المعترضة، تفصلها عما قبلها وما بعدها، وقد تحل الشرطة الصغيرة محلها.

أما (الفاصلة القرآنية) فالشائع أنها الواقعة في أواخر الآيات، وكأنها بمنزلة القافية في الشعر، وفي هذا المعنى يقول ابن منظور: «أو آخر الآيات في كتاب الله فواصل، بمنزلة قوافي الشعر - جل كتاب الله عز وجل - واحدتها فاصلة»[١] ، ويقول الزركشي: «الفاصلة كلمة آخر الآية، كقافية الشعر، وقرينة السجع»[٢] ، بيد أن ما ذكرناه لا يقدم تصوراً كاملاً يحدد مدلول (الفاصلة القرآنية)، ولعل خير من حاول هذا التحديد الرماني والباقلاني، اللذان ذكرا في تعريفهما للفاصلة القرآنية أنها حروف متشاكلة - أي متماثلة في المقاطع - وأنها تهدف إلى إفهام المعاني أي توضيحها، وتأكيدها، يقول الرماني: «الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع توجب حسن إفهام المعاني»[٣] ، ويقول الباقلاني: «الفواصل حروف متشاكلة في المقاطع، يقع بها إفهام المعاني»[٤] ، وهما بذلك يضيفان إلى موقع الفاصلة القرآنية خصيصة لفظية وأخرى معنوية، أما اللفظية فهي القوافي في المقاطع الصوتية، وأما المعنوية فهي كونها ذات دلالة يعتد بها في جلاء المعنى وتوضيحه .

وبهذا العرض لمقومات الفاصلة القرآنية يتضح أنه لابد فيها من اكتمال أمور يأتي في طليعتها موقعها المتميز في رءوس الآيات، والمشاكلة الصوتية في المقاطع المكونة لها، وتجليها في السياق وكأنها تلخصه وتوضحه وتؤكده، وأخيراً ما يقتضيه موقعها من نمط من الصمت الخفيف بين الآيات

---

(١) انظر: لسان العرب، مادة (فصل) .

(٢) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٥٣) .

(٣) انظر: النكت في إعجاز القرآن للرماني، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن (٨٩) .

(٤) انظر: إعجاز القرآن، للباقلاني (٢٧٠) .

تيسيـراً وتأملاً، وينبغي أن ندرك أن المشاكلة تختلـف عن المطابقة والمماثلة، ومـرد ذلك إلى أن المشاكلـة قد تكون عن طريق التـوافق والتـقارب، وقـد تكون عن طريق التـخالـف والتبـاعد. أمـا المطابقـة والمماثلة فـلا يكون أي منهما إلا بالتوافق والتقـارب. ولعل من الخير أن نقدم في هذا الشأن بعض النماذج:

١- قول عبد الملك بن قريب الأصـمعي، المتوفى سنة ٢١٦هـ: كنت أقرأ وبجانبي أعرابي قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ واللَّهُ غفور رحيم﴾ فقـال الأعرابي: كلام مـن هذا؟ فقلت: كلام الله. قال : أعـد ما قلت، فأعدت، فقال: ليس هذا بكلام الله، فـانتبهت إلى ما وقعت فيه، فقرأت: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ واللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[1] ؛ قال الأعرابي: أصبت، هذا كلام الله حقًا، فقلت: أتقرأ القرآن؟ قال: لا، فسألته: من أين علمت؟ فقال الأعرابي: يا هذا، عزَّ فحكم فقطع، ولو غفر فرحم لما قطع .

وواضح ما يدل عليه هذا النص من إدراك للترابط بين الفـاصلة وسياقها، فليست الفـاصلة بمعزل عن هذا السـياق أو مبـتورة منه، بل هي سـراجه المشع ومنارته الهادية، وليس وقوعها في موقعهـا مجرد مصادفة أو مرده إلى الالتزام بالسجع، أو المحافظة على توالي الإيقاع[2] ، فهذا كله ضـرب من اللغو ينبثق عن عـدم فـهم السيـاقـات المتـصلة بالآيات، وانعـدام الوعي الدقـيق بما وراء الفواصل من دلالات .

٢- ومما جاء في قصة يوسف عليه السلام حين عاد إلى يعقوب أبناؤه من مصر، وقد تركوا أخاهم الأصـغر مدعين أنه سَرَقَ، وكان الأب قد فـقد من قبله ابنه

(١) من الآية (٤١) من سورة المائدة .

(٢) انظر: مثلاً ما كتبه محرر مادة (إسلام) في دائرة المعارف البريطانية.

يوسف، أنه رد عليهم بقوله: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾(١) لقد حدثته نفسه بما ارتكب أولاده من جرم، وذكّره جرمهم الجديد بذنب لهم سابق، ولم يجد ملجأ إلا إلى الله. فطلب منه الصبر ورفع الغمة التي أصابته في ابنيه. فالله هو الذي يعلم كل ما كان ويقدر بحكمته كل ما يكون، فعلم الله قد أحاط بظاهر الأشياء وخافيها، وحكمته البالغة قادرة على أن تجلوها وتضيء ما استكن فيها. وهكذا يكون توافق العلم والحكمة، وتضافرهما معًا ضرورة حتمية معبرة عن الصياغة المنطقية وما وراءها من دلالات نفسية. ولو اقتصرت الفاصلة على أحدهما أو خلت منهما ما تجلى المعنى السياقي وتبلور، وتأكد واستقر.

٣- ومما ورد في قصة نوح عليه السلام (٢) قوله لقومه: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾(٣) ظل يقولها ألف سنة إلا خمسين عامًا يدعوهم مبشرًا ونذيرًا ويغريهم بأنهم إذا أطاعوه غفر لهم ربهم ما فرط منهم من ذنوب، وإذا أصروا على ما هم فيه نزل بهم العذاب، وراح يحثهم على الاستغفار، ويحضهم عليه سرًا وعلانية بالليل والنهار، ويؤكد لهم أن باب الغفران مفتوح، يقول: ثم إني دعوتهم جهارًا، ثم إني أعلنت لهم وأسررت لهم إسرارًا، ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾(٤) وهكذا جاءت الفاصلة تأكيدًا لفضل الله بواسع المغفرة وعاجلها. وجاءت على صيغة المبالغة، لإفادة الكثرة والسرعة

---

(١) من الآية (٨٣) من سورة يوسف.

(٢) وردت الإشارة إلى قصة نوح عليه السلام في سبع سور هي: الأعراف، ويونس، وهود، والمؤمنون، والعنكبوت، والشعراء، ونوح .

(٣) من الآية (١٠) من سورة نوح .

(٤) الآيات من (٨-١٠) من سورة نوح .

والشمـول- فهي تفيـد معنى زائد على مـا يفيده اسم الفـاعل، كما تفـيد هذه الصيغة أيضًا ما لا يفيده غيرها من صيغ المبالغة.

* * *

نتقل بعد هذا العـرض الموجز لمفهوم تعانق الصيغ في الفـاصلة القرآنية وما قدمناه من نمـاذج لهذا التعـانق حاولت توضـيحه إلى تبـيان مـا ورد له من صور وأنماط؛ لأن الفـاصلة القرآنيـة لم تلتزم نسـقًا واحدًا، ولم تـتبع نمطًا مـحددًا، بل تعددت أنساقها وتنوعت أنماطها، إذ وقعـت الفاصلة آية كاملة كما وقعت جزءًا من آية، ووردت كلمة واحدة، كمـا وردت أكثر من كلمة وجاءت اسمًا مـشتقًا كما جاءت اسمًا جامدًا، وتمثلت في بعض الأفعال على اختلاف أنواعها(*) .

١- ومثـال ما كانت فيـه الفاصلة آية كاملة ما ورد في سـورة الإخلاص: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ ، لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ، وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾(١) .

٢- ومثـال ما كـانت فيـه جزء من آية مـا جاء في سـورة الانشراح: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ، وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ، الَّذِي أَنقَضَ ظَهْرَكَ ، وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾(٢) .

٣- ومثال ما كانت فيه كلمة واحدة ما جاء في سورة الطارق: ﴿وَالسَّمَاءِ وَالطَّارِقِ ، وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ﴾(٣).

(*) من الباحـثين من يرى أن الفاصلة القرآنيـة قد تكون حروفًـا أو بعض حرف، ولعله يقصـد بالحروف هنا حروف المعاني، أما بعض الحرف فلعله يقصد أن الفاصلة قد تكون جزءًا صوتيًا من حرف المعنى، وقد يتوسع فيـرى أنها جزء صوتي حـرفي من الكلمة مطلقًا كألف المد في (يخشى)، وفي (يسعى)، ومن ذلك عنده (الأعلى... فسـوى... المرعى) إلى آخر ما جـاء في سورة (الأعلى). ولست مع هذا الرأي؛ لأنه يجعل الفاصلة مبنية على مجرد التوافق الصوتي، والتوافق الصـوتي وحده لا يكون فاصلة.

(١) الآيات (١-٤) من سورة الإخلاص.

(٢) الآيتان (١-٢) من سورة الانشراح .

(٣) الآيات (١-٣) من سورة الطارق .

٤- ومثال ما كانت فيه أكثر من كلمة ما جاء في سورة الفجر :
﴿وَالْفَجْرِ ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ ، وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ﴾[١] .

٥- وما جاء في سورة البلد: ﴿لا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ، وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾[٢].

والتنوع واضح في فواصل هذه الآيات بما لا يحتاج إلى بيان .

ومن الفواصل الفعلية ما جاء في مطلع سورة التكوير (الآيات ١-١٤) وقد وقعت جميعها أفعالاً ماضية، وكذلك فواصل الآيات (١-٥) من سورة الانفطار. ومثلها الآيات (١-٥) من سورة الانشقاق، ومثلها في قصار السور كثير.

- ومن الفواصل التي جاءت فعلاً مضارعًا ما ورد في آيات متعددة من سورة المطففين[٣] ، ومثلها آيات متعددة من سورة النبأ[٤] ، وسورة الأعلى[٥] .

- ومن الفواصل التي وقع فعلها أمرًا ما جاء في سورة المدثر[٦] :
﴿قُمْ فَأَنذِرْ ، وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ، وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾.

ومن الواضح أن هذا التنوع في الفواصل في حاجة إلى دراسة لغوية متعمقة، توضح خصائص كل فاصلة وما تفيده من دلالات متعددة مستفادة من سياقاتها وصيغها ومواقعها في رءوس الآي.

وسنحاول أن نقتصر في هذا البحث على تناول جانب من الصيغ الاسمية، تاركين بقية أنماطها إلى أعمال أخر نسأله سبحانه أن يعين عليها ويهدي إليها وهو المستعان.

---

(١) الآيتان (١-٢) من سورة الفجر .
(٢) من الآية (٨٣) من سورة البلد .
(٣) انظر الآيات (٢-٣ و ٢٩-٣٠ و٣٤-٣٦) .
(٤) انظر الآيات (١،٣،٤،٥) .
(٥) انظر الآيات (٦،٧،١٠،١٣) .
(٦) انظر الآيات (٢-٥) من السورة .

ومن الحق أن أقرر منذ البداية أن ثمة أساليب متعددة للتحليل اللغوي للمشتقات الاسمية الواقعة في الفواصل القرآنية؛ لأن من الممكن الاقتصار على المشتقات التي ترد في الفاصلة مفردة، بمعنى أنها منفردة لا يشاركها في الفاصلة مشتق اسمي آخر، كما أن من الممكن التوسع بتناول ما ورد من هذه المشتقات متنوعًا أي تتعدد كلماته، وفي كل من الحالتين قد يتوجه التحليل إلى أوزان هذه المشتقات مع تعددها واختلافها، وقد يقتصر على وزن واحد من بينها.

ونظرًا لهذا التعدد في مستويات التناول وتنوع غاياته ورغبة في استيعاب ما يتصل بموضوع الدراسة واستقصائه علميًا فإني أوثر أن أقتصر هنا على ما جاء على وزن واحد من بين أوزان المشتقات الاسمية وهو وزن (فعيل) على أن يشمل التحليل الفواصل التي جاءت فيها الكلمات المفردة والمتعددة معًا .

وأبرز ما يلحظ فيما يتصل بهذه الصيغة في الفاصلة القرآنية، أن عددًا منها ورد صفة للبشر، في حين أن عددًا أكبر من كلماتها كان وصفًا لله سبحانه.

ومما جاء وصفًا للبشر على هذا الوزن أربع عشرة كلمة وردت في ثمان وسبعين ومائة موضع، هي:

١- (أثيم) - وقد وردت سبع مرات في سور: البقرة، والنساء، والشعراء، والدخان، والجاثية، والقلم، والمطففين.

٢- (أليم) - وقد وردت إحدى وسبعين مرة، في اثنتين وأربعين سورة، هي سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والأنفال، والتوبة، ويونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، والنحل، والإسراء، والحج، والنور، والفرقان، والشعراء، والعنكبوت، ولقمان، والأحزاب، وسبأ، ويس، والصافات، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف، والفتح، والذاريات، والمجادلة، والحشر، والصف، والتغابن، والمُلك، ونوح، والمزمل، والإنسان، والانشقاق.

٣- (بغيّ) - وقد وردت مرتين في سورة مريم.

٤- (بليغ) - وقد وردت مرة واحدة في سورة النساء.

٥- (تقيّ) - وقد وردت ثلاث مرات في سورة مريم.

٦- (حفيّ)- وقد وردت مرتين في سورتي: الأعراف ومريم.

٧- (خصيم) - وقد وردت ثلاث مرات في سور: النساء، والنحل، ويس.

٨- (دليل) - وقد وردت مرة واحدة في سورة الفرقان.

٩- (عَصِيّ)- وقد وردت مرتين في سورة مريم.

١٠- (كظيم) - وقد وردت ثلاث مرات في سور: يوسف، والنحل، والزخرف.

١١- (مرِيد) - وقد وردت مرتين في سورتي: النساء والحج .

١٢- (نذير) - وقد وردت أربعًا وأربعين مرة في سور: البقرة، والمائدة، والأعراف، وهود، والحجر، والإسراء، والحج، والفرقان، والشعراء، والقصص، والعنكبوت، والسجدة، والأحزاب، وسبأ، وفاطر، وص، وفصلت، والزخرف، والأحقاف، والفتح، والذاريات، والنجم، والملك، ونوح، والمدثر.

١٣- (وليّ)[١] - وقد وردت ستًا وثلاثين مرة في سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، ويوسف، والرعد، والإسراء، والكهف، والنحل، والنمل، والعنكبوت، والسجدة، وفصلت، والشورى، والجاثية، والفتح .

١٤- (نسيّ) - وقد وردت مرة واحدة في سورة مريم.

---

(١) وردت كلمة (وليّ) وصفًا له سبحانه في عدد من الآيات، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وينشر رحمته وهو الولي الحميد) - من الآية (٢٨) من سورة الشورى، وقوله سبحانه: ﴿والله وليّ المتقين﴾، من الآية (١٩) من سورة الجاثية. ولكننا سنقتصر هنا على ما ورد منها وصفًا لغير الله. تاركين ما جاء منها في وصفه تعالى إلى موضعه من هذا البحث.

- أما ما ورد من كلمات هذه الصيغة وصفا له سبحانه فقد شارف سبعًا وتسعين وسبعمائة موضع ترددت فيها ست عشرة كلمة، وهي:

١- (بصير) - وقد وردت في واحد وخمسين موضعًا في سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأنفال، وهود، والرعد، ويوسف، والإسراء، وطه، والحج، والفرقان، ولقمان، والأحزاب، وسبأ، وفاطر، وغافر، وفصلت، والشورى، والحجرات، والفتح، والحديد، والمجادلة، والممتحنة، والتغابن، والملك، والإنسان، والانشقاق.

٢- (حسيب) - وقد وردت أربع مرات في سور: النساء، والإسراء، والأحزاب.

٣- (حفيظ) - وقد وردت في أحد عشر موضعًا في سور: النساء، والأنعام، وهود، ويوسف، وسبأ، والشورى، وق.

٤- (حكيم) - وقد وردت في ثمانية وتسعين موضعًا في سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأنفال، والتوبة، ويونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، والنحل، والحج، والنور، والنمل، والعنكبوت، والروم، ولقمان، وسبأ، وفاطر، ويس، والزمر، والأحزاب، وغافر.

٥- (حليم)- وقد وردت في خمسة عشر موضعًا في سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والتوبة، وهود، والإسراء، والحج، والصافات، والأحزاب، وفاطر، والتغابن.

٦- (حميد)- وقد وردت في سبعة عشر موضعًا في سور: البقرة، والنساء، وهود، وإبراهيم، والحج، ولقمان، وسبأ، وفاطر، وفصلت، والشورى، والحديد، والممتحنة، والتغابن، والبروج.

٧- (خبير) - وقد وردت في أربعة وأربعين موضعًا في سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والتوبة، وهود، والإسراء، والحج، والنور، والفرقان، والنمل، والأحزاب، ولقمان، وسبأ، وفاطر، والشورى، والفتح، والحجرات، والحديد، والمجادلة، والحشر، والمنافقون، والتغابن، والتحريم، والملك، والعاديات .

٨- (رحيم) - وقد وردت في خمس وعشرين ومائة آية في سور: الفاتحة، والبقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأعراف، والأنفال، والتوبة، ويونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، والنحل، والإسراء، والحج، والنور، والفرقان، والشعراء، والنمل، والقصص، والروم، والسجدة، والأحزاب، وسبأ، ويس، والزمر، وفصلت، والشورى، والدخان، والأحقاف، والفتح، والحجرات، والطور، والحديد، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والتغابن، والتحريم، والمزمل.

٩- (سميع) - وقد وردت في سبعة وأربعين موضعًا في سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والأنفال، والتوبة، ويونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والإسراء، والأنبياء، والحج، والنور، والشعراء، والعنكبوت، ولقمان، وسبأ، وغافر، وفصلت، والشورى، والدخان، والمجادلة، والإنسان.

١٠- (شهيد)- وقد وردت في خمسة وثلاثين موضعًا في سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، ويونس، والرعد، والنحل، والإسراء، والحج، والقصص، والعنكبوت، والأحزاب، وسبأ، والأحقاف، والفتح، وفصلت، وق، والمجادلة، والبروج، والعاديات .

١١- (عزيز) - وقد وردت في تسعة وتسعين موضعًا في سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأنفال، والتوبة، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والنحل، والحج، والشعراء، والنمل، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة، والأحزاب، وسبأ، وفاطر، ويس، وص، والزمر، وغافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف، والفتح، والقمر، والحديد، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والصف، والجمعة، والتغابن، والملك، والبروج.

١٢- (عليم)- وقد وردت في إحدى وستين ومائتي آية في سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والأنفال، والتوبة، ويونس، وهود، ويوسف، والحجر، والنحل، والأنبياء، والحج، والمؤمنون، والنور، والشعراء، والنمل، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والأحزاب، وسبأ، وفاطر، ويس، والزمر، وغافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والحجرات، والذاريات، والأحزاب، والفتح، والحديد، والمجادلة، والممتحنة، والجمعة، والتغابن، والتحريم، والملك، والإنسان.

١٣- (عليّ) - وقد وردت في أحد عشر موضعًا في سور: النساء، والأنعام، وهود، ويوسف، وسبأ، والشورى، وق.

١٤- (قدير) - وقد وردت في خمس وأربعين آية في سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأنفال، والتوبة، وهود، والنحل، والحج، والنور، والفرقان، والعنكبوت، والروم، والأحزاب، وفاطر، وفصلت، والشورى، والأحقاف، والفتح، والحديد، والحشر، والممتحنة، والتغابن، والطلاق، والتحريم، والملك.

١٥- (نصـير) - وقـد وردت في أربع وعشـرين آية في سـور: البقـرة، والنسـاء، والأنفـال، والتـوبة، والإسـراء، والحج، والفـرقـان، والعنكبوت، والأحزاب، وفاطر، والشورى، والفتح .

(وليّ) - وقد ورت سبع مرات في ست سور هي:

الأنعام، والتوبة، والعنكبوت، والشورى، والجاثية، والأحزاب.

* * *

وقد وردت هذه الكلمات في فواصل مزدوجة تجمع كل فاصلة كلمتين- هما معًا، أو إحداهما - منها، في نحو تسـعين ومائتي موضع، منها نحو سبعة عشرة ومائة مـواضع كانت إحدى كلمتي الفاصلة ليـست على وزن (فعيل)، وهي:

- (غفور حليم)[1] .
- (تواب رحيم)[2] .
- (رحمن رحيم)[3] .
- (رءوف رحيم)[4] .
- (غفور رحيم)[5] .
- (عزيز ذو انتقام)[6] .

---

(١) وردت الفاصلة بتـقديم وتأخيـر بين الكلمتين في سـتة مواضع في سـور: البقرة، وآل عـمران، والمائدة، والإسراء، وفاطر.

(٢) وردت الفاصـلة بتعريـف الكلمتين وتنكيـرهما في تسـعة مـواضع في سور: البـقرة، والتوبة، والـنساء، والحجرات .

(٣) وردت الفاصـلة ست مرات في سور: فاتحة الكتاب، والبقرة، والنمل، وفصلت، والحشر.

(٤) وردت الفاصلة في ست آيات في سور: البقرة، والنحل، والحج، والنور ، والحشر.

(٥) وردت هذه الفاصلة بالتنكير وبالتعريف في تسعة وستين موضعًا في سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعـام، والأعـراف، والأنـفـال، والتـوبة، ويونس، وهود، ويوسـف، وإبراهيم، والحـجـر، والنحل، والنور، والفرقـان، والنمل، والقصص، والأحزاب، والزمـر، وفصلت، والأحقـاف، والفتح، والحجرات، والحديد، والممتحنة، والتغابن، والتحريم، والمزمل.

(٦) وردت الفاصلة في أربع آيات في سور: آل عمران، والمائدة، وإبراهيم، والزمر.

- (خلاق عليم)[١] . - (عزيز غفور)[٢] .
- (عفو قدير)[٣] . - (عزيز وهاب)[٤] .

وسنعرض لباقي الصيغ المزدوجة وجميعها على وزن (فعيل)، فيما يأتي، مرتبين إياها على حسب الكلمة الأخيرة، فالكلمة الأولى. نظرًا لأن الكلمة الأخيرة هي جوهر الفاصلة.

١- (خبير بصير) - وقد وردت كلمتا الفاصلة خمس مرات في سور: الإسراء، وفاطر، والشورى.

٢- (سميع بصير) - وقد وردت كلمتا الفاصلة إحدى عشر مرة في سور: النساء، والإسراء، والحج، ولقمان، وغافر، والشورى، والمجادلة، والإنسان.

٣- (عزيز حكيم) - وقد وردت كلمتا الفاصلة في ستة وأربعين موضعًا في سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنفال، والتوبة، وإبراهيم، والنحل، والنمل، والعنكبوت، والروم، ولقمان، وسبأ، وفاطر، والزمر، وغافر، والشورى، والجاثية، والأحقاف، والفتح، والحديد، والحشر، والممتحنة، والصف، والجمعة، والتغابن.

٤- (عليم حكيم) - وقد وردت كلمتا الفاصلة في ستة وثلاثين موضعًا في سور: البقرة، والنساء، والأنعام، والأنفال، والتوبة، ويوسف، والحجر، والحج، والنور، والنمل، والأحزاب، والزخرف، والفتح، والحجرات، والذاريات، والممتحنة، والتحريم، والإنسان.

---

(١) وردت الفاصلة مرتين في سورتي: الحجر، ويس.

(٢) وردت الفاصلة مرتين في سورتي: فاطر، والملك.

(٣) وردت الفاصلة في آية واحدة في سورة النساء.

(٤) وردت الفاصلة في آية واحدة في سورة ص.

٥- (عزيز حميد) - وقد وردت كلمتا الفاصلة ثلاث مرات في سور: إبراهيم، وسبأ، والبروج.

٦- (غنيّ حميد) - وقد وردت كلمتا الفاصلة تسع مرات في سور: البقرة، والنساء، والحج، ولقمان، وفاطر، والحديد، والممتحنة، والتغابن.

٧- (حكيم خبير) - وردت كلمتا الفاصلة في أربع آيات في سور: الأنعام، وهود، وسبأ .

٨- (عليم خبير) - وقد وردت كلمتا الفاصلة في أربع آيات في سور: النساء، ولقمان، والحجرات، والتحريم.

٩- (لطيف خبير) - وقد وردت كلمتا الفاصلة في خمس آيات في سور: الأنعام، والحج، ولقمان، والأحزاب، والملك.

١٠- (عزيز رحيم) - وقد وردت كلمتا الفاصلة في إحدى عشرة آية في سور: الشعراء، ويس، والدخان.

١١- (قوي عزيز) - وقد وردت كلمتا الفاصلة في خمس آيات في سور: الحج، والأحزاب، والحديد، والمجادلة.

١٢- (سميع عليم) وقد وردت كلمتا الفاصلة ستًا وعشرين مرة في سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والأنعام، والأنفال، والتوبة، ويونس، والأنبياء، والنور، والشعراء، والعنكبوت، وفصلت، والدخان.

١٣- (وليّ نصير) وقد وردت كلمتا الفاصلة سبع مرات في سور: البقرة، والنساء، والتوبة، والأحزاب، والشورى.

بعد هذا العرض الإحصائي يحسن أن نلجأ إلى تسجيل بعض الملحوظات ذات الدلالة التي تتصل بالفواصل التي وردت على صيغة (فعيل)

أو كـانت الصيـغة جـزءاً منهـا. وأخذاً بما يفـرضه البـحث العلمي من التـزام موضوعي فسيكون عرض هذه الملحوظات في إطار المسائل الآتية:

أولاً: البعد الموضوعي.

أي ما جاء من الكلمات وصفًا لله سبحانه، وما جاء منها وصفًا لغير الله.

ثانيًا: المعدل التكراري:

أي نسبة ما جـاء من الكلمات مفرداً وما جاء متعـدداً، ثم نسبة كل كلمة مقارنة بغيرها من الكلمات التي وقعت في الفواصل.

ثالثًا: القيم الدلالية.

رابعًا: الدلالات الموقعية.

* * *

أولاً: البعد الموضوعي:

ويمكن تلخيصه في أن أعداد الكلمات الواردة على صيغة (فعيل) الواقعة فاصلة تكاد تتقارب بين وصف الله سبحانه ووصف غيره، فالكلمات الواردة في وصفه سـبحانه لا تتجـاوز ست عشرة كلمة، أمـا الواردة في وصف غيره فأربع عشرة كلمة، لكن مع تقارب أعداد الكلمات تتفاوت تفاوتًا كبيراً أعداد المواضع والآيات التي وردت فيها هذه الكلمات:

- فعـدد المواضع التي وردت فيها الصـيغة وصـفًا لله بلغ سبعـة وتسعين وسبعمائة موضع.
- وبلغ عـدد المواضع التي وردت فيـها الصيـغة وصـفًا لغـير الله ثمـانية وسبعين ومائة موضع فقط.

وفي تحليل هذا المؤشر يتبين أن معـدل ذكر الكلمة الواحدة في الأوصاف الإلهية هو خمـسون موضعًا، أما معـدل تكرار الكلمة الواحدة في الأوصاف غير الإلهية فهو ثلاثة عشر موضعًا .

هل لهذا المعـدل الموضوعي دلالة؟ أحـسب أن الإجابة تتحـدد من خلال التحليل الـدلالي للكلمات أو الأوصاف، فـما ورد من صفـات الله سبـحانه يجـمع بين عـدد من أهم خصـائص الذات الإلهـية، إذ يجـمع بين العلم في (٢٦١) موضـعًا، والرحـمة فـي (١٢٥) موضعًـا، والعز فـي (٩٩) موضـعًا، والحكمة في (٩٨) مـوضعًـا، والبصر في (٥١) مـوضعًـا، والسمع في (٤٧) موضـعًا، والقدرة فـي (٤٥) موضعًـا، يلي ذلك باقي الصفـات الأخرى التي يتصف بها الخالق عز وعلا.

وفي مـقابل هذه الصـفـات نجد أن أبرز صـفـات المخلوقات تدور حـول العذاب وما يصحـبه من ألم في (٧١) موضعًا، وما يستدعـيه ذلك من توجيه وإنذار في (٤٤) موضـعًا، وكأن ذلك يشيـر إلى نوع من التقابل بين ما تعـانيه المخلوقات ومـا تتصف به الذات الإلهـية، فكل ما ينزل بـالمخلوقات واقع في علم الله في جمـيع أحواله وجوانبه، كـما تحيط به رحمـته السابغة. فـالرحمة تحيط بجميع ما يتصل بالعمل الـبشري من أخطاء، ولولا رحمة الخالق بخلقه لكانت هذه الأخطاء كفيلة بتعجيل العذاب لهم.

دليل ذلك يتضـح من أن عدد مرات الرحـمة في الفاصلـة يستغـرق عدد المرات التي وردت فيها هذه الأخطاء البشرية جميعًا.

وهذا كله من قبيل رحمـة الله بمخلوقاته التي تتأكد نصًا كمـا تتأكد عددًا وعملاً وموضوعًا .

* * *

ثانيًا: المعدل التكراري:

للدلالة العـددية دورها البارز في تحليـل الكلمات والصـيغ في النص أيًا كـان نوع هذا النص، وهي تتكامل مع باقي الدلالات الـتي تتضـافـر معًـا في تحديد مـقومات الـبناء اللفظي وما يتـضمنه من قيم لغـوية وموضـوعية مـعًا،

ويفترض أن يكون هذا التحليل في نطاق نص كامل، وليس مقصوراً على جزء منها، كما يفترض أن يتناول الصيغ إن تعذر الوقوف عند الكلمات بأسرها، باعتبار أن الصيغة وسيلة تعبيرية أساسية للصياغة اللغوية، وأنه في نطاقها يتم التعبير المباشر عن الأهداف المرجوة والاستجابة اللغوية لها. وسنحاول هنا أن نتناول النص القرآني من خلال صيغة بعينها، نظراً لاستحالة دراسة جميع صيغ هذا النص، ولعل هذه الصيغة تكون مؤشراً من مؤشراته التعبيرية، ولعل هذا البحث يكون حافزاً للباحثين المخلصين لمتابعة هذا الاتجاه نظراً لما يتسم به من أهمية في الوقوف على جانب مهم من جوانب الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم.

وفي تحليل المعدل التكراري لورود صيغة (فعيل) في الفاصلة القرآنية يتبين ما يأتي:

١- إن الصيغة قد جاءت في الفاصلة في نحو خمسة وسبعين وتسعمائة موضع.

٢- إن الصيغة قد جاءت إحدى كلمتي الفاصلة المزدوجة في نحو سبعة عشر ومائة موضع.

٣- إن كلمتي الفاصلة المزدوجة قد جاءتا معًا على هذه الصيغة في نحو ثلاثة وسبعين ومائة موضع.

أي أن العدد الفعلي لتكرار الصيغة في الفاصلة المزدوجة المتماثلة يبلغ ستة وأربعين وثلاثمائة موضع .

ومقتضى هذا كله أن صيغة (فعيل) قد تكررت في الفواصل القرآنية نحو ست وثلاثين وأربعمائة وألف مرة، وهو عدد تقطع المؤشرات الإحصائية أنه أكبر من المعدل التكراري لأي صيغة أخرى في هذه الفواصل، وحسبنا أن نشير في هذا المجال بين هذا المعدل التكراري لصيغة فعيل في الفاصلة والمعدل التكراري لنظيرتها (فعول) و(فعال) لتتأكد هذه الحقيقة العلمية بصورة لا يشوبها شك.

* فمجموع الكلمات التي وردت على صيغة (فعول) في الفاصلة لا تتجاوز ثلاث عشرة كلمة، اختصت منها ثلاث بوصف الخالق سبحانه، وهي كلمات:

١- (رءوف) : ووقعت في أحد عشر موضعًا في سور: البقرة، وآل عمران، والتوبة، والنحل، والحج، والنور، والحديد، والحشر.

٢- (عفوّ): ووقعت في خمسة مواضع من سور: النساء، والحج، والمجادلة.

٣- (غفور): ووقعت في تسعين موضعًا من سور: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنعام، والأعراف، والأنفال، والتوبة، ويونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر، والنحل، والإسراء، والكهف، والحج، والنور، والفرقان، والنمل، والقصص، وسبأ، وفاطر، والزمر، وفصلت، والشورى، والأحقاف، والحجرات، والحديد، والمجادلة، والممتحنة، والتغابن، والتحريم، والملك، والمزمل، والبروج.

٤- وجاءت رابعة وصفًا للخالق سبحانه في مواضع، ووصفًا لغيره جل علاه في مواضع أُخر، وهي كلمة:

- (شكور): فقد وقعت صفة لله سبحانه في أربعة مواضع في سور: فاطر، والشورى، والتغابن، وجاءت وصفًا لغيره عزّ وجل في سبعة مواضع في سور: إبراهيم، ولقمان، وسبأ، والإسراء.

وجاءت باقي الكلمات دالة على وصف المخلوق، وهي:

١- (جزوع): وقد وقعت في فاصلة واحدة في سورة المعارج.

٢- (حصور): وقد وقعت في فاصلة واحدة في سورة آل عمران .

٣- (فخور): وقد جاءت في أربعة مواضع في سور: النساء، وهود، ولقمان، والحديد.

٤- (قنوط): وقد جاءت في موضوع واحد في سورة فصلت.

٥- (كنود): وقد جاءت في موضع واحد في سورة العاديات .

٦- (منوع): وقد جاءت في موضع واحد في سورة المعارج .

٧- (هلوع): وقد جاءت في موضع واحد في سورة المعارج .

٨- (يئوس): وقد جاءت في ثلاثة مواضع في سور: هود، والإسراء، وفصلت.

٩- ويمكن أن تضيف إلى هذه الثماني كلمة (شكور) في باقي المواضع التي وردت فيها وصفًا للمخلوق. وهي تسعة مواضع .

وبهذا يتبين أن مجموع ورود كلمات هذه الصيغة في الفواصل القرآنية لم يتجاوز عشراً ومائة، وهي نسبة تعادل نحو ٧،٦٪ من تردد صيغة (فعيل).

* ومجموع الكلمات التي جاءت على وزن (فعّال) في الفاصلة القرآنية اثنتان وعشرون(*) كلمة، وردت منها سبع في وصف الخالق سبحانه، هي:

١- (تواب): وقد وردت في اثني عشر موضعًا في سور: البقرة، والنساء، والتوبة، والنور، والشعراء، والنصر.

٢- (جبار): وقد وردت في عشرة مواضع في سور: المائدة، وهود، وإبراهيم، ومريم، والشعراء، والقصص، وغافر، وق، والحشر.

٣- (خلاق): وقد وردت في موضعين في سورتي: الحجر، ويس.

---

* من الواضح أن من الباحثين من يخطئ في ذكر هذه الكلمات وتحديد مواضعها نتيجة لخلطه بين وقوع الكلمة في ثنايا الآية ووقوعها على رأس الآية، والأخيرة هي التي تعد فاصلة. ونتيجة لهذا الخلط فقد ورد في بعض الدراسات أن من بين هذه الكلمات (بناء) في سورة (ص) وليست فاصلة فيها، و(فعّال) في سورتي هود والبروج وليستا فاصلتين، و(خوان) في سورتي النساء والحج وليست فاصلة فيهما، و(سماع) في سورتي المائدة والتوبة بصيغة جمع المذكر (سماعون) وليست فيهما فاصلة. و(نفاث) بصيغة المؤنث (نفاثات) في سورة الفلق وهي بدورها ليست فاصلة.

٤- (علام): وقد وردت في أربعة مواضع في سور: المائدة، والتوبة، وسبأ.

٥- (غفار): وقد وردت في خمسة مواضع في سور: البقرة، وإبراهيم، والزمر، وق، ونوح .

٦- (قهار): وقد وردت في ستة مواضع في سور: يوسف، والرعد، وإبراهيم.

٧- (وهاب): وقد وردت في ثلاثة مواضع في سورتي: آل عمران، وص.

* ومجموع الكلمات التي وردت وصفًا لغيره سبحانه تسع عشرة كلمة، هي:

١- (أفاك): وقد وردت في موضعين في سورتي: الشعراء، والجاثية.

٢- (أكال): وقد وردت بصيغة الجمع (أكالون) مرة واحدة في سورة المائدة.

٣- (أواب): وقد وردت ست مرات في سور: الإسراء، وص، وق.

٤- (أواه): وقد وردت مرتين في سورتي: التوبة، وهود.

٥- (حلاف): وقد وردت مرة واحدة في سورة القلم.

٦- (حمّال): وقد وردت بصيغة المؤنث (مختومة بتاء التأنيث) مرة واحدة في سورة المسد.

٧- (خراص): وقد وردت بصيغة جمع المذكر مرة واحدة في سورة الذاريات.

٨- (خناس): وقد وردت مرة واحدة في سورة الناس.

٩- (سحار): وقد وردت مرة واحدة في سورة الشعراء.

١٠- (صبار): وقد وردت أربع مرات في سور: إبراهيم، ولقمان، وسبأ، والشورى.

١١- (ظلام): وقـد وردت ست مرات في سـور: آل عـمران، والأنفـال، والإسراء، وفصلت، وق.

١٢- (غوّاص): وقد وردت مرة واحدة في سورة ص .

١٣- (كذاب): وقد وردت سـبع مرات في سور: ص، وغافـر، والقمر، والنبأ.

١٤- (لوّاح): وقد وردت بصـيغة المؤنث المخـتومة بالتاء مـرة واحدة في سورة المدثر.

١٥- (كـفار): وقـد وردت خـمس مـرات في سور: البـقـرة، وإبراهيم، والزمر، وق، ونوح .

ومن هذا العرض يتبين أن هذه الصيغـة قد ترددت في الفاصلة القرآنية - أو متـصلة بها- في واحد وثمـانين موضعًـا، أي بنسبة تعـادل نحو ٥،٦٣٪ من تردد صيغة (فعيل) .

ومع هذا التفـاوت الواضح في المعدل التكراري للصـيغ الثلاث (فـعيل) و(فعـول) و(فعّال) فإن ثمـة خصيـصة مشتـركة بينها وهي أن الصـيغ الثلاث ضمت كلمات يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات :

١- كلمات لا يجوز إطلاقها على غير الله سبحانه. وهذه جميعها داخلة ضمن أسماء الله الحسنى.

٢- كلمـات تطلق على غـيـر الله، من الذوات والأشـيـاء، والأحـداث، والعلاقات .

٣- كلمات يجوز إطلاقـها على الخالق وسواه، وهذه يتحدد مـوضوعها من خلال السيـاق والدلالة، أي المادة التي اشتقت منهـا ومدى جواز إطلاقها على الخالق سبحانه أو امتناع ذلك .

ثالثًا: القيم الدلالية:

- للمادة اللغوية معناها الخاص، وهو معنى يحدده بشكل مباشر المعجم اللغوي.

- وتشكيل المادة في الصيغة - أيًا كان شكل هذه الصيغة - يضيف إلى هذا المعنى، وقد تكون هذه الإضافة في صورة معان جديدة، كما قد تكون في صورة (قيود) من نوع ما للمعنى الأساسي المستفاد من المادة الأصلية. فـ (عَمِلَ) مثلاً تقدم معنى أساسيًا، وهو الدلالة على (فعل ما)، فإذا نظرت إلى ما يرد من صيغ مختلفة وجدت المعاني بالضرورة تختلف، وحسبك أن تقارن هذا المعنى الأساسي بالمعاني التي تقدمها كلمات تشترك في المادة، لكن ترد في صيغ مثل: عامل، ومعمول، وعمّال، وعميل، وعملي، والتعامل، والاستعمال وغيرها. فالصيغة بدورها تضيف إلى المعنى الأساسي إضافات جوهرية، ولقد أدرك اللغويون العرب القُدامى هذه الحقيقة وقرروها في عبارة ابن جني الشائعة: «كل زيادة في المبنى تدل على زيادة في المعنى»[1]. وليس الأمر مرتبطًا بزيادة المبنى، بل إن أي إعادة للتشكيل تقدم المعنى الجديد.

- فإذا استعملت الصيغة في السياق أفادت معاني أخر فوق المعنى المعجمي الأصلي للمادة، وفوق المعنى أو المعاني الإضافية المستفادة من الصيغة بشكل مباشر، ويتحدد هذا المعنى من خلال الاستعمالات السياقية، فالسياق هو الذي (يبلور) هذه المعاني ويجلوها، وليس معنى السياق مجموعة الكلمات والجمل المصاحبة لها أو التي سيقت في إطارها فحسب، بل كذلك ترتيب هذه الكلمات، ومواقعها، والروابط التي تربط بينها، وعلاقتها بالموقف اللغوي الذي تقال فيه، وبالأطراف المشاركة في هذا الموقف، وبالعلاقات التي تربط بين هذه الأطراف.

---

(١) انظر: الخصائص، لابن جني.

وإذا كان معنى (المادة) يستفاد من المعجم اللغـوي استفادة مباشرة، ومعنى (الصيغة) يؤخذ من علم الصرف، فإن المعنى السياقي يتم التعرف عليه من خلال ما يرد فيه من سياق مقالي أو مقامي، والقفز على هذا السياق ليس الطريق الصحيح للوصول إلى الغاية المرجوة من استكشاف المعنى بشكل صحيح. وليس معنى هذا أن الدلالة السياقية مبتورة الصلة بمستويات المعنى الأخرى، ولكن معناه أن هذه الدلالة - وهي بمثابة نقطة الارتكاز- يجب أن نصل إليها من خلال العبور بالدوائر المحيطة والتعرف على صورة تأثيرها فيها. وأهم هذه الدوائر وأشدها تأثيراً المعنى بمستوييه: معنى الصيغة ومعنى المادة.

ثمة ملحوظة لابد من الإشارة إليها وهي أن معنى (المادة) يتسم بالثبات والاستمرار، ومعنى الصيغة يتصف بدوره بالثبات والاستقرار، أما المعنى السياقي فمتغير ومتحول، ولا مجال فيه لادعاء الثبات أو افتراض الاستقرار أو الاستمرار، ولو افترضنا ثبات مكوناته اللفظية، فإن ذلك لا يعني اتفاق الدلالة السياقية إذا لم تتوافق جميع المكونات الأخرى التي أشرنا إليها.

معنى هذا كله أن القيم الدلالية للأوصاف الواردة في الفواصل القرآنية- ومنها كما ذكرنا الأوصاف التي جاءت على صيغة (فعيل)- لابد في تحديدها بشكل صحيح أن تستقرئ المراحل الثلاث: مرحلة معنى المادة، ومرحلة معنى الصيغة، ومرحلة معنى السياق. فإذا وضعنا في الاعتبار أن هذه الأوصاف جاءت في الفواصل منفردة في مواضع، ومتعددة في مواضع، ومتنوعة في مواضع أصبح من المؤكد أن القيم الدلالية لهذه الأوصاف تختلف بالضرورة وأن اختلافها لا ينحصر في إطار الكم وحده كما يتبادر إلى الذهن، بل يمتد ليشمل ما هو أبعد من ذلك، مثل السمات الصوتية، والنظم المقطعية، والعلاقات النبرية الفعلية، والاحتمالات التبادلية، وأن المستوى الانفرادي الذي قد يتوهم البعض أنه مستوى مسطح ليس في الحقيقة كذلك، بل يشمل

في داخله عددًا من النظم المترابطة التي يؤثر كل منها في معناه بالإضافة إلى تأثيره في شكله وخصائصه. فليس المستوى الانفرادي بسيطًا، وإن كان يبدو في ظاهره كذلك، وليس مسطحًا وإن بدت النظرة العجلى توحي به، كل ما هنالك أن الصلة بين مكوناته اللفظية وقيمها الدلالية صلة شديدة الوضوح والتراسل، بحيث يمكن القول بأن المكونات اللفظية تومئ مباشرة إلى المعنى وتشف بوضوح عنه، وتنأى عن أي احتمال للتداخل فيه أو الضبابية معه.

في ضوء ذلك يصبح من البدهي أن تختلف قيم الدلالة المتعددة- وهي ثمرة ثنائية المفردات متماثلة الصيغة في الفاصلة القرآنية - عن قيم الدلالة الانفرادية؛ لأن المعنى حينئذ يصدر عن المفردات من ناحية والعناصر الأخرى المشاركة في التركيب من ناحية ثانية، وبذلك تتعدد القيم الدلالية وتختلف، ولكنه اختلاف محكوم في إطاره العام بوحدة الصيغة، وهذه الوحدة الحاكمة للتعدد هي التي تمنح المعنى الدلالي قيمه الموحية، بحكم خضوع النسق الكلي آنئذ لعاملين متآزرين: التجرد من القيد الزمني، والتماثل في التشكيل الصيغي.

ويصبح من المنطقي لغويًا كذلك أن تختلف قيم الدلالة المركبة- ونعني بها الناتجة عن تعدد المفردات، وتعدد الصيغ معًا في الفاصلة القرآنية - عن القيم الانفرادية والقيم المتعددة، ومرد هذا الاختلاف إلى أسباب متعددة، ينهض في طليعتها تنوع المادة، واختلاف التشكيل، وتفاعل العناصر الصوتية، وتعدد المواقع تقديمًا وتأخيرًا، وتحقق التواصل الداخلي بين هذه العوامل فيما بينهما، وبقدرة القارئ أو المتلقي على استيحاء ما وراء نصوصها من أبعاد، واستكناه ما تضمنه من أسرار، وجلاء ما خلف مستوياتها من غموض، وتحديد ما يربط بين سطحها وأعماقها من صلات، وبلورة ما تقرره من قيم في المعنى والأسلوب، والفطنة إلى أن ذلك كله ليس نهائيًا غير قابل للبحث، بل هو على العكس من ذلك مجرد خطوة تعقبها خطوات لا تحد، في كل خطوة منها معانٍ تتجدد بتجدد

النظر والإدراك والوعي والتـأمل، وبهذا تكون الدلالة المـركبة في الـفاصلة مـثلاً أعلى للتعـبير الـلغوي بمثابة نموذج فـذ يستوحـيه الأديب المتمكن فـي بناء عمله الأدبي رفيع المسـتوى الذي يجسـد الفكر الفني بغـير حدود، والثـراء الوجداني بدون قـيود، وخـصـوبة الإدراك شـديد الوعي، وعمـق البصـيـرة بالغـة السعـة والإحـاطة، نموذج قـادر على أن يهب كل من يتـأمله مـعانـي تتولد، وتـتجـدد، وتتنوع، ويصبح إمعان النظر فيه وسيلة لفتح مغاليقه واستلهام مقولاته .

على أن من الحق أن نقرر أن الاختلاف بين هذه الدلالات وقـيمها لا يحول دون وجود قـدر من التوافق النـسبي فيـها وبينهـا. ويعود ذلك في تقـديري إلى سـبب أساسي، وهو أن كل صـيـغة من الصـيغ التي عـرضت لها هذه الدراسـة يتحقق نمط من الاتسـاق فيها بين لفظها ومعناها، وليس مـعنى هذا أن ثمة علاقة فطرية أو طبيعيـة بين اللفظ والمعنى، فهذا غير مقصـود فضلاً عن أنه- في معظم ألفاظ اللغة - غير مطرد، وليس من المبالغـة أن نقرر أنه غير صحيح، ولكن هذه العلاقـة قائمة بين المعنى والصيـغة؛ لأن الصيـغة- وهي شكل من أشكال المادة- تخـضع لنسق مطرد في التـشكيل الصـوتي والدلالي، الأمـر الذي يحقق قـدرًا أوسع من الاطراد في المعنى والوظيفة فضلاً عن الاطراد بين اللفظ والوظيفة.

ننتقل الآن إلى الجانب التطبيقي لهذه المستويات الدلالية، وسأعرض فيما يأتي لنماذج مما ورد في كل مستوى من هذه المستويات:

أولاً: المستوى الانفرادي:

وهو كـما أسلفنـا الذي تقع فيـه صـيغـة واحدة [عـلى وزن (فعـيل)] في الفاصلة الـقرآنية، وسـأكتفي بـأن أعرض نموذجًا منهـا وهو ما جـاء في صدر سورة الحج، وهي نحو ست آيات تتابعت فواصلها على النحو الآتي:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ (١) يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُم

بسُكَارَىٰ وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ﴿٢﴾ وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَّرِيدٍ ﴿٣﴾ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلاَّهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ ﴿٤﴾ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿٥﴾ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحج: ١-٦].

- تختتم هذه الآيات الست بفواصل على وزن (فعيل)، وهي على الترتيب: عظيم، شديد، مريد، سعير، بهيج، قدير.

وتأمل هذه الفواصل يكشف عن اتساق كل فاصلة منها مع سياق كل آية على حدة، ومع الآيات الست مجتمعة، ولتوضيح ذلك يمكن تقسيم هذه الآيات إلى أربع مجموعات. المجموعة الأولى تضم الآيتين الأولى والثانية، والمجموعة الثانية تضم الآيتين الثالثة والرابعة، والمجموعة الثالثة تمثل الآية الخامسة، والمجموعة الرابعة تتمثل في الآية السادسة.

تبدأ المجموعة الأولى بالدعوة إلى التقوى، وترهيب الناس من قيام الساعة وما يصحبه من أحداث جسام، فالساعة زلزال، وهو زلزال لا حدود لقوته وآثاره، ووردت كلمة (شيء) بالتنكير، ووصف الشيء بأنه (عظيم)، بصيغة معبرة عن أقصى درجات الصفة ليجعل ذلك تمهيداً لبيان جوانب من الآثار الدالة عليه والمعبرة عنه، فالمرضعة التي يتصل بها رضيعها اتصالاً عضويًا يمنحه الحياة ينتابها الذهول عنه، والحامل التي من شأنها أن تحافظ على ما في بطنها محافظتها على حياتها تجهض دون إرادة أو رغبة حملها، والناس جميعًا مهما تعددت أحوالهم وتنوعت صفاتهم، واختلفت اتجاهاتهم تراهم وكأنهم سُكارى، سهم السكر بخبال واضطراب، وليسوا سكارى، بل هو

عذاب البارئ الخالق، وإنه لشديد بالغ الشدة؛ ليؤكد المعنى، وجاءت الشدة هنا نكرة لتشمل كل الأنماط والأشكال والمستويات، فهي شدة في الدرجة، وهي شدة في النوع، وهذه الشدة في العذاب هي المقابل الموضوعي للزلزلة العظيمة، وهي في الوقت نفسه تفصيل لبعض ما أجمل فيها.

من البدهي أن ينشأ على الفور تساؤل عن الأسباب، وهنا تبدأ المجموعة الثانية التي تجمل هذه الأسباب في أمرين: أولهما الشهوة التي تستبد ببعض الناس فتدفعهم إلى المكابرة وتحملهم على التعنت والعناد، وتملي عليهم الجهالة إملاء، وثانيهما الالتزام باتباع خطوات الشيطان، وكلا السببين ينطلق من ضلال وينتهي إلى ضلال، ولا يفوتنا أن نلحظ أن السبب الأول جاء بتنكير (العلم)، ليؤكد فقدان هذا النوع من الناس لأي أساس مقبول، وأن السبب الثاني قد ورد فيه الشيطان أيضًا نكرة أضيفت إلى كل، تأكيدًا لمدى جهالتهم باتباعهم أي شيطان يوسوس لهم ويملي عليهم ويحملهم إلى الضلال حملاً، وهكذا يصبح مصيره إلى الدرك الأسفل من النار، التنكير يساوق التنكير، والعموم يتسق مع العموم والفاصلة تجسد المعنى وتطابقه.

وكما كان من البدهي البحث عن الأسباب، فإن من البدهي أيضًا التوقف عند الشك الطبيعي الذي قد ينتاب العقل البشري فيحمله على القلق، ويثير فيه قسطًا من الريب، ويغرس في أعماقه تساؤلات لا تتوقف عن الوجود، كيف نشأ، وكيف يمضي، وإلى أين يسير، وما هي النهاية، هنا تأتي الآية تتحدث بالتفصيل، عن الإنسان والأرض، والخلق والبعث، ودورة الحياة والعدم. محور الموقف هنا أن الشك ليس جريمة، وليس مستنكرًا، إنه موقف قد يفرض نفسه على فهم الإنسان لما حوله ومن حوله، وتعرفه على الناس والأشياء والعلاقات والأحداث، ولابد من أن يكون ثمة أسلوب عملي للبناء على هذا الموقف، وليس مجابهته بالرفض والاستنكار، ومن هنا تبدأ الآية بالدعوة إلى تأمل خلق الإنسان

ومراحل هذا الخلق، الذي يبدأ من التراب ليعـود إليه، وكذلك تأمل مراحل الحياة على الأرض، يهي لا تختلف كثيـراً عن خلق الإنسان ومـراحله، فالأرض تكون هامدة لا حياة فيها، فإذا أنزل عليها الماء انبعثت فيها الحياة وتفجرت بالنمو النبات والمخلوقـات. وهي دورة مسـتمـرة تتجـدد، وتتولد، وتمنح الوجـود بهجـة التنوع والبقـاء. تدفق الشك في الأعمـاق يقابله تدفق الوقـائع المتصلة بالخلـق، والتدفق التركـيبي يجسـد هذا. ذاك في اتساق أخاذ، والبـهجة العمـيقة في الفـاصلة ثمرة للتأمل ونـتاج لحسن التـفكير، وهي من جـهة أخرى مـقابل ضـروري لما كان في الفواصل السابـقة من عذاب شديد، وهكذا يكون حُسْن اسـتخدام العقل سـبيلاً إلى الرضا والسعادة، وسوء السلوك مدخلاً حتـميًا للعذاب. وبهذا تتسق الفاصلة مع مـضمـون الآية من ناحيـة، ومع الفواصل الأخـرى من ناحيـة ثانية، ويصـبح الاتساق المتناغم محور النص في آياته المتعددة من ناحية ثالثة.

الله هو الحق المطلق، هذه هي النـتيجـة الحـتميـة لكل مقـومات الـوجود ومقدماته والحق المطلق هو القادر على كل شيء. والقدرة الكاملة هي الحقيقة الكلية التي تحكم الوجود، ويدور في مجالها كل ما في الكون. وهكذا جاءت صيـغة (قدير) جـامعة لكل هذه المعـاني، وجاءت بالتنكيـر كما وردت قـبلها عبـارة (كل شيء) بالتنكير أيضـًا للدلالة على الإحاطة والشـمول من ناحـية، وتحقيقًا للاتسـاق مع مضمون الآيات التي كانت بمثابة مقدمـات لها من ناحية ثانية ومع فواصلها المعـبرة عنها من ناحية ثالثة، ولتصبح ذروة الموضوع وقمة فواصله المتألقة من ناحية رابعة.

ثانياً: المستوى المتعدد:

وهو كما ذكرنا من قـبل نتاج ثنائية المفردات متماثلة الصيـغة، وقد تحرينا أن تكون الصيـغـة الأساسـية على وزن (فـعيل) التـزامًا بما قـصدت إليـه هذه الدراسة، وسأعرض فيما يأتي لبعض نماذج مما ورد في هذا المجال:

١- جاء في سورة (الحج) قوله سبحانه[1] :

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴿٦٣﴾ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾.

تتحدث الآية الأولى عن إنزال القطر وما يعقبه من اخضرار الأرض، والعلاقة بينهما بديهية، أشبه بعلاقة السببية المباشرة، فلولا نزول المطر بإذن الله ما كان اخضرار ولا حياة، وتأتي الفاصلة لتؤكد هذا المعنى فتذكر صفتين من صفاته سبحانه، هما لطفه بعباده، وخبرته بما يصلح لهم ويصلحهم، وإنزال المطر من قبيل اللطف، ونمو الحياة بهذا الإنزال من باب خبرة الله بما يصلح للناس، فالترتيب هنا حيوي. واتساق الفاصلة المتعددة معه أمر فطري.

وتتحدث الآية الثانية عن ملك الله تعالى للكون، وما حواه من سموات وأرضين وما فيهما، وتأتي الفاصلة تأكيدًا لهذه الملكية، فتقرر أن الله هو الغني الحميد والتعقيب بالغني يتسق مع الملك، فالملك الحق هو الغنى عمن سواه، والغني الحق هو الذي يُحمد فعله؛ لأنه لا يكون غنيًا حقًا إلا إذا عبر عن غناه بجوده، وأفاض مما يملك على عباده. وإذا جاد وأفاض كان بالضرورة محمودًا. وإلى هذه المعاني أشار الزركشي بقوله[2] : «إنما فصل الأولى بـ (لطيف خبير)؛ لأن ذلك في موضع الرحمة لخلقه؛ بإنزال الغيث، وإخراج النبات من الأرض؛ لأنه خبير بنفعهم، وإنما فصل الثانية بـ (غني حميد)؛ لأنه قال: (له ما في السموات وما في الأرض)، أي لا لحاجة بل هو غني عنهما، جواد بهما؛ لأنه ليس غنى نافعًا غناه إلا إذا جاد به، وإذا جاد وأنعم حمده المنعم عليه واستحق عليه الحمد، فذكر الحمد؛ لأنه الغني النافع بغناه خلقه».

---

(١) الآيتان (٦٣، ٦٤) .

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/ ٨١) .

٢- ورد في صدر سورة الإسراء قوله سبحانه(١) :

﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

تتحدث الآية عن الإسراء، والإسراء هو الرحلة المعجزة التي تضمنت معجزات شتى، والإسراء السير ليلاً. وقد انطلقت الرحلة من المسجد الحرام بمكة المكرمة إلى المسجد الأقصى بالقدس الشريف، وقد أجملت الآية قصة الإسراء بدءًا ونهاية، وأهدافًا وغايات، وجاءت الفاصلة تحتوي هذا كله من خلال وصفه سبحانه ﴿إنه هو السميع البصير﴾ فمثل هذه الرحلة بما يصحبها من أخطار لا يحفظ العبد منها إلا رعايته سبحانه وبخاصة هاتان الصفتان من صفاته العليا، فلابد من اجتماع الصفتين معًا: السمع، والبصر، ولا يغني الوصف بإحداهما عن الأخرى، فالصيانة التامة لا تتم إلا بهما، والحفظ الكامل يتطلب اجتماعهما، ولابد من تقديم السمع على البصر، لاتساق الأهمية بالنسبة للرحلة الليلية، فضلاً عن الاتساق الضروري مع شروط النبوة، فما بعث رسول قط أصم، لكن من الأنبياء من ابتلي بفقد البصر. فالفاصلة المتعددة إذن ضرورة يفرضها الموضوع ويحتمها السياق.

٣- وجاء في سورة الأنعام قوله جل شأنه(٢) :

﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ موضوع الآية الخلق والإيجاد، والموت والبعث، والعلم المحيط بعالمي الغيب والشهادة، وتلخص الفاصلة هذا كله في الصفتين اللتين نصت عليهما، وهما أنه سبحانه ﴿الحكيم الخبير﴾ والحكمة وصف مناسب للحياة والخلق والإيجاد،

(١) الآية (١) من سورة الإسراء.

(٢) الآية (٧٣) من سورة الأنعام.

وما قبلها من موت وفناء وما بعده من بعث، فلا شيء يحدث عبثًا، وإنما تصل أسبابه المحكمة التي قد لا نقف عليها أو نفطن إليها، ولكن ذلك لا يعني عدم وجودها وتحقق تأثيرها، هكذا ناسبت الحكمة الخبرة، وجاء وصف الخبير عقب وصف الحكيم؛ لأن الخبرة في جوهرها علم ما لطف إدراكه من الأشياء ودق من الوقائع والاحتمالات(١) .

٤- وورد في سورة النور قوله سبحانه(٢) :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلاثَ مَرَّاتٍ مِّن قَبْلِ صَلاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلاةِ الْعِشَاءِ ثَلاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿وَإِذَا بَلَغَ الأَطْفَالُ مِنكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ اللاَّتِي لا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

نلاحظ باديءَ ذي بدء أن فاصلة الآية الأولى قد تكررت كما هي دون تغيير في الآية الثانية فالله عليم حكيم، والعلم سابق على الحكمة؛ لأن العلم هو أحد أسباب الحكمة، أما الآية الثالثة فقد تغيرت الفاصلة، وأصبحت الصفتان السمع والعلم. مع أن الموضوع قد يبدو - لغير المتأمل - واحدًا، وهو تقرير ضوابط السلوك المقبول، ولكنه عند التأمل مختلف، وبيان هذا الاختلاف أن الآيتين الأوليين تحددان آداب السلوك السوي مع رب البيت ممن

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١/ ٢) .

(٢) الآيات (٥٨، ٥٩، ٦٠) من سورة النور.

يظنون أن لهم دالة قد تبيح لهم شيئًا من التجاوز في هذا السلوك. فمن كان مملوكًا أو صغيرًا لم يبلغ الحُلُم، وكذلك الذين بلغوا الحُلُم أيضًا، وجاءت الفاصلة ﴿والله عليم حكيم﴾ بذكر لفظ الجلالة سبحانه، ووصفه بالعلم المحيط الذي لا حدود له، ومن ثم كانت الأوامر والنواهي صادرة عن علم بما يَصلح ويُصلح، وتضافر العلم والحكمة؛ لأن من مقتضيات الحكمة البالغة أن تكون مبنية على علم بغير حدود، فالعلم بما يخالج الناس وبما قد يحملهم على ما لا يستحب مدخل للحكمة في تقرير الضوابط وتحديد آداب السلوك.

أما الآية الثالثة فإنها تعرض لنمط آخر وهو القواعد من النساء اللآئي قد يبدو للمتسرع من الناس أنهن خارج نطاق هذه القواعد والآداب فتتناولهن الآية بضبط سلوكهن، وتطلب منهن عدم التبرج اعتمادًا على بلوغهن سنّ عدم الرغبة منهن أو فيهن، وتأمرهن بالتمسك بالتعفف، وتعقب على ذلك الفاصلة بوصفه سبحانه بالسمع والعلم، والسمع يلائم ما قد يخطر بالبال مما يوسوس به الشيطان، وإن لم يظهر له أثر، والعلم تأكيد لمعرفة كل شيء، وإن جهد صاحبه في إخفائه. وهكذا تساوقت الفواصل مع مضمون الآيات .

ثالثًا: المستوى المركب:

ونعني به نتاج تعدد المفردات وتعدد الصيغ في الفاصلة القرآنية، أي أن الفاصلة تتضمن أكثر من كلمة وأكثر من صيغة، وسأعرض فيما يأتي لنماذج من هذا المستوى:

١- جاء في سورة البقرة قوله سبحانه[(١)] :

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَن تَقُولُوا قَوْلًا مَّعْرُوفًا وَلَا تَعْزِمُوا

(١) الآية (٢٣٥) من سورة البقرة.

عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾.

تبدأ الآية بإعـلان رفع الحرج عن الرجال إذا اتبعـوا ما يوجه إليه سبـحانه من أصول فـيما يتـعلق بخطبة النساء، والتـزموا بما قرره سـبحانه من قـواعد وآداب، وهذا الالتزام يجب أن يكـون صادراً عن يقين بأن الله يعلم السـر وأخفى، ويطلع على السـرائر ودخائـل النفوس، ومن ثم لا يجـوز أن يخطر في وهم أحـد أن في وسعه أن يتجاوز هذه الآداب والقواعد؛ لأن الخالق سبحانه يعلم بكل شيء، وفي هذا من التحـذير ما فيه، لكـن التحذير يجب ألا يحمـله على اليأس والقنوط، بل عليه أن يبادر إلى الاستـغفار للغفار، وحلمه جل شأنه يسع التـوبة ويسبغ المغفرة. فالاستغفار باب للمغفرة، والمغفرة باب من أبواب الحلم وثمرة من ثماره.

﴿وَاعْلَمُـوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَـا فِي أَنفُـسِكُمْ﴾ هذا الأمـر البـات القاطـع يستـتـبع بالضرورة مـا بعده وهو «احـذروه» احذروا مـا قد يجـول في أعماقكم، فـالله به عليم، واحذروا الله سـبحانه فلا تخـالفوا له أمرًا، فالضمـير هنا صالح لكليـهما. والحذر مما في الأعمـاق يستوجب الاستغفـار منه، والاستغفار يستـوجب التضرع إلى الغفار، واليقين بأنه يسبغ مغفرته متـحققة بعفوه وحلمه. وهكذا كان التناسب بين الفاصلة وسياق الآية، كما يتحقق الاتساق أيضًا بين الصفتين المغفرة والحلم.

٢- ورد في صدر فاتحة الكتاب قوله جل شأنه:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. ووردت هاتان الصفتان معًا على هذا الترتيب في أكـثر من مـوضع في القـرآن الكريم؛ لأن الرحـمن تدل على الصـفة الـقائمـة به سبـحانه، أما الرحـيم فإنهـا تدل على تعلقهـا بما تقع عليه الرحمـة، وهكذا يكون الوصف الأول خـالصًـا للوصف، ويكون الوصل الـثاني للـفعل، فـرحـمـان هو الموصوف بالرحمـة، ورحيم هو الراحم برحمتـه، وكل منهما مشـتق من الرحمة، ولكن روعي في كل منـهمـا مـعنى غـير مـا روعي في الآخـر، فـالرحـمن عظيم

الرحمة؛ لأن (فعلان) صيغة مبالغة في كثرة الشيء وعظمته، ولا يلزم منها الدوام، أما الرحيم فبمعنى دائم الرحمة؛ لأنه صيغة (فعيل)، وتستعمل في الصفات ذات الثبات، ككريم وشريف، وهكذا تكون صفتي (الرحمن الرحيم) في معنى: العظيم الرحمة الدائم الإحسان والوصف بهاتين الصفتين يكون بعد ترهيب ووعيد، وفي القرآن إذا ذكرت آية عذاب أعقبها آية رحمة، ومن هذا الباب ذكر هاتين الصفتين بعد قوله سبحانه في فاتحة الكتاب، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؛ لأنه لما كان في وصفه سبحانه برب العالمين ترهيب قرنه بوصفه جل شأنه بأنه الرحمن الرحيم، ليجمع بين الرهبة منه والرغبة إليه، فيكون أعون على طاعته[١] .

٣- وختمت سورة الأنعام بالآية الكريمة[٢] :

﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

الخلافة في الأرض وما تقتضيه من تفاوت ضرب من الابتلاء؛ لأنه بها يتحدد المسيء والمحسن والطائع والعاصي، وعقب على ذلك بما يقتضيه من سرعة العقاب ووصفه سبحانه بالمغفرة والرحمة. «وصف العقاب بالسرعة ولم يضفه إلى نفسه، ووصف ذاته بالمغفرة، وضم إليه الوصف بالرحمة، وأتى ببناء المبالغة واللام المؤكدة تنبيهًا على أنه تعالى غفور بالذات، معاقب بالعرض، كثير الرحمة مبالغ فيها، كثير العقوبة مسامح فيها»[٣] .

الغفران والرحمة إذًا متلازمان، وحتى العقاب مع سرعته لا يخلو من رحمة الله بالمخطئ من عباده؛ لأنه يحمله على تجنب الخطأ أو التكفير عنه، ثم هو بعد ذلك مدخل إلى المغفرة المشفوعة بالرحمة بغير حدود.

---

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١/ ١٣٩) .

(٢) الآية (١٦٥) من سورة الأنعام .

(٣) انظر: تفسير البيضاوي (٨/ ١٩٩) .

٤- ومما جاء في سورة البقرة قوله سبحانه[١] :

﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنتَ عَلَيْهَا إِلاَّ لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

تعرض الآية الكريمة لموضوعين، أولهما وسطية الأمة، ومعناها أن تتخذ الأمة موقفًا متوازنًا دون إفراط أو تفريط، وثانيهما تحويل القبلة، وصلته بالوسطية تحتاج إلى بيان، وبيانه - والله أعلم بمراده - أن الوسطية تجمع المقولات الأساسية والعقائد الكلية للأديان السماوية، ولذلك كانت القبلة إلى بيت المقدس، ثم إنها تعمق هذه المقولات والعقائد بما يمكنها من البقاء دون تغيير أو تحريف أو تبديل أو تصحيف، وإشارة إلى هذا العمق والاستمرار كان لابد من أن تكون في الرسالة لحظة فارقة تشير إليه، وتدل عليه، وهكذا كان تحويل القبلة. وفي هذا من الرأفة والرحمة بالخلق من كان منهم ومن سيكون؛ لأن الرأفة «مبالغة في رحمة خاصة، وهي دفع المكروه وإزالة الضرر، وأما الرحمة فهي اسم جامع يدخل فيه ذلك المعنى ويدخل فيه أيضًا جميع الأفضال والأنعام»[٢] وجلي أن ما حدث ويحدث من باب الرحمة بالخلق.

وجاءت الفاصلة تأكيدًا لهذه المعاني جميعًا «فإن اتصافه تعالى بهذين الوصفين يقتضي لا محالة أن الله لا يضيع أجورهم، ولا يدع ما فيه صلاحهم، و(الباء) في (بالناس) متعلقة بـ (رءوف) وقدم على (رحيم)؛ لأن الرأفة مبالغة في رحمة خاصة»[٣] و«الرحمة تحصل لمعنى في المرحوم من فاقة وضعف،

(١) الآية (١٤٣) من السورة .

(٢) انظر: تفسير الخازن (٢/ ٩٠).

(٣) انظر: الألوسي (٢/ ٧) .

والرأفة تطلق عند تحصل الرحمة، وهي من باب الشفقة على المرحوم، فمنشأ الرأفة كمال حال الفاعل في إيقاع الإحسان، ومنشأ الرحمة كمال حال المرحوم في الحاجة إلى الإحسان، وتأثير حال الفاعل في إيجاد الفعل أقوى من احتياج المفعول إليه «ومن ثم قدَّم ذكر الرأفة على ذكر الرحمة»(١) .

* * *

رابعًا: الدلالات الموقعية:

الموقع الأساسي المشترك لصيغة (فعيل) موضوع الدراسة مع تعدد مفرداتها يتمثل في وقوعها في الفاصلة، لكن بمجيئها في هذا الموقع لا يعني جمودها وعدم تقديمها إضافات وإضاءات متنوعة، فبرغم ثبات الموقع فإن الصيغة فيه متعددة الدلالة متنوعة الإيحاء متجددة الخصائص، ويعود ذلك إلى أسباب ثلاثة:

الأول: السياقات الكاشفة وما تستلزمه من ترتيب عناصر الفاصلة.

والثاني: المكونات التركيبية وما تعنيه من قيم.

والثالث: التحديد النوعي تعريفًا وتنكيراً وتذكيراً وتأنيثًا وما يتبعه من دلالات .

أولاً: السياقات الكاشفة:

السياقات أشبه بالمقدمات، والفواصل أقرب إلى أن تكون النتاج المباشر لهذه المقدمات، بحيث يمكن القول : إن تلازمًا حيويًا بينهما، وأن رباطًا وثيقًا يجمعهما، فالمقدمات تسلم بالضرورة إلى نتائجها، والنتائج بدورها ثمرة حتمية لها. وهكذا بوسعنا أن نقرر أننا لو تدبرنا هذه السياقات لأمكن لنا أن نتوقع الفواصل، والعكس صحيح أيضًا، وكان ثمة فهم عميق للفواصل

---

(١) انظر: شرح أسماء الله الحسنى، للفخر الرازي (٣٤١، ٣٤٢) .

لتبادر إلى الإدراك الوعي بمقتضياتها السياقية، في ضوء هذه الرؤية يمكن أن نتلمس الإطار العام لتركيب عناصر الفاصلة، فالتركيب فيها ليس أمرًا عشوائيًا، وإنما هو نتاج ضروري لمفردات السياق من موضوع، وموقف، عوامل مؤثرة في الموضوع والموقف، وصياغة معبرة عن الموضوع والموقف والعوامل المؤثرة فيها جميعًا .

وسنكتفي بأن نضرب هنا بعض الأمثلة المعبرة:

١- ورد وصفه سبحانه في فواصل متعددة بكونه (سميعًا بصيرًا)، والفواصل التي تجمع بينهما تلتزم هذا الترتيب بتقديم السمع على البصر، قال أبو حيان في تفسير ذلك: «ونبه الله تعالى بالسمع والبصر على الحواس؛ لأنهما أشرفها»[١] ، وفضلاً عن ذلك فإن في السمع شرفًا يتجاوز البصر، فالسمع يتصرف في الجهات الست، وبالسمع تنتقل المعرفة ويتلقى العلم، وبالإضافة إلى هذا وذاك يتحقق في كل آية وقع السمع والبصر فاصلة لها الارتباط الدلالي الحيوي فيها، ومن ذلك مثلاً قوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[٢] ، فالآية تتضمن أمرين: أولهما أداء الأمانات إلى أهلها، وثانيهما: الحكم بالعدل بين الناس، وهذان الأمران يقتضيان التزامًا بالفعل والقول معًا، ومن ثم ناسبهما ما في الفاصلة من وصفه سبحانه بأنه (سميع) للأقوال، (بصير) بالأفعال، (سميع) بما في النفس من دوافع وغايات، (بصير) بما وراء الأفعال من أهداف ونيات .

٢- وردت (خبير) في فواصل متعددة مع صفات أخر، فوردت مع (بصير) في مواضع، ووردت مع (لطيف) في مواضع، ووردت كذلك مع

---

(١) انظر: البحر المحيط (٥/ ١٥٤) .

(٢) الآية (٥٨) من سورة النساء.

(حكيم)، ومع (عليم). والملحوظ أن (خبير) تقدمت في جميع المواضع التي اجتمعت فيها مع (بصير)، وتأخرت في جميع المواضع التي اجتمعت فيها مع (لطيف)، (حكيم)، (عليم). وكلمة (خبير) تعني العلم بالظواهر والبواطن، وهو ما يتسق والمواضع التي تقدمت فيها، ومن ذلك قوله سبحانه:

﴿وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾(١) فالفاصلة هنا تتضمن ما يشبه التسويغ لاختيار النبي والوحي إليه، وهو العلم الكامل بالبواطن والظواهر، فلو كان في أحوال النبي ظاهراً أو باطنًا ما ينافي النبوة لما أوحى إليه هذا الكتاب، «الذي هو عيار على سائر ما أنزل من الكتب»(٢) ومما وردت فيه (خبير) مع (لطيف) قوله سبحانه: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾(٣) ، فقد قدم هنا (اللطيف) على (الخبير) لأنه سبحانه «لما قدم نفي إدراك الأبصار له عطف على ذلك بقوله: ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ﴾، خطابًا للسامع بما يفهم؛ إذ العادة أن كل لطيف لا تدركه الأبصار؛ ألا ترى أن حاسة البصر إنما تدرك اللون من كل متلون، والكون من كل متكون، فإدراكها إنما هو للمركبات دون المفردات، ولذلك لما قال: ﴿وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ عطف على قوله: ﴿الْخَبِيرُ﴾ مخصصًا لذاته سبحانه بصفة الكمال؛ لأنه ليس كل من أدرك شيئًا كان خبيراً بذلك الشيء»(٤) .

ومما اجتمعت فيه (خبير) مع (حكيم) قوله جل شأنه: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِي

(١) الآية (٣١) من سورة فاطر.

(٢) انظر: البحر المحيط (٧/ ٢٩٨) .

(٣) الآية (١٠٣) من سورة الأنعام.

(٤) البرهان في علوم القرآن (١/ ٨٠) .

الصُّورِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾[1] فتقدمت (حكيم) على (خبير)؛ لأنه سبحانه لما ذكر خلق الخلق وسرعة إيجاده لما يشاء، وتضمن البعث إفناءهم قبل ذلك ناسب ذكر الوصف بالحكيم؛ لأنه لا يفعل ما يفعل إلا لحكمة، ولما ذكر أنه عالم الغيب والشهادة ناسب ذكر الوصف بالخبير؛ إذ هي صفة تدل على علم ما ظهر وما بطن».

٣- واطرد في الفواصل القرآنية تقديم الوصف بـ (عزيز) على الوصف بـ (حكيم) على اجتماع الوصفين في الفاصلة، وقد اجتمعتا في نحو ست وأربعين آية، ومنها قوله سبحانه: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[2] ، يقول أبو حيان موضحًا: في وصفه تعالى بالعزة- وهي الغلبة والاستيلاء - إشارة إلى أنه مختص بذلك لا يشارك فيه، فكأنه لما جعل لهم ولاية على اليتامى نبههم على أنهم لا يقهرونهم، ولا يغالبونهم، ولا يستولون عليهم استيلاء القاهر، فإن هذا الوصف لا يكون إلا لله، وفي وصفه تعالى بالحكمة إشارة إلى أنه لا يتعدى ما أذن هو تعالى فيهم وفي أموالهم، فليس لكم نظر إلا بما أذنت فيه لكم الشريعة، واقتضت الحكمة الإلهية؛ إذ هو الحكيم المتقن لما صنع وشرَّع».

ومن الطرائف التي ترويها المصادر المختلفة ما نقل من أن أعرابيًا سمع قارئًا يقرأ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾ فأخطأ القارئ وختم الآية بقوله: ﴿والله غفور رحيم﴾، فقال الأعرابي: «ما هذا كلام فصيح، فقال له بعض من حضر: ليست التلاوة كذلك، وإنما هي : ﴿والله عزيز حكيم﴾، فقال الأعرابي: بخ بخ، عز فحكم فقطع، لو غفر لرحم وما قطع».

(١) من الآية (٧٣) من سورة الأنعام.

(٢) من الآية (٢٢٠) من سورة البقرة.

٤- وقد اجتمعت صفتا (عليم) و(حكيم) في نحو ست وثلاثين آية، تقدمت في بعضها (عليم) على (حكيم)، وتقدمت في بعضها الآخر (حكيم) على (عليم)، وفي كل من الأسلوبين ما يبرره من الموضوع والموقف والصياغة، ومن المواضع التي تقدمت فيها (عليم) على (حكيم) قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾[1] يقول أبو حيان مفسرًا لهذا التقدم: «لما نفوا العلم عن أنفسهم أثبتوه لله تعالى على أكمل أوصافه من المبالغة فيه، ثم أردفوا الوصف بالعلم الوصف بالحكمة؛ لأنه سبق قوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ فلما صدر من هذا المجعول خليقة ما صدر من فضيلة العلم تبين لهم وجه الحكمة في قوله وجعله خليفة». ويقول الصاوي موضحًا هذا المعنى: قدم العلم على الحكمة لمناسبة علم آدم ولا علم لنا، ولأن الحكمة تنشأ عن العلم، والعلم في حق الله صفة أزلية تتعلق بجميع أقسام الحكم العقلي الواجب والمستحيل والجائز تعلق إحاطة وانكشاف»[2]، ومما ورد فيه تقديم (حكيم) على (عليم) ما جاء في قصة إبراهيم عليه السلام حين بشره ضيفه بغلام بقوله سبحانه: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ (٢٩) قَالُوا كَذَلِكِ قَالَ رَبُّكِ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾[3] فالموقف هنا يصدر عن الحكمة الإلهية أولاً، فالعجوز والشيخ لا يتصور منهما إنجاب وفق عادات البشر، ولكن الحكمة المقترنة بالعلم قادرة على أن تخرق العادة وتحقق ما يعجز عن تصوره المخلوقات .

٥- كذلك اجتمعت صفتا (الغفور)، و(الرحيم) في نحو سبعين آية، تقدمت فيها جميعًا - باستثناء آية واحدة - صفة (الغفور) على (الرحيم)، وتقدمت (الرحيم) على (الغفور) في موضع واحد هو قوله سبحانه: ﴿يَعْلَمُ مَا

---

(١) الآية (٣٢) من سورة البقرة .

(٢) تفسير الصاوي على الجلالين (١/ ٢١) .

(٣) الآيتان (٢٩، ٣٠) من الذاريات .

يَلِجُ فِي الأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ الرَّحِيمُ الْغَفُورُ﴾[١] ، فقد تقدم هنا وصف (الرحيم) على وصف (الغفور)، ويعود ذلك- والله أعلم بمراده- إلى أن الرحمة شاملة مخلوقات الله جميعًا، أما المغفرة فهي تختص ببعض دون بعض، والعموم يسبق الخصوص في المرتبة، مضافًا إلى ذلك أن السياق الذي وردت فيه هذه الآية سياق القدرة والعلم، والعناية بمخلوقات الله وحمدًا لله الذي له ما في السموات وما في الأرض، ويعلم علمًا محيطًا بكل شيء، ما يلج في الأرض وما يخرج منها، وما ينزل من السماء وما يعرج فيها، وتشمل رحمة الله هذه المخلوقات على اختلافها، ومن ثم تقدمت الرحمة في هذا الموضع[٢] .

الثاني: المكونات التركيبية:

من الممكن القول بأن ما ورد في الفواصل القرآنية من صفات قد تعددت مكوناتها التركيبية ومواقعها الإعرابية، ولكن معظمها - باستثناء عدد جد محدود منها- كان يقع ركنًا إسناديًا في الجملة القرآنية، على تعدد أنماط هذا الركن ومواقعه، وسنكتفي بأن نقدم هنا بعض نماذج مما ورد في القرآن الكريم:

مجموعة (١):

- ﴿ والله سميع عليم ﴾ .
- ﴿ والله عزيز حكيم ﴾ .
- ﴿ والله عليم حكيم ﴾ .
- ﴿ الله العزيز العليم ﴾ .
- ﴿ والله غفور رحيم ﴾ .

---

(١) الآية (٢) من سورة سبأ .

(٢) انظر: البرهان للزركشي (٣/ ٢٤٩).

- ﴿ والله غني حميد ﴾ .
- ﴿ والله هو الغني الحميد ﴾ .

مجموعة (٢):

- ﴿ وهو السميع البصير ﴾ .
- ﴿ وهو اللطيف الخبير ﴾ .
- ﴿ وهو الحكيم الخبير ﴾ .
- ﴿ وهو العزيز الحكيم ﴾ .
- ﴿ وهو العليم الحكيم ﴾ .
- ﴿ وهو العزيز العليم ﴾ .
- ﴿ وهو العزيز الرحيم ﴾ .
- ﴿ وهو السميع العليم ﴾ .
- ﴿ هو القوي العزيز ﴾ .

مجموعة (٣):

- ﴿ أنا الله العزيز الحكيم ﴾ .
- ﴿ أنا العزيز الحكيم ﴾ .
- ﴿ أنا التواب الرحيم ﴾ .
- ﴿ أنت العزيز الحكيم ﴾ .
- ﴿ أنت العليم الحكيم ﴾ .
- ﴿ أنت التواب الرحيم ﴾ .
- ﴿ أنت السميع العليم ﴾ .

مجموعة (٤):

- ﴿إن الله سميع بصير﴾ .
- ﴿إنه هو السميع البصير﴾ .
- ﴿إنه بعباده خبير بصير﴾ .
- ﴿إن الله لطيف خبير﴾ .
- ﴿إن الله عزيز حكيم﴾ .
- ﴿إنه عزيز حكيم﴾ .
- ﴿إنه هو العليم الحكيم﴾ .
- ﴿إن ربك حكيم عليم﴾ .
- ﴿إنه حكيم عليم﴾ .
- ﴿إن الله غفور رحيم﴾ .
- ﴿إن الله لقوي عزيز﴾ .
- ﴿إن الله قوي عزيز﴾ .
- ﴿إن ربك هو العزيز الرحيم﴾ .
- ﴿إن الله تواب رحيم﴾ .
- ﴿إن الله هو التواب الرحيم﴾ .
- ﴿إنه هو السميع العليم﴾ .
- ﴿إن الله سميع عليم﴾ .
- ﴿إن الله بالناس لرءوف رحيم﴾ .
- ﴿إن الله رءوف رحيم﴾ .
- ﴿إنك رءوف رحيم﴾ .

- ﴿إن ربكم لرءوف رحيم﴾ .
- ﴿إن الله لهو الغني الحميد﴾ .
- ﴿إن الله لهو العزيز الحكيم﴾ .

مجموعة (٥):

- ﴿إن الله كان سميعا بصيرا﴾ .
- ﴿إنه كان بعباده خبيرا بصيرا﴾ .
- ﴿إن الله كان عليما خبيرا﴾ .
- ﴿إن الله كان لطيفا خبيرا﴾ .
- ﴿إن الله كان عزيزا حكيما﴾ .
- ﴿إن الله كان عليما حكيما﴾ .

مجموعة (٦):

- ﴿وكان الله عليما حكيما﴾ .
- ﴿وكان الله قويا عزيزا﴾ .
- ﴿كان الله سميعا عليما﴾ .
- ﴿كان الله غنيا حميدا﴾ .
- ﴿وكان الله سميعا بصيرا﴾ .

مجموعة (٧):

- ﴿وكفى بربك بذنوب عباده خبيرا بصيرا﴾ .
- ﴿من لدن حكيم خبير﴾ .
- ﴿من لدن حكيم عليم﴾ .
- ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ .
- ﴿وتوكل على العزيز الرحيم﴾ .

مجموعة (٨):

- ﴿خلقهن العزيز العليم﴾ .

وتأمل هذه المجموعات ينتهي إلى لحظ ما يأتي:

١- إن الفواصل القرآنيـة وقعت ركنًا إسناديًا في الجملة الاسمـية المطلقة على النحو الآتي:

أ- وقعت خبراً لاسم ظاهر، هو لفظ الجلالة الذي وقع مبتدأ.

ب- وقعت خبراً لضمير الغائب .

جـ- وقعت خبراً لضمير الحاضر، متكلمًا أو مخاطبًا .

٢- إن الفواصل القـرآنية وقعت ركنًا إسناديًا في الجـملة الاسمية المقـيدة على النحو الآتي:

أ- وقعت خبراً لإن المؤكدة .

ب- وقعت خبراً لـ (كان) الواقعة في سياق (إن) .

جـ- وقعت خبراً لـ (كان) .

٣- إن الفاصلة لم تقع ركنًا إسناديًا في الجـملة، فكانت في موقع إعرابي غير الرفع .

٤- إن الفاصلة وقعت ركنًا إسناديًا في الجملة الفـعلية، فكانت فاعلاً في موضع واحد.

ومن هذا يتضح:

أولاً: أن أكثر الفواصل شيوعـًا ما كان عنصراً إسناديًا (أي ركنًا من أركان الجملة الاسمية) المطلقة أو المقيدة .

ثانيًا: أن الركن الإسنادي الذي تشغله الفاصلة في الجملة الاسـمية يتمثل في وقوعها خبراً .

ثالثًا: إن من شأن الجملة الاسمية الدلالة على الاستقرارُ والدوام، وهذا ما تبينه ملاحظة الأساليب الواردة في المجموعات السابقة:

١- فدلالة المجموعات الثلاث الأولى على الثبوت والدوام واضحة.

٢- وكذلك دلالة المجموعة الرابعة التي استعملت فيها (إنّ) لتأكيد المعنى.

- وقد وردت (إن) في استعمالات متعددة لإفادة هذا التأكيد.
- فوردت وحدها .
- ووردت مقترنة باللام المزحلقة لمزيد من التأكيد.
- ووردت مقترنة بضمير الفصل كذلك للتوكيد .
- ووردت مقترنة باللام وضمير الفصل أيضًا، فاجتمع في الجملة مؤكدات متعددة متنوعة.
- كذلك جاءت (إن) المؤكدة مقترنة بـ (كان) لإفادة التوكيد أيضًا. ومقتضى هذا الاستعمال السياقي المطرد أن (كان) ليست دالة على زمن بعينه، بل هي لإفادة معنى الاستمرار المطلق فهي لزيادة تأكيد الجملة الدالة أصلاً على الثبات والدوام .

وهذا الاستعمال المطرد مؤشر يشير إلى تحديد دلالة (كان) الواردة وحدها في بعض المواقع (المجموعة السادسة)، ومما يقطع بهذه الدلالة أن الصفات التي وردت مع (كان) وحدها - وهي: (قوي) و(عزيز) و(سميع) و(بصير) و(عليم)، و(حكيم)، و(غني)، و(حميد) قد وردت في أساليب أخرى تفيد الثبوت والدوام والتوكيد. ومن ثم لا مجال لتوهم تضمن (كان) تقييدًا زمنيًا فيها.

رابعًا: إن الأسباب الواردة - على اختلافها - تحدد بوضوح آداب الحديث والخطاب، مع الله سبحانه بشكل مباشر، وضرورة استيحاء هذه

الأسـاليب في الناس بشكل غـيـر مـباشـر، فـإن الله جل شـأنه لم يستـعمل قط في أي آية من آيات الكتاب العزيز، ولا فـي أي صفة من صفاته التي كانت محور بـحث في هذه الدراسة ضمير الجمع، بل كـان القرآن يقـول: (أنا) و(أنت) و(هو)، ولـم يأت قط (نحن) ولا (أنتم) ولا (هم)، وأحـسب أن الحق جل وعلا بهـذا النمط من التعبير يهـدي الناس إلى ما يجب أن يكون عليه أدبهم في الحديث والخطاب. إن الله سـبحانه - وهو الخـالق البارئ المصـور المتصف بكل كمال المنزه عن كل نقص - لم يذكر ضمائر الجمع وهو يورد في الفواصل صـفاته العليـا، فكيف بالبشـر وهم محـدودو القدرة يتسمون بالنقص يتـوهمون أنهم فوق ما هم عليه فيـستعملون في الخطاب والحديث ضمائر الجمع استكباراً وعلواً؟!

الثالث: التحديد النوعي:

يتحـدد المسلك اللغوي التـركيبي للأسـماء في العربيـة في إطار عدد من الظواهر الحاكمـة، أبرزها ظاهرة التعريف والتنكير التي يتم في ضـوئها تحديد الاسم من حـيث دلالته على مـفـرد شائع في نطاق جنـسه أو مـفرد بعـينه لا يشترك معه غيره، وظاهرة التذكير والتأنيث التي يتم فيها تحديد الدلالة النوعية للاسم من حيث عـلاقته بمقولة التـقسيم الثنائي للمـوجودات تذكيراً وتأنيـثاً، وبرغم ما يمكن أن يوجه إلى هذه المقولة من نقد متـعدد الاتجاهات فإنها بقيت صاحبة الأثر الواضح في هذا الضرب من التقسيم وما ينبني عليه من علاقات تركيبية في الجملة العربية.

وتأمل المسلك اللغـوي للفواصل القرآنيـة التي كانت محـور الدراسة من حيث التعريف والتنكير ينتهي بنا إلى عدد من النتائج أهمها ما يأتي:

١- إن الكلمات الواردة للدلالة على المخلوقات تقع نكرة، فهي في مواقعها المختلفة مجردة من (أل) و(الإضافة)، وليس من بينها أعلام، ويشاركها في هذه الحقيقة غيرها من الأوصاف الواردة في هذا المجال، ومن ذلك:

- ﴿خوان أثيم﴾[١] .
- ﴿يئوس كفور﴾[٢] .
- ﴿صبار شكور﴾[٣] .
- ﴿ختار كفور﴾[٤] .
- ﴿يئوس قنوط﴾[٥] .
- ﴿هماز مشاء بنميم، مناع للخير معتد أثيم﴾[٦] .
- ﴿سحار عليم﴾[٧] .
- ﴿أفاك أثيم﴾[٨] .

ومن الواضح عند تحليل الآيات التي وردت في سياقها هذه الفواصل أن التنكير هنا للدلالة على العموم والشمول، واستيعاب كل من يتصف بصفة من هذه الصفات، فالإدانة للصفات، ولكل من يتصف بصفة منها.

---

(١) من الآية (١٠٧) من سورة النساء.
(٢) من الآية (٩) من سورة هود.
(٣) من الآية (٥) من سورة إبراهيم .
(٤) من الآية (٣٢) من سورة لقمان .
(٥) من الآية (٤٩) من سورة فصلت .
(٦) الآيتان (١١-١٢) من سورة القلم.
(٧) من الآية (٣٧) من سورة الشعراء.
(٨) من الآية (٧) من سورة الجاثية.

٢- إن الكلمات الواردة وصفًا للخالق عز شأنه يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى:

ورد الوصف فيها مقترنًا بـ (أل) ولم يرد مجردًا منها كما لم يرد مضافًا، وليس منها ما جاء على صيغة (فعيل)، وإنما ما جاء منها كان على صيغ أخر، منها وصفه سبحانه بـ (الخلاق)، ووصفه سبحانه بـ (الرحمن). ومن ذلك:

- ﴿إن ربك لهو الخلاق العليم﴾[1] .
- ﴿تنزيل من الرحمن الرحيم﴾[2] .

وفي هذا إشارة واضحة إلى أن هذا النمط من الكلمات مقصور على الله سبحانه، ولا يجوز بحال استعماله وصفًا لغيره من سائر مخلوقاته. ولو تأملنا ما وراء ذلك لأدركنا أن القصر في الحقيقة للصفات، لأن هذه الصفات لا تتحقق بصورتها الكاملة إلا في الخالق وحده سبحانه .

المجموعة الثانية:

وردت الكلمات فيها حينًا مجردة من (أل) والإضافة، كما وردت حينًا آخر مقترنة بـ (أل)، ولم يرد أي منها مضافًا، وهي: بصير، حكيم، حميد، خبير، رحيم، سميع، عزيز، عليم، غفور، غنيّ، لطيف. ومن ذلك مما جاء على وزن (فعيل):

- ﴿سميع بصير﴾[3] ، و ﴿السميع البصير﴾[4] .

---

(١) الآية (٨٦) من سورة الحجر.

(٢) من الآية (٢) من سورة فصلت .

(٣) من الآية (٦١) من سورة الحج.

(٤) من الآية (٥٦) من سورة غافر.

- ﴿عليم خبير﴾[١] ، و ﴿العليم الخبير﴾[٢] .
- ﴿عزيز حكيم﴾[٣] ، و ﴿العزيز الحكيم﴾[٤] .
- ﴿غفور رحيم﴾[٥] ، و ﴿الغفور الرحيم﴾[٦] .
- ﴿عزيز عفور﴾[٧] ، و ﴿العزيز الغفور﴾[٨] .
- ﴿غني حميد﴾[٩] ، و ﴿الغني الحميد﴾[١٠] .
- ﴿لطيف خبير﴾[١١] ، و ﴿اللطيف الخبير﴾[١٢] .
- ﴿سميع عليم﴾[١٣] ، و ﴿السميع العليم﴾[١٤] .

ودراسة المواضع التي وردت الكلمات فيها هذه الصفات مجردة من (أل) والإضافة، تقطع بدلالة الصفات على الخالق سبحانه، إذ لا يمكن تصور احتمال التنكير فيها، فهي لا تقبل مشاركة أو إيهامًا، وقد يؤشر ذلك إلى أمرين جديرين بالتأمل:

---

(١) من الآية (٣٤) من سورة لقمان .
(٢) من الآية (٣) من سورة التحريم.
(٣) من الآية (٢٢٠) من سورة البقرة .
(٤) من الآية (٦) من سورة آل عمران .
(٥) من الآية (٧٣) من سورة البقرة .
(٦) من الآية (٤٩) من سورة الحجر .
(٧) من الآية (٢٨) من سورة فاطر.
(٨) من الآية (٢) من سورة الملك .
(٩) من الآية (١٢) من سورة لقمان .
(١٠) من الآية (١٥) من سورة فاطر .
(١١) من الآية (١٦) من سورة لقمان .
(١٢) من الآية (١٠٣) من سورة الأنعام.
(١٣) من الآية (١٨١) من سورة البقرة .
(١٤) من الآية (١٢٧) من سورة البقرة.

الأول: أن السياق يمكن أن يعد أسلوبًا من أساليب التعريف في العربية، بغض النظر عن اقتران الكلمة بحرف أو عدم اقترانها به.

والثاني: أن (أل) في مثل هذه المواقع السياقية لا تفيد حينئذ التعريف، وإنما تفيد القصر كما يقول البلاغيون، أو الحصر كما يقول النحاة.

وأحسب أن كل أمر من هذين الأمرين جدير ببحث مستقل.

وفي تأمل المسلك اللغوي لهذه الفواصل من حيث التقسيم الثنائي للأسماء في العربية بحسب التذكير والتأنيث يحسن أن نسجل الملحوظات الآتية:

١ – إن التقسيم الثنائي ليس مسلمًا ، فهو نمط من التقسيم التعسفي الذي لا يعتمد على أسس مطردة، وبيان ذلك أن هذا التقسيم يبدأ بافتراض وجود نوعين فقط من الأسماء في العربية، هما: المذكر والمؤنث، كما يقرر في موقفه منهما أن الأصل هو التذكير، وأن المؤنث يتحدد بوجود علامة لفظية فيه، تتمثل في تاء التأنيث أو ألفه المقصورة، أو ألفه الممدودة.

ولكنه في نطاق التطبيق الفعلي يخلط هذا كله .

أ– فمن الأسماء ما هو مؤنث .

ب– ومنها ما هو مذكر .

جـ– ومنها ما هو محايد لا مجال لوصفه بتذكير أو تأنيث، كالجمادات.

د– ومنها ما يمكن وصفه بالخنثى أو المشترك، لصلاحيته للأمرين كلاهما، كبعض أنواع النباتات .

هـ– ومنها ما لا مجال معه لمثل هذا التقسيم بحال، كأسماء المعاني.

٢– إن الاعتبارات التي لاحظها النحاة واللغويون في التقسيم الثنائي اعتبارات شكلية «التاء – ألف التأنيث المقصورة – ألف التأنيث الممدودة» وجودًا وعدمًا، ولحظ الاعتبارات الشكلية وحدها غير دقيق في التحليل

العلمي؛ إذ لابد من مراعاة كافة العوامل المؤثرة، ومن بينها: اللفظ ومكوناته الصوتية والمقطعية، والمعنى وصلاحيته للتعدد، والاستعمال المتعدد والمستويات في البنية والتركيب.

٣- إن كل اعتبار من الاعتبارات الشكلية والموضوعية لا يتحقق معه اتساق في الأقسام، كما أن مراعاة هذه الاعتبارات أدى إلى وقوع تضارب في التطبيق مما أسلم إلى القول بوجود مؤنث يعامل معاملة الذكر، ومذكر يعامل معاملة المؤنث، الأمر الذي حدا باللغويين إلى الادعاء بوجود ما يسمى «المؤنث المعنوي» وهو ما لا توجد فيه علامة تأنيث لفظية، بيد أنه يعامل معاملة المؤنث، وهذا الادعاء بدوره لم يتحقق معه اتساق، فما الفارق مثلاً من الناحية اللفظية أو المعنوية بين شمس وقمر، وفكرة وشرفة، وما الفارق بين (صدر) فيذكر في نحو قوله سبحانه: ﴿وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾[(١)] ، وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾[(٢)] ، و(ساق) فتؤنث في نحو قوله جل وعلا: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ﴾[(٣)] . و(قدم) إذ تؤنث أيضًا في قوله: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَتَزِلَّ قَدَمٌ بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾[(٤)] ، وما الفارق بين (سبيل) حين تذكر في قوله: ﴿مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ ۝١٩ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ﴾[(٥)] و(سبيل) حين تؤنث في قوله: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾[(٦)] .

٤- بضميمة هذه الملحوظات معًا نخلص إلى القول بأن التقسيم الثنائي لأسماء العربية بحسب التذكير والتأنيث ليس دقيقًا؛ لأنه ليس مطردًا في

(١) من الاية (١٢) من سورة هود.
(٢) من الآية (٩٧) من سورة الحجر.
(٣) من الآية (٢٩) من سورة القيامة .
(٤) من الآية (٩٤) من سورة النحل.
(٤) من الآية (٢٠) من سورة عبس.
(٥) من الآية (١٠٨) من سورة يوسف.

اللفظ كما أنه ليس مطرداً في المعنى والدلالة، ولا مناص من إعادة النظر فيه، وفي تقديري أن من الممكن تحقيق قسط أكبر من الاتساق بين الأقسام إذا روعيت الحقائق الآتية:

الحقيقة الأولى:

أن من الأسماء ما لا صلة له بهذا التقسيم، وهي:

أ- الأسماء الدالة على الخالق سبحانه ذاته وصفاته؛ لأنه جل جلاله خالق الوجود كله بما فيه من كائنات وأشياء وعلاقات وتصنيفات فلا مجال لقياسه بما خلق.

ب- أسماء المعاني والجواهر والقيم والعلاقات .

جـ- أسماء الأشياء.

الحقيقة الثانية:

أن التقسيم الثنائي إلى مذكر ومؤنث لا يصدق إلا على الكائنات الحية وحدها من إنسان وحيوان ونبات؛ لأنها هي التي يمكن أن يتناولها الحكم بالتذكير أو التأنيث.

الحقيقة الثالثة:

أن اللغة العربية وفقًا لمنهجها الدائم في التيسير جعلت الأصل في الاستعمال التركيبي هو اللجوء إلى التذكير، وأن التأنيث فرع عنه، ولعل اللغة في هذا متسقة مع قضية خلق الإنسان، فإن (آدم) عليه السلام هو الأصل، و(حواء) خلقت من بعضه فهي فرع عنه: فالتذكير إذن فرع عن فلسفة اللغة في أخذها بمقومات الوجود، وليس نتاج التقسيم الثنائي لمذكر ومؤنث.

وتطبيقًا لهذه الحقائق مجتمعة ننتهي إلى أن الصفات الواردة في هذه الدراسة - وغيرها من الصفات الدالة على الخالق سبحانه - تعامل أسلوبيًا

معاملة المذكر وفقًا لمنهج اللغة في التيسير التركيبي، لكن لا يجوز لغويًا الحكم عليها بتذكير أو تأنيث؛ لأنها خارج نطاق هذا التقسيم.

والخلاصة:

أن ثمة ترابطًا عضويًا يوشك أن يكون التحامًا كليًا بين سياق الآيات وعبارات الفواصل، حتى إنه يمكن القول دون تجوز بأن ما يرد في السياق من مسائل وموضوعات وألفاظ أشبه في مجملها بالمقدمات، وما يرد في الفواصل أقرب إلى النتائج التي تسلم إليها هذه المقدمات، فهي كما أوضحت الدراسة في هذا البحث إضاءات كاشفة من ناحية وخلاصات مكثفة من ناحية أخرى. ولا سبيل بحال إلى الفصل بينهما. ومن هنا فإن ما ذهب إليه بعض الباحثين من انفصام العلاقة بين الفواصل والآيات ضرب من اللغو مرده إلى عدم القدرة على الفهم الدقيق للنص القرآني، ومن هؤلاء ما ذكره محرر مادة (إسلام) في دائرة المعارف البريطانية؛ إذ قرر بشكل قاطع أن القرآن «يعطي انطباعًا بأنه كتب بطريقة عشوائية، وبخاصة حين يلاحظ القارئ أن عبارات معينة مثل: ﴿إن الله غفور رحيم﴾، ﴿إن الله عليم حكيم﴾ لا تتضح صلتها أو يبدو عدم صلتها على الإطلاق بسياق ما قبلها، مما حدا ببعضهم إلى القول بأن هذه الخواتيم إنما جاءت لمراعاة السجع أو الإيقاع»[1] . وجلي أن من كتب هذا الكلام لم يحسن فهم النص القرآني، ولم يقف على سياقات الآيات، ولم يستوعب دلالات الفواصل وقد أتيح لهذا البحث أن يقف على شيء من ذلك، وتبين بشكل علمي وموضوعي أن كل فاصلة في القرآن شديدة الصلة بسياقها لفظًا ومعنى، وأن البحث العلمي اللغوي يؤكد تحقق الاتساق التعبيري في النص القرآني، وأن

---

(١) عن دائرة المعارف البريطانية، مادة (إسلام) .

الذين لم يدركـوا هذه الحـقيـقـة عاجـزون عن فـهم ألفاظه والـتعـرف على خصائصهـا، واستكناه صلتها بسياقاتهـا، وهكذا يثبت هذا البحث من جديد جانبًا من جـوانب الإعجاز اللغوي للنص القرآني. ويبين لنا ملمـحًا آخر من ملامح لغته المعجـزة بسلاستها وعذوبتها ودقتها وترابطـها وقدرتها المتجددة على الوصـول إلى غـاياتهـا من الإقناع العـقلي والثـراء الفكري والسـخـاء الوجداني، ونسج هذه الصلة الوثيقـة مع هذا النص الفذ الذي استوعب كل ما يتصل بأنماط الجمال التعبيري وصوره أحسن تصوير.

* * *

يعلم الله ما بذلتـه في هذا البحث من جهـد، فإن كنت وفقت فالحـمد له وحده أن هداني إلى تـوفيقـه، وإن كانت الأخرى فـحسبي أننـي بذلت ما في وسعي آملاً أن يسهـم القارئ الكريم في تقويمه والإرشـاد إلى ما فيه من قصور فالعصمة من الخطأ إنما تكون بفضل الله ومقصورة على أنبيائه .

والحمد لله في الأولى والآخرة،،،

❁❁❁

أهم المصادر والمراجع

«أرجو أن يأذن لي القارئ الكريم أن أذكر أن موضوع هذا البحث ومادته وقضاياه قد اقتضت العودة إلى عدد كبير من المصادر الصرفية والنحوية واللغوية والمعجمية وكتب تفسير القرآن وغريبه ومشكلاته، ولكني أوثر أن أكتفي في هذه القائمة بذكر ما كان له تأثير مباشر في البحث».

١- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المشهد الحسيني، ١٩٦٧ .

٢- أساس البلاغة، للزمخشري، ط دار الكتب المصرية .

٣- أسماء الله الحسنى، دراسة في البنية والدلالة، للدكتور أحمد مختار عمر، ط. عالم الكتب ١٩٩٧ .

٤- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٨ .

٥- البرهان في توجيه متشابه القرآن، للكرماني، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الاعتصام.

٦- البرهان في وجوه البيان، لابن وهب الكاتب، تحقيق: حفني محمد شرف، مكتبة الشباب.

٧- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد مرتضى الزبيدي، تحقيق: نخبة من العلماء، ط. الكويت .

٨- التبيان في تفسير القرآن، للطوسي، تحقيق: أحمد حبيب العاملي، ط. النجف الأشرف، ١٩٦٣ .

٩- تحفـة الأريب (المشـهورة بمعـجم غريب القـرآن)، لأبي حيـان الأندلسي، تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط. لبنان.

١٠- التـرقيم وعـلامـاته في اللغة العـربيـة، لأحمـد زكي باشـا، ط. المطبعـة الأميرية، ١٩١٢م.

١١- تفسـير أبي السـعود، تحـقيق عـبد القـادر أحمد عـطا، ط. ونشر مكتـبة الرياض، بالرياض.

١٢- تفسـير البـحر المحـيط، لأبي حـيـان الأندلسي، ط. دار الكتب العلمـية، بيروت.

١٣- تفسير ابن كثير، ط. دار إحياء الكتب العربية.

١٤- تفسير البيضاوي، ط ونشر مكتبة محمد علي صبيح بالأزهر.

١٥- تفسير الخازن، ط ونشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

١٦- تفسير الفخر الرازي، ط. دار الكتب العلمية، بيروت .

١٧- تهذيب اللغة، للأزهري، تحـقيق: عبد السلام هارون، ط. الدار القـومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤ .

١٨- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد، محمد زغلول سلام، ط. دار المعارف بمصر.

١٩- الجامع لأحكام القـرآن، للقرطبي، نسخـة مصورة عن طبـعة دار الكتب المصرية. نشرتها دار الكتب العلمية، بيروت .

٢٠- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، ط. دار الحديث بالقاهرة.

٢١- دلائل الإعـجاز، لعـبد القاهـر الجرجانـي، علق عليه: مـحمـود محمـد شاكر، الخانجي، ١٩٨٩ .

٢٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، دار الفكر للطباعة والنشر.

٢٣- شرح أسماء الله الحسنى، للرازي، ط. دار الكتاب العربي، ١٩٨٤ .

٢٤- شرح مراح الأرواح، لابن كمال باشا، ط مصطفى البابي الحلبي.

٢٥- الصحاح، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط١- القاهرة، ١٩٥٦م .

٢٦- صيغة فعيل واستعمالاتها، لعلي طلب، مطبعة الأمانة بالقاهرة، ١٩٨٧م.

٢٧- الغريبين، للهروي، تحقيق: محمود محمد الطناحي - القاهرة، ١٩٧٠م.

٢٨- الفاصلة في القرآن، لمحمد الحسناوي، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان .

٢٩- فقه اللغة وسر العربية، للثعالبي، تحقيق: مصطفى السقا وآخرين نشر مصر، ١٩٧٢م .

٣٠- قاموس الألفاظ والأعلام القرآنية، لمحمد إسماعيل إبراهيم، ط. دار الفكر العربي، ١٩٦١م .

٣١- القاموس المحيط، للفيروز أبادي، نسخة مصورة عن ط مطبعة السعادة بمصر، نسخة مصورة عن ط مطبعة السعادة بمصر، ١٩١٣م.

٣٢- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، نسخة مصورة عن ط المطبعة التجارية الكبرى بمصر ١٣٥٤هـ .

٣٣- لسان العرب، لابن منظور، نسخة مصورة عن ط بولاق .

٣٤- مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي، نشر دار إحياء التراث العربي.

٣٥- مجمل اللغة لابن فارس، تحقيق: زهير سلطان، ط. مؤسسة الرسالة.
٣٦- المخصص، لابن سيدة، ط. دار إحياء التراث العربي.
٣٧- المذكر والمؤنث، لابن الأنباري، تحقـيق: محمد عبد الخالق عـضيمة، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر.
٣٨- المزهر في علوم اللغـة وأنواعها، للسـيوطي، تحقـيق محـمد أحمـد جاد المولى وآخرين، ط. دار إحياء الكتب العربية.
٣٩- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، ط١ .
٤٠- معـاني القرآن وإعرابه، للزجـاج، تحقيق: عـبد الجليل شلبي، ط. المكتـبة العربية العصرية - لبنان .
٤١- مـعجم العين، للخلـيل بن أحمـد، تحقـيق: مـهدي المخـزومي وإبراهيم السامرائي، ط١ .
٤٢- المعجم المفهـرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عـبد الباقي، ط. دار الشعب بالقاهرة .
٤٣- المفردات في غريب القـرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق: مـحمد خليل عيتابي، دار المعرفة، بيروت .
٤٥- من بلاغة القرآن، لأحمد أحمد بدوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٥٠م.
٤٦- المصنف، لابن جني، تحـقـيق: إبراهيم مصطـفى وآخرين، ط. مـصطفى البابي الحلبي بمصر.
٤٧- موسوعة له الأسماء الحسنى، لأحمد الشرباصي، ط. دار الجيل، بيروت.

❁❁❁

ظاهرة الحمل
في الدرس النحوي

مقدمة

الحمد لله المتفضل على عباده بنعم لا يحصى لها عدد، والصلاة والسلام على نبيه صاحب المقام، وبعد....،

فموضوع هذا البحث هو:

(ظاهرة الحمل في الدرس النحوي العربي)، والحمل ظاهرة قديمة قدم نصوص اللغة ذاتها، عليه عول الخليل، وبه قرأ أبو عمرو، وعنه تكلم سيبويه، وفيه نظر الكسائي، ولا يزال النحاة- إلى يوم الناس هذا - على هدى من هؤلاء الأئمة يسيرون .

وتحاول هذه الدراسة تحديد مفهوم (الحمل في الدرس النحوي العربي)، وصوره التي يرد عليها، وأسبابه، وضوابطه، ووظيفة كل، وعلاقته بأدلة النحو الأخرى.

فإن كان حصر موضوع الدراسة في قضية بعينها يتيح استكناه حقيقتها وإبراز دورها - فإن الشمولية هي الأقدر على معرفة جوانب القضية والعلاقات التي تربط بينها والسياج الذي يلم شملها، وكل له فائدة.

●● **ومادة هذا البحث شقان، هما:**

الشق الأول: نصوص اللغة بكل مستويات فصاحتها، فجاءت فيه نصوص القرآن بقراءاته، ونصوص الحديث الشريف برواياته، ونصوص كلام العرب، شعراً ونثراً .

والشق الثاني: آراء النحاة واللغويين المبثوثة في ثنايا مؤلفاتهم على كثرتها.

• منهج هذا البحث:

اتبع هذا البحث المنهج الوصفي، جمعًا للنصوص، وتنظيمًا، وسردًا، وشفعه بالمنهج التحليلي، نظرًا في النصوص وتنظيراً .

• خطة هذا البحث:

قد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون تمهيدًا، وهو يقدم دراسة لبعض القضايا ذات الشأن مما يوطئ لدراسة ظاهرة الحمل، ومباحث كل مبحث يخص صورة من صور ظاهرة الحمل النحوي، وهذه المباحث هي:

المبحث الأول: الحمل على المعنى.

المبحث الثاني: الحمل على اللفظ.

المبحث الثالث: الحمل على الموضع.

المبحث الرابع: الحمل على الجوار.

المبحث الخامس: الحمل على الأصل.

المبحث السادس: الحمل على الفرع .

المبحث السابع: الحمل على الكثرة .

المبحث الثامن: الحمل على القلة.

المبحث التاسع: الحمل على النظير.

المبحث العاشر: الحمل على النقيض .

المبحث الحادي عشر: الحمل على الشبه .

المبحث الثاني عشر: الحمل على التقارض.

المبحث الثالث عشر: الحمل على التقاص .

* ثم ختم هذا البحث بذكر أهم النتائج التي توصل إليها، وقد اكتفى بالنتائج الكلية.

التمهيد:

يناقش:

- أهمية هذا الموضوع .
- صعوبة هذا الموضوع .
- الدراسات السابقة .
- معنى مصطلح الحمل .
- عناصر الحمل .
- أسباب الحمل .
- دور الحمل في العربية .
- الحمل والدلالة .
- اجتماع حملين .
- صور الحمل مجملة .

• أهمية هذا الموضوع:

موضوع الحمل من الموضوعات ذات الشأن في الدراسة اللغوية والنحوية، ومما يوضح أهمية هذا الموضوع أمور، هي: تعدد ما يعبر به عن مفهوم الحمل، كثرة تناول النحاة واللغويين له في مؤلفاتهم، تعدد الأبواب التي يدخلها، وهذا إيضاح:

١- تعدد ما يعبر به عن مفهوم الحمل، فمما ورد في ذلك:

أ- إجراء كذا مجرى كذا، ومنه: «وقد اعتبر مجرد الشبه اللفظي في سراويل، فأجري مجرى سرابيل، فلا يستبعد إجراء ثمان مجرى جوار»[1] .

ب- إلحاق كذا بكذا، ومنه: «فإلحاقه بالأكثر أولى من إلحاقه بالأقل»[2] .

جـ- إعطاء كذا حكم كذا، ومنه: «إذا أعطوا شيئًا من شيء حكمًا ما قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكمًا من أحكام صاحبه»[3] .

د- إتباع شيء شيئًا، ومنه: «ومن شأنهم أن يتبعوا الشيء نظيره»[4] .

(١) شواهد التوضيح: (٤٨) .
(٢) حاشية يس: (٢/ ٣٢٢) .
(٣) الخصائص: (١/ ٦٣) .
(٤) رسالة الملائكة: (١٠٥) .

هـ- إنزال كذا منزلة كذا، ومنه: «وأما الحق والباطل فيكونان معرفة بالألف واللام ونكرة؛ لأنهما لم ينزلا منزلة ما لم يتمكن من المصادر»[١].

و- هو مقيس على كذا، ومنه: «فإنما يحمل ما يجهل على ما يعرف، ويقاس الغائب بالشاهد»[٢].

٢- كثرة تناول النحاة واللغويين له في مؤلفاتهم:

فسيبويه قد أكثر من تناوله وفصل له أبوابًا خاصة، هي:

هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله[٣].

هذا باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بني عليه الفعل مرة ويحمل مرة أخرى على اسم مبني على الفعل[٤].

هذا باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله[٥].

هذا باب ما يكون محمولاً على (أن) فيشاركه فيه الاسم الذي يليها، ويكون محمولاً على الابتداء[٦].

هذا باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي[٧].

هذا باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع[٨].

هذا باب ما حمل على موضع العامل في الاسم والاسم[٩].

هذا باب منه ما أجري على موضع (غير) لا على ما بعد غير[١٠].

(١) الكتاب: (١/ ٣٧٩).
(٢) المنصف: (١٠٢).
(٣) الكتاب: (١/ ٦٦).
(٤) نفسه: (١/ ٩١).
(٥) نفسه: (١/ ٣٠٧).
(٦) نفسه: (٢/ ١٤٤).
(٧) نفسه: (٢/ ٢٩١).
(٨) نفسه: (٢/ ٣٠٠).
(٩) نفسه: (٢/ ٣١٥).
(١٠) نفسه: (٢/ ٣٤٤).

العطف على المحل مع الفصل أقوى[١] .

هذا باب العطف على محل اسم لا النافية للجنس[٢] .

هذا باب إتباع المنادى لوصفه[٣] .

وخصص له ابن جني عددًا من المسائل تناوله فيها، وهي:

توسع العرب في القياس وحمل الفرع على الأصل[٤] .

حملهم الأصل على الفرع[٥] .

الجر بالمجاور[٦] .

الحمل على أحسن الأقبحين[٧] .

حمل الشيء على غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم[٨] .

الحمل على الظاهر[٩] .

حمل فعل يفعل - بكسر العين فيهما على فعل يفعل بضم العين فيهما[١٠].

حمل اللفظ على نقيضه في التعدية[١١] .

الحمل على المعنى[١٢] .

الجوار[١٣] .

الحمل على المعنى أو على اللفظ[١٤] .

مراعاة اللفظ أو المعنى في كلتا وكل[١٥] .

---

(١) الكتاب: (١/ ١٧٤، ١٧٥) .
(٢) نفسه: (٢/ ٣١٧) .
(٣) نفسه: (٢/ ٢٠٣) .
(٤) الخصائص: (١/ ١١١) .
(٥) نفسه: (١/ ١١٣) .
(٦) نفسه: (١/ ١٩١) .
(٧) نفسه: (١/ ٢١٢) .
(٨) نفسه: (١/ ٢١٣) .
(٩) نفسه: (١/ ٢٥١) .
(١٠) نفسه: (١/ ٣٧٩).
(١١) نفسه: (٣/ ٣١١) .
(١٢) نفسه: (٢/ ٤١١) .
(١٣) نفسه: (٣/ ٢١٨) .
(١٤) نفسه: (٣/ ٣١٤) .
(١٥) نفسه: (٣/ ٣٣٥) .

٣- تعدد الأبواب التي يدخلها الحمل:

تعددت الأبواب النحوية التي يدخلها الحمل بصوره المختلفة، وسوف يحدد البحث الأبواب التي تدخلها كل صورة من صور البحث في موضعها من البحث.

- **صعوبة هذا الموضوع:**

نظرًا لأهمية هذا الموضوع فقد وقفت صعوبات تحاول ثني عزم من يحاول لغور هذا الموضوع سبرًا، ومن مظاهر الصعوبة في هذا البحث:

أ- تعدد صور الحمل واختلاف العلماء في الفصل بينها:

من مظاهر صعوبة هذا الموضوع تعدد صور الحمل واختلاف العلماء في الفصل بينها، فبينما يرى الأشموني أن الحمل على المعنى عام يشمل الحمل على الموضع والعطف على التوهم، يرى السيوطي أن الحمل على التوهم هو الحمل على المعنى ذاته[١] .

ويرى ابن الأنباري: أن الحمل على الموضع هو الحمل على المعنى، ومن ثم وجه قول الشاعر:

حتى تهجر في الرواح وهاجها
طلب المعقب حقه المظلومُ

بأنه قد رفع المظلوم، وهو صفة للمعقب المجرور حملاً على الموضع[٢] .

وقد رأى ابن يعيش أنه من الحمل على اللفظ أو من الحمل على المعنى: «إذا عطفت على ما خفض بالمصدر جاز لك في المعطوف وجهان، أحدهما: أن تحمله على اللفظ فتخفضه، وهو الوجه، والآخر أن تحمله على المعنى[٣] .

(١) شرح الأشموني: (٢/١٥٨) .
(٢) الإنصاف: (١/ ٣٣١) .
(٣) شرح المفصل: (٦/ ٦٥) .

وابن السراج يعتدهما من الترادف «فالفرق بين العطف على الموضع والعطف على اللفظ أن المعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد؛ لأنهما كاسم واحد والمعطوف على المعنى يعمل فيه عاملان، والتقدير تكرير العامل الثاني»[١] .

ب- الاختلاف في تحديد الأبواب التي تدخلها صور الحمل:

لم يقتصر الخلاف في تحديد أنواعه والفصل بينها فحسب، بل تجاوز ذلك إلى تحديد الأبواب التي يدخل فيها، وسوف يتضح هذا أثناء مناقشة كل صورة من صور الحمل.

- **الدراسات السابقة:**

سُبق هذا البحث بعدة دراسات، تناقش موضوعه، إما جملة عن طريق دراسة قضية الحمل في اللغة عامة، وإما تفصيلاً عن طريق دراسة جزئية من جزئيات قضية الحمل.

ولقائل أن يقول: ما دام موضوع الحمل قد درس جملة ودرس تفصيلاً، فما الداعي إلى دراسته، وبذل الجهد فيه؟

والحق أن السائل سيجد في هذا البحث - إن شاء الله - النظرة الكلية التي تجمع بين المتباعدات، ثم تؤلف بينها، محدثة بناءً متكاملاً، لا تستطيع النظرة الجزئية - رغم أهمية دورها - أن تحدثه أو تهتدي إليه، فإن كان العلم- حديثًا - يميل إلى التخصص الدقيق، وتشقيق الأمور وتفتيتها، فإنه لا غنى - مطلقًا - عن الربط بين الجزئيات؛ لإنشاء النظرية المتكاملة .

وأيضًا سيجد السائل - إن شاء الله - يسرًا في العثور على طلبته في هذا البحث، فقد كان، ولا يزال، تنظيم العرض له قدره، ولعل هذا ما رفع شأن

---

(١) الأصول: (٢/ ٦٥) .

الإمام مسلم رحمه الله، وبزّ فيه البخاري رحمه الله؛ ومن ثم قيل في جوانب التمييز بين الإمامين:

قلت لقد فاق البخاري صحة

وفاق في حسن الصناعة مسلم

إن السائل سيجد، كذلك، - إن شاء الله - مدارسة وحكمًا وتقييمًا لما سبق من دراسات في ظاهرة الحمل، عامة كانت أو خاصة، فهو لن يعدم الاستشهاد برأي لمن سبق أن درس ظاهرة الحمل، عامة أو جانبًا من جوانبها، أو ردًا له أو تقييدًا أو إطلاقًا .

ثم إن سائلنا - أيضًا - قد يجد - إن شاء الله - طيَّ هذا البحث ما لم يجده في غيره من البحوث التي ناقشت هذه القضية، وهذا وارد - أولاً - لأن شأن العلم - عامة والإنسانيات خاصة - متجددة، فليس صحيحًا ما يقال: ما ترك الأول للآخر من شيء، و - ثانيًا - لأن المتأخر، وإن كان تأخره يعني المجيء بعد أن أخذ الناس مصافهم وأنصباءهم، تتاح له فرصة النظرة الكلية الشمولية - إن استطاع -(١) .

الدراسة الأولى - (الحمل النحوي وأثره في اللغة):

هذه الدراسة قام بها الشيخ عبد الله العزازي، وهي بحث مخطوط بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة .

طبيعة هذه الدراسة:

عرض الشيخ عبد الله العزازي في هذه الدراسة لأنواع الحمل المختلفة، وأفاض في ذكر الأمثلة على كل صورة من صور الحمل، ولم يعنَ كثيرًا

---

(١) بعض القدماء أولى الحمل اهتمامًا خاصًا، فالزجاج في (إعراب القرآن) المنسوب إليه خصص له الباب الثلاثين، وترجم له بقوله: «هذا باب ما جاء في التنزيل وقد حمل فيه اللفظ على المعنى، وحكم عليه بما يحكم على معناه لا على اللفظ» . إعراب القرآن: (٢/ ٦١٦) .

بالتحليل والمقارنة، فكان بحثه أقرب إلى التمثيل للظاهرة منه إلى التحليل والدراسة.

الدراسة الثانية – (الحمل في لغة العرب):

قام بهذه الدراسة الدكتور دردير محمد أبو السعود، وهي كتاب مطبوع.

طبيعة هذه الدراسة:

هذه الدراسة خرجت كبيرة الحجم؛ إذ يربو عدد صفحاتها على أربعمائة صفحة، وقد درست أنواع الحمل كلها، ولكنها - كسابقتها - لم تعنَ بالتحليل والدراسة، مع الاعتناء بذكر الأمثلة.

الدراسة الثالثة – (دراسة الشيخ عبد الخالق عضيمة):

درس الشيخ عبد الخالق عضيمة الحمل في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن) تحت عنوان: (لمحات عن دراسة الحمل على اللفظ وعلى المعنى)[1] .

طبيعة هذه الدراسة:

اقتصر الشيخ عضيمة – رحمه الله – في دراسته على الحروف والأدوات دون سواهما، وحرص على أن يجمع آراء النحاة واللغويين كعادته الاستقصائية دون كبير تحليل أو مقارنة، وإن كان هذا لا يمنع من أنه – على كل حال- قد أدلى بدلوه في دراسة ظاهرتي الحمل على المعنى والحمل على اللفظ.

الدراسة الرابعة – (ظاهرة قياس الحمل في اللغة):

قام بهذه الدراسة الدكتور عبد الفتاح حسن البجة، وتقدم بها لنيل درجة الدكتوراه.

---

(١) القسم الأول: الحروف والأدوات: (٣/ ٢٨٧) .

طبيعة هذه الدراسة:

هذه دراسة ضافية، صال صاحبها وجال في كتب اللغة، قديمها وحديثها، مستخرجًا ما يمت للحمل بصلة، فأصبح ما جمع - على أهميته - عبئًا ثقيلاً، أدى إلى عدم إحكام الصياغة، واضطراب المنهج، واختلاط النتائج.

قسم هذه الدراسة إلى تمهيد وأحد عشر فصلاً، وكان منهجه فيها مبنيًا على «مرحلتين، ففي الأولى: تُرك فيها العلماء القدامى يفصحون عن آرائهم تجاه هذه الظاهرة، وفي الثانية: فُسح المجال للباحثين المحدثين أن يقولوا كلمتهم فيها»[١] .

الدراسة الخامسة - (ظاهرة الحمل على المعنى):

قام بهذه الدراسة الدكتور محمد أشرف مبروك، وتقدم بها لنيل درجة الماجستير .

طبيعة هذه الدراسة:

درست ظاهرة الحمل على المعنى، وبينت أسبابها، ودورها في التراث اللغوي والنحوي، وعلاقتها ببعض أنواع الحمول الأخرى، مع إعطاء بعض الاهتمام لجانب الدلالة.

وقد جاءت في خمسة فصول، ناقش الفصل الأول تعريف الحمل على المعنى، ووضع حدودًا تفرقه عن الحمل على التوهم والحمل على الموضع.

وناقش الفصل الثاني علاقة الحمل بعدة قضايا، هي:

- الحمل على المعنى والضرورة الشعرية.
- الحمل على المعنى والسماع والقياس.

---

(١) ظاهرة قياس الحمل : (٩).

- الحمل على المعنى والتأويل.
- الحمل على المعنى والمجاز .
- الحمل على المعنى والقياس.

ودرس الفصل الثالث الحمل على المعنى والتذكير والتأنيث .

ودرس الفصل الرابع الحمل على المعنى والإفراد والتثنية والجمع .

ودرس الفصل الخامس علاقة الحمل على المعنى بالتضمين .

وخرج البحث بعدة نتائج، منها: وضع تعريف مقترح للحمل على المعنى، وجود ظاهرة الحمل على المعنى قديم قدم اللغة نفسها، الحمل على المعنى أكثر من أن يُحصى في كلام العرب، الحمل على المعنى قياسي.

الدراسة السادسة - (ظاهرة الحمل على الجوار في القرآن الكريم):

قام بهذه الدراسة الدكتور عبد الفتاح الحموز، ونشرتها مكتبة الرشيد، الرياض.

طبيعة هذه الدراسة:

عنيت هذه الدراسة - كما هو واضح من عنوانها - بدراسة الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ووضع فيها الاهتمامُ البالغ بحصر الشواهد القرآنية، مع ذكر آراء النحاة واللغويين المبثوثة في ثنايا كتبهم أو في كتب التفسير، مع الاعتناء بالتحليل عند بعض منها.

الدراسة السابعة - (ظاهرة الحمل على الجوار بين التأييد والاعتراض):

قام بهذه الدراسة الدكتور محمد أحمد عبد الرحمن الطيب، وهي بحث قدم للجنة الترقيات للحصول على درجة أستاذ مساعد.

طبيعة هذه الدراسة:

هذه الدراسة تحاول أن «تثبت أن الحمل على الجوار ظاهرة لغوية، وأن تحصي صور الحمل على الجوار، وأن تحدد ضوابطه وشروطه»[1] واتخذت- لتحقيق هذا الهدف - منهجًا وصفيًا تحليليًا .

والملاحظ على هذه الدراسة أنها حشدت عددًا كبيرًا من الشواهد، قرآنًا وشعرًا، ونثرًا، مع تكرار بعضها دون حاجة، مع ضمور جانب التحليل والدراسة.

الدراسة الثامنة - (الحمل على المعنى عند النحاة العرب):

قام بهذه الدراسة الدكتور محمد يوسف حبلص، ونشرت في حولية كلية دار العلوم، العدد: (١٥).

طبيعة هذه الدراسة:

حدد المقصود بالحمل على المعنى، وأبان أن له صورتين:

الأولى: حمل مطبوع كان يراعى فيه الذي يقصده، وهو كثير في كلام العرب، المنظوم والمنثور، وهو يعتمد على فطرة العربي وسليقته .

والثانية: الحمل بوصفه علة من علل النحاة التي يلجؤون إليها لتفسير الظواهر، وهو يعتمد على صنعة النحاة.

وقد حدد مراحل النظر إلى هذه الظاهرة: مرحلة الالتفات إليها، ومرحلة استعمالها في استنباط الأحكام، وعرض لطائفة من المسائل التي استعمل فيها البصريون والكوفيون جميعًا الحمل على المعنى، وطائفة أخرى انفرد البصريون بالحمل فيها، وطائفة ثالثة انفرد الكوفيون بالحمل فيها كذلك .

---

(١) ظاهرة الحمل على الجوار بين التأييد والاعتراض: (٩) .

- **معنى مصطلح الحمل:**

معنى الحمل لغة: الحمل ينطق بفتح الحاء وكسرها.

يقول صاحب (الكليات)[١] : «والحمل بالكسر ما كان على رأس أو ظهر، والحمل بالفتح ما كان في بطن أو على شجرة».

ويقول الوسيط[٢] : «فبفتحها يعني: فلان حمل على أهله: إذا كان ثقيل المرض، وما كان في بطن أو على شجرة، والهودج، والبعير عليه الهودج.

وبكسرها يعني: ما يحمل على الظهر ونحوه، والهودج، والبعير عليه الهودج».

في حين يرى ابن منظور رأيًا آخر: «وقال بعض اللغويين: ما كان لازمًا للشيء فهو حَمل، وما كان بائنًا عنه فهو حِمل»[٣] .

معنى الحمل اصطلاحًا:

يستعمل مصطلح (الحمل) إما دون قيد من جار ومجرور، فيقال: (الحمل)، وإما بقيد من جار ومجرور، فيقال: الحمل على المعنى، والحمل على النظير، والحمل على اللفظ، ...إلخ صور الحمل التي سيذكرها البحث، ولكل صورة من صوره - بقيد أو بغير قيد - معنى اصطلاحيّ .

وإن كان يصعب تعريفه اصطلاحًا دون قيد من جار ومجرور؛ لأنه قد استخدم في المؤلفات وعني به عدة معان، هي:

أ- **الحمل بمعنى التشبيه:** يقول الأخفش مقرًا عدم النصب في قوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[٤] «(ما) لا تشبه في هذا الموضع بالفعل، وإنما تشبه بالفعل في الموضع الذي تحسن فيه الباء»[٥] .

---

(١) الكليات: مادة ح . م. ل .

(٢) المعجم الوسيط: مادة ح . م .ل .

(٣) اللسان: ح . م . ل .

(٤) المؤمنون: (٢٤) .

(٥) معاني القرآن (١/ ١٣٦) .

ب- الحمل بمعنى المضارعة: يعبر الفراء في عدد كبير من سياقاته باستخدام مصطلح المضارعة للتعبير عن الحمل فيقول: «وكل اسم وصل مثل (من) و(ما) و(الذي) قد يجوز دخول الفاء في خبره؛ لأنه مضارع للجزاء، والجزاء قد يجاب بالفاء»(١) .

جـ- الحمل بمعنى المجاز: صنف أبو عبيدة مظاهر الحمل على المعنى على أنها من المجاز في كتابه (مجاز القرآن)، يقول: «ومن مجاز ما جاء لفظه لفظ الواحد الذي لا جمع منه، ووقع معنى هذا الواحد على الجميع قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾(٢) في موضع (أطفالاً)، والعرب تضع لفظ الواحد في معنى الجميع»(٣) .

د- الحمل بمعنى التأويل: ورد ذلك عند السيوطي في (الاقتراح): «التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء جاء يخالف الجادة فيتأول»(٤) .

ومن ثم عُرِّف الحمل بأنه: قياس أمر على أمر وتحميل أحدهما على الآخر(٥) .

وقيل أيضًا: الحمل هو إلحاق شيء بشيء آخر وإعطاؤه حكمه لوجود مشابهة بينهما في علة الحكم مع ثبوت الشروط وانتفاء الموانع(٦) .

ولا يفهم مما سبق أنه لا فرق بين القياس والحمل، فالفرق قائم وإن طابق كل منهما الآخر حينًا، يقول الزرقاني: «معنى القياس هنا الحمل؛ إذ المشابهة منفية في بعضها»(٧) .

---

(١) نفسه: (٢/ ٤٨) .
(٢) الحج: (٥) .
(٣) مجاز القرآن: (٢/ ٤٤) .
(٤) الاقتراح: (٧٥) .
(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: (٦٧) .
(٦) الحمل في لغة العرب: (٨) .
(٧) حاشية يس: (٢/ ١١١) .

عناصر الحمل:

يتكون الحمل من ثلاثة عناصر، هي:

١- المحمول: وهو العنصر اللغوي الذي يحمل على غيره، ويراد إدخاله في حكمه، ويسمى: المقيس أو المحمول.

٢- المحمول عليه: وهو العنصر اللغوي الذي يُحمل عليه غيره، ويراد إدخاله في حكمه، ويسمى: المقيس عليه أو المحمول عليه .

٣- الرابط بين المحمول والمحمول عليه: وهو الوسيلة المسوغة للربط بين المحمول والمحمول عليه .

أسباب الحمل:

وراء هذا الاعتداد الواضح بظاهرة الحمل أسباب، منها ما دفع العربي ابن اللغة نفسه إلى الحمل، ومنها ما يخص النحاة واللغويين، حيث حاولوا ردّ ما شذّ من نصوص إلى ما كثر لتستقيم قواعدهم وتسلم أحكامهم.

أولاً: ما يخص ابن اللغة:

قد يلجأ ابن اللغة إلى الحمل بلاغة، يقول ابن جني: «قالوا: صحراوات فأبدلوا الهمزة واوًا لئلا يجمعوا بين علمي تأنيث، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية، ثم قالوا: علباوان حملاً بالزيادة عى حمراوان، ثم قالوا: كساوان تشبيهًا له بعلباوان، ثم قالوا: قرّاوان حملاً على كساوان، على ما تقدم.

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها، والتركح في أثنائها؛ لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور، والشعر الموزون، والخطب والسجوع، ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئًا، وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم»[1] .

(١) الخصائص: (٢١٤، ٢١٥) .

فمما يعد سببًا حمَل ابن اللغة على الحمْل:

١- اتساع اللغة وحاجة أهلها إلى التصرف فيها.

٢- وجود ألفاظ في اللغة متحدة الصيغة متعددة المعنى.

٣- عناية العرب بالمعنى، وقصدهم إليه .

ثانيًا: ما يخص النحاة واللغويين:

أرسى النحاة قواعدهم طبقًا للشائع والمطرد من كلام العرب، وسموا ما عداه شاذًا أو نادرًا، وقاس جمهور النحاة على الشائع المطرد، ولم يقيسوا على الشاذ أو النادر.

فمما يعد سببًا حمَل النحاة واللغويين على الحمْل:

١- نظرية العامل وتسويغ العلامة الإعرابية.

٢- المحافظة على سلطان القاعدة النحوية.

٣- الاحتجاج للقراءات القرآنية.

٤- تخريج الضرورة الشعرية.

رأي البحث:

البحث يرى أن موقف جمهور النحاة واللغويين صواب؛ لأنه يوافق النظرة الطبيعية، ولأن الاعتداد بكل ما ورد يعدّ جمعًا بين الشيء ونقيضه، مما يؤدي إلى الخلط والاضطراب، وهذا لا يعين على وضع علم وتعليمه لراغبيه وطالبيه .

وهم في اعتدادهم بالحمل وتنوع صوره مقتدون بفعل العربي - نفسه- ابن اللغة، يقول ابن جني معقبًا على قول الأعرابي: «جاءته كتابي فاحتقرها»: «أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا، وتدبروا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابيًا جافيًا غفلاً، يعلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث

المذكر بما ذكره، فلا يهتاجوا هم لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته، فيقولوا: فعلوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأمه»[١] .

ومما سبق يتضح أن محاولة اللغويين والنحاة المحافظة على اطراد قواعدهم وسلامتها كانت الدافع وراء الحمل بصوره الكثيرة.

● **دور الحمل في العربية:**

اختلف في الحكم على دور الحمل في العربية، فمن راء أنه سماعي، ومن راء قياسيته، ومن راء أنه لا يتجاوز كونه وسيلة من وسائل التأويل. يقول باحث: «لاحظ الدكتور تمام حسان أن الحمل يدخل حينًا في إطار التأويل، ويدخله البعض في إطار السماع.

وقد كان سيادته - فيما رأى - ميالاً إلى القول بقياسيته، فحاول التوفيق بين كونه سماعيًا وكونه قياسيًا وكونه تأويلاً؛ إذ قال: ولكن هناك نوعًا آخر سميناه (الحمل) وهو لا يصوغ عبارات جديدة، وإنما يحلل ما يجد من الكلمات والجمل الواردة في المسائل بواسطة تعدية الأحكام المقيس عليها إليه[٢] .

وقد أخذ الباحث على رأي الدكتور تمام حسان الملاحظات الآتية[٣] :

١- لا نوافق أن يكون دور الحمل مقصورًا على مجرد التحليل أو التوجيه وعدم استخدامه لصياغة عبارات جديدة، لا سيما أن القرآن الكريم، وهو بلسان عربي مبين، قد جاء منه الكثير والكثير من هذه الألفاظ أو التراكيب المحمولة على المعنى.

---

(١) الخصائص: (١/ ٤٢٩) .

(٢) الأصول: (٣٣٣٥) .

(٣) انظر: رسالة (ظاهرة الحمل على المعنى): (١٦٢، ١٦٣).

٢- التضمين: من أهم مظاهر (الحمل على المعنى)، وقد أخذ المجمع القاهري قرارًا بقياسيته.

٣- قول الدكتور تمام بقصر دور الحمل على مجرد التوجيه قد اقترب به من قول الأنباري بسماعية الحمل؛ إذ ما الفرق بين السماع والقياس بمفهوم الدكتور تمام، وقد كان يمكن أيضًا أن يكون السماع توجيهًا استدلاليًا، لاسيما أنه أحد أقسام الاستدلال كما ذكر الدكتور تمام آنفًا .

٤- قصر دور الحمل على مجرد التوجيه أو التحليل يدخله بقوة في إطار (التأويل)، والتأويل أحد فروع التوجيه، وجعل منه التضمين الذي أقر المجمع قياسيته .

٥- القياس استعمل في صياغة جمع التكسير «أعتقد أن القياس أو الحمل أو التداخل إنما يعزى إليه السبب في تعدد أبنية جمع التكسير في اللغة العربية، قبل اللهجات نفسها»[١] .

٦- الحمل على المعنى من المجاز، والمجاز قياسي كما صرح ابن جني وغيره[٢] .

ويعد الدكتور علي أبو المكارم الحمل على المعنى أهم وسائل التأويل، يقول: «هذا الأسلوب هو أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق، وهو بدوره يبدأ من الأحكام المأخوذة عن القاعدة ومحاولة إسباغها على النص، ويعتمد في ذلك على بعض القواعد التي تنظم العلاقة بين النص والقاعدة؛ لتنتج أثرها في مجال التطبيق»[٣] .

---

(١) مشكلات لغوية: (١٢١) .

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية: ع (١٤)، سنة ١٩٣٤م، (ص١٨٧، ١٨٨) .

(٣) أصول التفكير النحوي: (٢٨٦) .

وعلى هذا فالحمل - من وجهة نظر البحث - وسيلة من وسائل التأويل اللغوي، وليس قاعدة، به يفسر الخروج عن الشائع المطرد من نصوص العربية؛ لتطرد القواعد، وتسلم المقاييس.

- **الحمل يراعى فيه جانب الدلالة في النص:**

لم يكن يقصد بالحمل مراعاة القاعدة فحسب، بل كان يراعى به الجانب الدلالي أيضًا، يقول سيبويه: «تقول ما زيد كعمرو، ولا شبيهًا به، وما عمرو كخالد ولا مفلحًا، وهذا وجه الكلام. فإن أردت أن تقول: ولا بمنزلة من يشبهه جررت، وذلك كقولك: ما أنت كزيد ولا شبيه به، فإنما أردت: ولا كشبيه به .

وإذا قلت: ما أنت بزيد ولا قريبًا منه، فإنه ليس ههنا معنى الباء لم يكن قبل أن تجيء بها، وأنت إذا ذكرت الكاف تمثل، وتكون قريبًا ههنا إن شئت ظرفًا، فإن لم تجعل قريبًا ظرفًا جاز فيه الجر على الباء والنصب على الموضع»[1] .

جواز اجتماع حملين:

يجوز اجتماع حملين، ومن ذلك - مثلاً - اجتماع الحمل على المعنى مع الحمل على اللفظ، دون منافاة الفصاحة، وقد مثل الشيخ يس لذلك بقول الشاعر:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة

لذاته بادكار الموت والهرم

فقد «قال (لذاته) بالتذكير حملاً على لفظ (العيش) ثم قال: (دامت) بالتأنيث حملاً على معناه»[2] .

---

(١) الكتاب: (١/ ٦٩) .

(٢) حاشية يس: (١/ ١٨٧، ١٨٨) .

صور الحمل:

للحمل في اللغة صور عدة، أهمها:

١- الحمل على المعنى.
٢- الحمل على النظير.
٣- الحمل على النظير والنقيض .
٤- الحمل على الأصل والفرع.
٥- الحمل على التشابه والتماثل.
٦- الحمل على الأكثر.
٧- الحمل على التقاص والتقارض.
٨- الحمل على الجوار[١] .

وقد رأى الباحث أن يرتبها على هذا الوضع:

١- الحمل على المعنى.
٢- الحمل على اللفظ .
٣- الحمل على الموضع .
٤- الحمل على الجوار.
٥- الحمل على الأصل.
٦- الحمل على الفرع .
٧- الحمل على الكثرة .
٨- الحمل على القلة.
٩- الحمل على النظير .
١٠- الحمل على النقيض .
١١- الحمل على الشبه .
١٢- الحمل على التقارض.
١٣- الحمل على التقاص.

والملاحظ من التناظر بين الترتيبين أن:

١- صاحب (ظاهرة قياس الحمل) اعتد أن الحمل على اللفظ والموضع زوجان متكاملان، كما أن الحمل على النظير والنقيض - مثلاً - زوجان، في حين أن البحث اعتدهما زوجين غير متكاملين، كما أنه اعتد الحمل على المعنى منفرداً عنهما وغير متكامل معهما، والبحث يوافقه[٢] .

---

(١) هذا ترتيب صاحب (ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية) : (١٩٦).
(٢) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية: (٢٧٩) .

٢- ذكر صاحب (ظاهرة قياس الحمل) أن من صور الحمل: الحمل على الأكثر[١]، ولم يذكر: الحمل على القلة، ويبدو أن هذا من قبيل السهو، والدليل على ذلك مناقشته إياه بعد[٢].

وسيلي توضيح كل صورة من صور الحمل.

- **الحمل على المعنى:**

يناقش البحث تحت هذا العنوان عدة نقاط، هي:

مفهوم الحمل على المعنى، أهميته، تعبيرات تطلق عليه، صوره، علاقته بالعطف على التوهم، ضوابطه.

أولاً: مفهومه:

الحمل على المعنى هو «أن يعطى حكم الشيء ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما»[٣]، وبالنظر إلى ما ورد من أمثلة الحمل على المعنى عند النحاة واللغويين قرر باحث أن الحمل على المعنى هو: «حمل لفظ على معنى لفظ آخر أو حمل تركيب على معنى تركيب آخر لشبه بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المزاجي فيأخذان حكمهما النحوي مع ضرورة وجود قرينة لفظية أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ أو التركيب، ويؤمن معها اللبس»[٤].

ثانياً: أهميته:

الحمل على المعنى كثير في كلام العرب، شعراً ونثراً، وكذلك ورد منه في القرآن الكريم والحديث الشريف، وقد اختلف في إقراره.

---

(١) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية: (١٩٦).

(٢) نفسه: (٤٣٢).

(٣) مغني اللبيب: (٦٧٤).

(٤) ظاهرة الحمل على المعنى: (٦).

فمما كان يقرره ويرضاه ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو قال: «سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوب، جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءته كتابي، فقال: نعم، أليس صحيفة؟»(١) .

ويقول الفراء: «وربما ذهبت العرب بالواحد إلى الجمع، وبالجمع إلى الواحد»(٢) وهو كثير جدًا في القرآن الكريم(٣) .

ويقول عنه ابن جني: «اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن الكريم، وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعًا»(٤) .

ويقول أيضًا: «والحمل على المعنى واسع في هذا اللفظ جدًا»(٥) .

ويقول عنه ابن فارس: «وهذا يتسع جدًا»(٦) .

ويقول ابن بري: «الحمل على المعنى كثير... وقد جاء في كلام العرب: من حمل الشيء على شيء آخر إذا تقاربا في المعنى ما لا يكاد يحصى»(٧) .

الحمل على المعنى قد اختلف في موقف العرب منه، فمنهم من كان يقره ويرضاه، ومنهم من كان ينكره ويرى أنه نوع من ضعف المتكلم وعيه.

ومما كان ينكره ما ورد عن طرفة بن العبد حين سمع قول المسيب بن علس:

وقد أتناسى الهم عند احتضاره
بناج عليه الصيعرية مكدم

---

(١) الخصائص: (١/ ٢٤٩) . (٢) معاني القرآن: (١/ ٤٢٦) .

(٣) السابق: (٣/ ١٦٧)، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الثاني: (٤/ ٣٩٨).

(٤) الخصائص: (٢/ ٤١١) . (٥) نفسه: (٢/ ٤٢٣) .

(٦) الصاحبي: (٢٤٥) . (٧) ملك النحاة: (٩٤، ٩٥) .

فقال: استنوق الجمل، وهو يشير بأن المسيب قد أخطأ، فالصيعرية صفة للناقة، قد استعملها صفة للجمل، وهو نقد يدل على إدراك طرفة لمعاني الألفاظ(١) .

مما سبق يتضح أن الحمل على المعنى قد اتسع غوره لغة ونصوصًا، وبالقدر نفسه شغل مساحة كبيرة في فكر النحاة واللغويين.

ثالثًا: تعبيرات أطلقت على الحمل على المعنى:

استعملت عدة تعبيرات وكان يقصد بها ما يقصد بالحمل على المعنى، وهي:

١- التأويل:

يقول الرماني: «وأما الحمل على التأويل في التأنيث فنحو: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾(٢) ومن قرأه بالياء حمله على اللفظ(٣) .

٢- التداخل:

يقول ابن السيد البطليوسي: «وكذلك قياس من قال: طوال وظراف وجسام إذا كسر للجمع أن يقول: طوال وظراف وجسام، كما يفعل من يقول: طويل وظريف وجسيم، وهذا يسمى التداخل»(٤) .

٣- القياس:

فمثلاً يجعل الدكتور تمام حسان «الحمل أحد قسمي القياس»(٥) .

٤- العطف على التوهم والحمل على المعنى:

قد يطلق على ظاهرة (الحمل على المعنى) مصطلح (التوهم)، ولكن البعض يتحرج من هذا الإطلاق خاصة إذا وردت الظاهرة في القرآن الكريم،

---

(١) النقد في الموشح للمرزباني: (٩٨) .
(٢) الأحزاب: (٣١) .
(٣) معاني الحروف: (١٥٩) .
(٤) الاقتضاب: (٢/ ٦٥) .
(٥) الأصول: (٣٣٣) .

ومن أنصار هذا الاتجاه ابن هشام، يقول في تخريج قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾[1] : «بالجزم، فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم أصدق، ويسمى (العطف على المعنى)، ويقال له في غير القرآن: (العطف على التوهم)»[2] ، وهو رأي الشيخ الصبان، ورأي الشيخ يس[3].

والحمل على التوهم مما اعتد به بعض النحاة واللغويين في تخريج ما شذ على المطرد الذي بنيت القاعدة على أساس منه، بل اعتده البعض من دلائل عبقرية النحاة واللغويين، يقول العلامة علي النجدي - طيب الله ثراه-: «وربما اهتدوا في بعض مذاهب التأويل والتخريج إلى خطرات نفسية بارعة، وفقوا فيها ورجعوا إليها في غير مشكل من مشكلات الإعراب، رجعوا إليها في قول زهير[4] :

بدا أنِّي لست مدركَ ما مَضَى
ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

وفي قول متمم بن نويرة[5] :

لعمري وما دهري بتأبينِ مالكٍ
ولا جزعًا مما أصابَ فأوجعا[6]

ويقول: «فكأن كلا الشاعرين حين هم بالعطف في بيته توهم أنه أخذ في المعطوف عليه بغير الواقع، فجر الأول، ونصب الآخر لهذا التوهم»[7] ، ثم

---

(١) المنافقون: (١٠) . (٢) المغني: (٤٢٣) .

(٣) حاشية الصبان: (٣/ ٣٠١، ٣٠٢)، وحاشية يس: (٣٦٢) .

(٤) الكتاب: (٢/ ٨٣، ٤١٨، ٤٥٢)، مغني اللبيب: (ص٩٦)، الإنصاف في مسائل الخلاف: (١٩١)، وشواهد الأشموني: رقم (٥٨٤).

(٥) الكتاب: (١/ ٣٣٧)، وشواهد المغني اللبيب: (١٩٢) .

(٦) من قضايا اللغة والنحو: (٨٩) . (٧) نفسه: (٩٨) .

يقول عن موقف النحاة: «وهذا الذي ذكر النحاة أن الوهم يصنعه في اللغة هو الذي يرى الناس أنه يصنعه كذلك في الحياة، فنحن إذ نبصر شيئًا يشبه آخر، ويذكر به، فنستغرق فيه حتى نتوهم أنه هو لا نتمالك أن تجيش له نفوسنا وتتحرك له جوارحنا بمثل ما تجيش النفوس وتتحرك الجوارح لأصله حين نبصره عيانًا لا توهمًا»(١) .

ويرى آخرون أنه لا داعية تدعو إليه - مع التحرج من التأثم عند استعمال مصطلح (التوهم) مع القرآن الكريم - ففي الحمل على المعنى مندوحة عنه، وعليه خُرج قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ ﴿٥٢﴾ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾(٢) .

فقد قرئت (يقولَ) بالنصب «فوجهت على أن هذا القول لم يكن إلا عند الفتح، وأنه محمول على المعنى، فهو معطوف على (أن يأتي) إذ معنى (فعسى الله أن يأتي) معنى: فعسى أن يأتي الله، وهذا الذي يسميه النحويون (العطف على التوهم) يكون الكلام في قالب تقديره في قالب آخر، إذ لا يصح أن يعطف على لفظ (أن يأتي) لأنه لا يصح أن يقال: فعسى الله أن يقول المؤمنون؛ إذ ليس في المعطوف ضمير اسم الله، ولا شيء منه، وأجاز ذلك أبو البقاء على تقدير ضمير محذوف، أي: ويقول الذين آمنوا به»(٣) .

والبحث يرى رأي ابن هشام ومن تبعه.

---

(١) من قضايا اللغة والنحو: (٩٩) .

(٢) المائدة: (٥٢، ٥٣) .

(٣) النهر الماد: (٣/ ٥٠) .

رابعًا: صور الحمل على المعنى:

للحمل على المعنى صور عدة منها استعمال الواحد للدلالة على الجمع، واستعمال الجمع للدلالة على ما دونه، واستعمال الجمع للدلالة على المثنى، ومعاملة المذكر معاملة المؤنث، ومعاملة المؤنث معاملة المذكر، معاملة الكلمة معاملة ما بمعناها.

وهذا توضيح لكل صورة:

١ – استعمال الواحد للدلالة على غير المفرد:

أ- للدلالة على الجمع:

قد يستعمل الواحد في موضع الجماعة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾(١) ، ففي آية غافر لفظ الطفل في موضع الجمع من قبيل الحمل على المعنى «وحشن لفظ الواحد هنا؛ لأنه موضع تصغير لشأن الإنسان وتحقير لأمره، فلاق به ذكر الواحد لذلك، لقلته عن الجماعة؛ ولأن معناه أيضًا نخرج كل واحد منكم طفلاً، وقد ذكرنا هنا نحو هذا، وهذا مما إذا سئل الناس عنه قالوا: وضع الواحد موضع الجماعة اتساعًا في اللغة، وأنسوا حفظ المعنى ومقابلة اللفظ به؛ لتقوى دلالته عليه، وتنضم بالشبه إليه»(٢) . ولا شك أن القرآن إذ يعدل عن لفظ لآخر يعدل لحكمة، وقد حاول البعض التماس هذه الحكمة، ومنهم العلامة النجدي – طيب الله ثراه – فقد حاول أن يلتمس علة مجيء كلمة (الطفل) في القرآن الكريم ثلاث مرات بلفظ المفرد مقصودًا به الجمع، في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾(٣) ، وقوله تعالى: ﴿وَقُل

---

(١) غافر: (٦٧) . (٢) المحتسب: (٢/ ٢٦٦، ٢٦٧) . (٣) الحج: ٥ .

لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ وَلا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلاَّ لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُوْلِي الإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾(١) .

وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾(٢) . في حين لم يأت بلفظ الجمع إلا مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الأَطْفَالُ مِنكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾(٣) .

يقول: «وإذ ننظر إلى هذه الآيات الثلاث نتبين أن الآيتين: الأولى والثانية لا تتحدثان عن الأطفال في عموم حالهم، وأيًا ما كانت مرحلة طفولتهم، ولكنهما تتحدثان عنهم أول عهدهم بالحياة، حين يخرجون إليها، ويتنسمون هواءها.

والأطفال في هذه الحال جمع عددًا، ولكنهم فرد واحد حقيقة ومعنى، مهما تعددت شخصياتهم، وتباينت صورهم وألوانهم، وتخالف آباؤهم وأمهاتهم؛ لأنهم يتوحدون في سر الوجود وحكمة الخلق. أليسوا جميعًا علىٰ الفطرة البيضاء، لا يتخالفون فيها ولا يتفاوتون... فالطفل إذن بلفظ الإفراد أحق بهذا المقام وأصلح له؛ لأنه يوحي بإفراده ما لا يوحي بجمعه، وينبه إلى ما لا ينبه الجمع إليه.

أما الآية الثالثة فتتحدث عنه مع الذين يُباح للنساء أن يبدين زينتهن لهم، ونلاحظ أنهم ذكروا جميعًا بلفظ الجمع. أما الأطفال فقد ذكروا وحدهم بلفظ

(١) النور: (٣١) . (٢) غافر: (٦٧) .

(٣) مع القرآن الكريم: (١٠٩) .

الإفراد. وهنا قد يسأل سائل: أما يقتضي ظاهر الأسلوب ونسق التعبير أن يجري على الأطفال مثل ما جرى على الآخرين، فيذكروا أيضًا بلفظ الجمع؟ ... فالأطفال هنا كالأطفال هناك في الآيتين السابقتين، أو يكادون، وإن كانوا قد بعدوا من عهد الولادة خطوات، وقضوا من عمرهم سنين، لكنهم في قضية إبداء الزينة سواء؛ لأنهم لا يزالون على سنن الفطرة من البراءة والطهر... فكيف يصح في شرعة البيان والإعجاز أن يذكروا مع من ذكروا معهم بلفظ الجمع مثلهم... فليذكر الآخرون إذن بألفاظ الجموع، على ما جرت به عادة الأسلوب في ظاهر الحال؛ لتكون الكلمات على مثل مدلولاتها، ومطابقة لحال كل منها دون تغيير. أما الأطفال فلهم شأن غير الشأن، وفيهم مزية يتفردون بها، فليذكروا وحدهم بلفظ الواحد خاصة، تنبيهًا على ما تميزوا به، وإشارة إليه، وغناء بإشعاع اللفظ في إفراده عن بيان أمره بالألفاظ والعبارات.

أما إذا بلغ الأطفال الحلم فقد انتقلوا من طور الطفولة الخالصة إلى طور التكليف والنزول على حكم الشرع في شئون العبادة، وأحوال السلوك، وقد أخذت شخصياتهم تتنوع، وخصائص نفوسهم تتميز، واستحقوا إذا ذكروا في أداء منسك أو ملابسة شعيرة أن يذكروا بلفظ الجمع... ويعبر القرآن عنهم على هذا النحو في قوله - عز من قائل -: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الأَطْفَالُ مِنكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[(١)].

وكذلك استخدم لفظ العبد مكان عبيد أو عباد[(٢)].

يقول ابن جني في تخريجه لقراءة: ﴿فَادْخُلِي فِي عِبَادِي (٢٩) وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾[(٣)] في قراءة ابن عباس وعكرمة والضحاك وأبي الشيخ الهنائ والكلبي

(١) مع القرآن الكريم: (١٠٩). (٢) مع القرآن الكريم: (١١٦-١١٨).
(٣) الفجر: (٢٩).

وابن السميفع: «هذا لفظ الواحد، ومعنى الجماعة أي: عبادي، كالقراءة العامة، وقد تقدم القول على نظيره، إنما خرج بلفظ الواحد ليس اتساعًا واختصارًا عاريًا من المعنى، وذلك أنه جعل عباده كالواحد، أي: لا خلاف بينهم في عبوديته، كما لا يخالف الإنسان نفسه»(١) .

فابن جني هنا يعيب على من يذكر أن علة هذا هو الاتساع أو الاختصار دون أن يعول على المعنى، يربطه به ويستوحيه منه .

ويبين الأستاذ علي النجدي ناصف علة خلاف مقتضى الظاهر في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾(٢) .

يقول: «الذي يسترعي الانتباه حقًا، ويثير السؤال إلحاحًا هو التعبير بلفظ عبد مكان العبيد أو العباد في هذه الآيات؛ لأن المقام بحسب مقتضى الظاهر للجمع لا للمفرد، فالآيات كما لا يخفى تتظاهر على تصوير حال الناس كافة يوم يعرضون على ربهم أي حال البشر منذ خلقهم إلى يوم يبعثون، هم إذن الكثرة التي لا أكثر منها في إحصاء البشر، والعدد الذي لا يحصيه إلا الله تعالى، فإذا هم لا يذكرون في هذا المقام بلفظ الجمع فمن ذا الذي يذكر فيه؟ ومتى يذكرون فيه إذا قدر لهم أن يذكروا؟(٣)

ويقول: «ولفظ العبد في الآيات يومئ من طرف خفي إلى مشهد مهيب من مشاهد الآخرة، مشهد لا كالمشاهد، ولا الناس فيه كالناس، فالملك يومئذ لله الواحد القهار، وكل من في السماوات والأرض خاشع مقهور، والناس بين يدي الله أشباه متساوون، حتى كأنهم فرد واحد، تتكرر ذاته وتتوحد ملامحه، لقد ذهبت من بينهم الفوارق، فلا علية ولا سوقة، ورفعت من

---

(١) المحتسب: (٢/ ٣٦١) .

(٢) مريم: (٩٣) .

(٣) مع القرآن الكريم: (١١٦) .

دونهم الحجب، فالتقى الأحمر والأسود، ومحيت الحقب والقرون، فالتقى الماضي والحاضر، ورد الأول على الآخر.

تقطعت الأسباب فانفض الأنصار والأعوان، وتناكر الخلصان، فلا يسأل حميم حميمًا، وقطعت الأرحام، فلا يجزي والد عن ولده، ولا مولود هو جاز عن والده شيئًا، وانحلت عرى الأنساب، فكل يعزى لآدم وحده، ولا يعزى معه لأبيه، ولا أحد من أصوله الأقربين أو الأبعدين.

خرست الألسنة، وخشت الأبصار، ووجلت القلوب، وذهبت النفوس ضياعًا بين القلق والاطمئنان، وبين اليأس والرجاء، لا تدري ما الله صانع بها، ولا المصير الذي هي صائرة إليه، فتشابهت الملامح والسمات، وتواقفت المشاعر والخلجات، المنظر واحد، والمخبر واحد، حتى ليتمثل الجمع في هيئة الفرد، ويتراءى البعيد في القريب، وما كان ذلك كله ليكون لولا وضع (العبد) بلفظه المفرد مكان (العباد) أو (العبيد) أو غيرهما من جموعه، وهو وحده الذي أدى المعنى الذي ذكرنا أداء إشارة وتلميح، لا إشارة[1] بسط وتصريح»[2] .

ب- للدلالة على المثنى:

سواء كان اسمًا، مثل: استخدم رسول بمعنى رسولين في قوله تعالى: ﴿فَأْتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[3] .

أو ضمير، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[4] قال الزمخشري: فإن قلت: لم قيل: ولا

(١) يستقيم المعنى هنا إذا استبدلت كلمة (أداء) بكلمة (إشارة) .

(٢) مع القرآن الكريم: (١١٧، ١١٨) .

(٣) الشعراء: (١٦) .

(٤) التوبة: (٣٤) .

ينفقـونها، وقد ذكر شيـئان، قلت: ذهابًا بالضمـير إلى المعنى دون اللفظ؛ لأن كل واحد منهما جملة وافية وعدة كثيرة ودنانير ودراهم»[١] .

والرازي يرى أن ذلك من وجوه هي:

- أنَّ كل واحد منهما جملة وآنية ودنانير ودراهم.
- أن يكون التقدير: ولا ينفقون الكنوز.
- قال الزجاج: التقدير: ولا ينفقون تلك الأموال[٢] .

٢- استعمال الجمع للدلالة على ما هو دونه:

يستعمل الجمع للدلالة على ما هو دونه، أي المفرد والمثنى.

أ- استعمال الجمع للدلالة على المفرد:

قـد يحمل الجـمع على المفـرد ومنه: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾[٣] قرأ نافع بالجمع (خطيئـاته)، يقول مكي بن أبي طالـب: «قرأ نافع بالجمع، حمله على معنى الإحاطة، والإحـاطة إنما تكون بكثرة المحيط، فحمله على معنى الكبائر»[٤] .

وقد وردت عدة ألفاظ في اللغة يجوز الحمل معها على المعنى، وهي: (كل ، بعض ، كلا، كلتا، كأين، من ، ما).

ب- استعمال الجمع للدلالة على المثنى:

قد يـستعـمل الجمع لـلدلالة على المثنى، ومن ذلك استـعمـال (طائعين) مكان طائعتين في قوله تعالى: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[٥] .

---

(١) نكت الأعراب في غريب الإعراب: (١١٩) .
(٢) التفسير الكبير: (١٦/ ٤٧) .
(٢) البقرة: (٨١) .
(٤) الكشف: (١/ ٢٤٩) .
(٥) فصلت: (١١) .

٣- حمل المثنى على المفرد:

قد يحمل المثنى على المفرد، ومنه قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾(١) ، ومن المعروف أن اللؤلؤ والمرجان إنما يخرجان من الماء المالح لا من العذب»(٢) .

٤- حمل المثنى على الجمع:

وقد يحمل المثنى على الجمع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾(٣) .

يقول سيبويه: «وسألت الخليل رحمه الله عن: ما أحسن وجوههما؟ فقال: لأن الاثنين جميع، وهذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك، ولكنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئًا من شيء. وقد جعلوا الفردين أيضًا جميعًا، قال الله جل ثناؤه: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَىٰ دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَىٰ بَعْضُنَا عَلَىٰ بَعْضٍ فَاحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَىٰ سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾(٤) .

ويقول الفراء: «ربما ذهبَ العرب بالاثنين إلى الجمع كما يذهب بالواحد إلى الجمع»(٥) .

ويقول الزمخشري: «الخصم الخصماء، وهو يقع على الواحد والجمع... فإن قلت: هذا جمع، وقوله: خصمان تثنية فكيف استقام ذلك؟

---

(١) الرحمن: (٢٢) .

(٢) تأويل مشكل القرآن: (٢٨٧)، البرهان: (٣/ ٣) .

(٣) سورة (ص): (٢١) .

(٤) سورة (ص): (٢١، ٢٢) .

(٥) معاني القرآن: (٢/ ٣٩١) .

قلت: معنى خصمان فريقان خصمان، والدليل عليه قراءة من قرأ: (خصمان بغى بعضهم على بعض)»[١] .

وكأن الزمخشري يريد أن يقول: إنه مثنى حمل على معنى الجمع؛ لأن الخصم يتكون من عدد من الأفراد[٢] .

ويقول العلامة علي النجدي ناصف - طيب الله ثراه-: «وعرض الخليل للآية فرأى أن الاستعمال فيها من قبيل جعل المفردين جمعًا، فقد نظر إليها نظرة لغوية مجردة، قوامها أن العرف اللغوي في استعمال المثنى قد يجعله كالجمع ويعامله معاملته، ولم يبين سر هذا الاستعمال في الآية، وما كان القرآن ليذهب فيها هذا المذهب إلا وثمة سر مكنون تنطوي عليه»[٣] .

وحاول أن يتلمس العلة من مجيء ضمير الجمع عائدًا على (الخصم) بلفظها المفرد، فقال: «ولعل سر العدول في الإسناد عن سنن الإفراد إلى الجمع هو - والله أعلم - أن داود عليه السلام كان حينئذ عاكفًا على عبادة ربه في المحراب، وكان منه لحراسة أمر سابق جرت عادته به: ألا يؤذن لأحد عليه وهو فيه، لهذا منعوا الملكين أن يدخلا من الباب، فكان أن تسوروا المحراب، وخلصا إليه على حين غفلة منه، وهو عاكف فيه.

---

(١) الكشاف: (٣/ ٣٢٣) .

من النكت التي تدل على مراعاة اللغويين العرب للمقام ما ذكره الزمخشري في تحديد ناصب (إذ) في قوله تعالى: ﴿وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب﴾، يقول: «فإن قلتم انتصب (إذْ)؟ ، قلت: لا يخلو إما أن ينتصب بأتاك، أو بالنبأ، أو بما حذف، فلا يسوغ انتصابه بأتاك؛ لأن إتيان النبأ رسول الله ﷺ لا يقع إلا في عهده، لا في عهد داود، ولا بالنبأ؛ لأن النبأ الواقع في عهد داود لا يصح إتيانه رسول الله ﷺ ، وإن أردت بالنبأ القصة في نفسها لم يكن ناصبًا، فبقي أن ينتصب بمحذوف، وتقديره: وهل أتاك نبأ تحاكم الخصم» (الكشاف: ٣/ ٣٢٣) .

(٢) ظاهرة الحمل على المعنى: (٢٨٠) .

(٣) مع القرآن الكريم: (١١٥) .

وطبيعي في مثل هذه الحالة ألاَّ يظن داود أو غيره ممن عسى أن يكون في مقامه أن اللذين خلصا إليه فرد أو اثنان، ولكن فردان وراءهما جمع كبير؛ لأن المحراب منيع، والحراس من حوله قيام، فأنى لرجلين اثنين مهما أوتيا من قوة، ورزقا من حيلة أن يتسنماه، ويقتحما عليه خلوته بغير معونة قادرة، مهدت لهما السبيل، ومدت لهما الأسباب؟

وطبيعي كذلك أن يفزع داود حين يراهما، وأن يسبق إلى تصوره أن جنده قد قهر، وأن ملكه قد ذهب، وما هذان الرجلان بين يديه إلا رسولان أرسلهما من وراءهما، ليفاوضاه في الخطب الذي ألم به، وما أظن إلا أن الآية - والله أعلم - إذا عدلت في الإسناد عن مقتضى الظاهر - إلا أنها قصدت إلى تصوير ما هجس في صدر داود، وما ذهب به الوهم إليه»(١) .

٥- حمل الجمع على المثنى:

قد يحمل الجمع على المثنى «العرب تجعل لفظ الجمع على معنى الاثنين»(٢) ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾(٣) ، فقد أطلق اسم القلوب على القلبين وليس لهما إلا قلبان(٤) .

يقول الفراء معللاً: «كل شيء موحد من خلق الإنسان إذا ذكر مضاف إلى اثنين فصاعداً جمع، فقيل: لقد هشمت رءوسهما وملأت ظهورهما وبطونهما ضربًا»(٥) .

٦- معاملة المؤنث معاملة المذكر:

قد يذكر المؤنث، وهذا كثير، يقول ابن جني: «وتذكير المؤنث واسع جدًا؛ لأنه رد فرع إلى أصل»(٦) .

---

(١) مع القرآن الكريم: (١١٥) .
(٢) مجاز القرآن: (١/ ١١٨) .
(٣) التحريم: (٤) .
(٤) البرهان: (٢/ ٢٧٣) .
(٥) معاني القرآن: (١/ ٣٠٦) .
(٦) الخصائص: (٢/ ٤١٥) .

ويذكر النحاة واللغويون أمثلة لذلك، ومنها: «قول بعض العرب: ما جاءني إلا امرأة، فيذكرون حملاً على المعنى في أحد»[(١)] .

ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[(٢)] ، فالتذكير في الآية جاء حملاً على المعنى؛ إذ الرحمة بمعنى الغفران والعفو، وقيل: بمعنى المطر[(٣)] .

٧- معاملة المذكر معاملة المؤنث:

وهذه صورة قليلة إذا ما قورنت بسابقتها؛ لأن رد أصل على فرع بعكسها، ولعل في حوار التوزي للسجستاني إيضاحًا: «ما تقول في الفردوس؟ قال: هو مذكر، قال : فإن الله عز وجل يقول: ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[(٤)] .

قلت: ذهب إلى معنى (الجنة) فأنثه كما قال عز وجل: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[(٥)] .

فقال لي: يا غافل، الناس يقولون: نسألك الفردوس الأعلى، فقلت: يانائم هذه حجتي؛ لأن الأعلى من صفات الذكران؛ لأنه أفعل، ولو كان مؤنثًا لقال: العليا»[(٦)] .

حيث أنث العشر لما كانت الأمثال بمعنى الحسنات، حمل الكلام على المعنى[(٧)] .

---

(١) ارتشاف الضرب: (١/ ٣٥١).

(٢) الأعراف: (٥٦).

(٣) ارتشاف الضرب: (١/ ٣٥١).

(٤) المؤمنون: (١١) .

(٥) الأعراف: (١٦٠) .

(٦) أمالي الزجاجي: (١١٨)، مجالس العلماء: (٤١) .

(٧) إعراب القرآن المنسوب للزجاج: (٢/ ٦٢١) .

وقوله ﷺ: «أسرعوا بالجنازة، فإن تك صالحة فخير تقدمونها، وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم»[١].

قال ابن مالك: «أنث الضمير العائد على الخير، وهو مذكر، فكان ينبغي أن يقول: «فخير تقدمونه، لكن المذكر يجوز تأنيثه، إذا أول بمؤنث»[٢].

٨- مراعاة المعنى في الألفاظ المبهمة أو ما يدل على الجمع:

أ- الألفاظ المبهمة:

الألفاظ المبهمة مثل: كل وبعض وكلا وكلتا وكم ومن وما...إلخ قد يراعى معناها فتعامل معاملة غير المفرد، وهذا حمل على المعنى، وقد يراعى لفظها، وهذا حمل على اللفظ.

ففي قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ إِلاَّ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾[٣].

حمل على لفظ «كل» ولذلك قيل: (آتي) بالإفراد.

وفي قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾[٤] حمل على المعنى ولذلك قيل: (أتوه) بالجمع.

ب- ما يدل على الجمع:

قد تكون بعض الألفاظ مفردة ولكنها تدل على جمع من مثل بعض أسماء الأجناس كالبط «له ثلاث من البط ذكور فتسقط الهاء من ثلاث مع إرادتك الذكور لحملك العدد على لفظ (البط) وهو مؤنث»[٥]. ومن مثل الأسماء المفردة التي تدل على أجزاء كفريق ورهط...إلخ.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب الإسراع بالجنازة.

(٢) شواهد التوضيح: (٨٤).

(٣) مريم: (٩٣).

(٤) النمل: (٨٧).

(٥) الجمل في النحو: (١٣٣).

٩- حمل فعل على آخر وتعديه بحرفه الذي لا يتعدى به في الأصل:

ومن الحمل على المعنى عند ابن جني كذلك تعدى الفعل بحرف لا يتعدى به في الأصل «واعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن الفعل في معنى ذلك الآخر؛ ولذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه»[(١)] .

ولا يرى البحث أن هذا من الحمل على المعنى، بل هو من (النيابة) حيث ينوب الحرف عن الحرف، كما يرى الكوفيون، وهو أيسر تصورًا من أن يعد من الحمل على المعنى أو من التضمين كما يرى ابن جني ومن تبعه «هذا باب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجًا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه؛ وذلك أنهم يقولون: إن (إلى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون بقوله سبحانه: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[(٢)] أي: مع الله...»[(٣)] .

١٠- حمل حرف على آخر:

ويعد البعض أيضًا من الحمل على المعنى تضمن الحرف معنى حرف آخر، وعليه حمل قول الشاعر:

إذا رضيت عليَّ بنو قشير
لعمر الله أعجبني رضاها

أراد: عني[(٤)] .

وواضح أن هذا من الحمل على النقيض، فهو الأولى والأظهر؛ حيث حمل (رضي) على (سخط)؛ ولذلك تعدى (رضي) بحرف الجر (على)

---

(١) الخصائص: (٢/ ٣١٠) .
(٢) الصف: (١٤) .
(٣) الخصائص: (٢/ ٣٠٦، ٣٠٧) .
(٤) نفسه: (٢/ ٣١٢) .

الذي يتعدى به الفعل (سخط)، وعده من الحمل على النقيض أولى وأظهر؛ لأن الفعل المذكور يستدعي نقيضه بصورة أيسر.

خامسًا: ضوابط الحمل على المعنى:

الأصل أن يأتي الكلام على وجهه دون حمل أيًا كان نوعه، ولكن قد يخرج عن الأصل ويحمل على نوع ما من أنواع الحمل، ولكن ليس الحمل جائزًا على كل حال، وإنما له ضوابط هي:

١- يحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ:

ومنه قراءة رفع (شركاؤهم) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾(١) «لما قال: قتل أولادهم تم الكلام، فقال: (شركاؤهم) على المعنى؛ لأنه علم أن لهذا التزيين مزينًا، فالمعنى زينه شركاؤهم»(٢).

٢- وجود ما يقوي المعنى:

إذا وجد ما يقوي المعنى ساغ الحمل «اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسمًا فبلفظه تقول: ثلاثة أشخص قاصد نسوة، وثلاث أعين قاصد رجال؛ لأن لفظ شخص مذكر، ولفظ عين مؤنث، هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى أو يكثر فيه قصد المعنى، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى»(٣).

ويحشّي الصبان قائلاً: «(عشر أبطن) أي قبائل، فالقياس عشرة أبطن؛ لأن البطن مذكر بحسب اللفظ، لكنه راعى المعنى وهو القبيلة لوجود ما يقوي المعنى وهو: (هذه وقبائلها)»(٤).

---

(١) الأنعام: (١٣٧).
(٢) المقتضب: (٣/ ٢٨١).
(٣) شرح الأشموني: (٤/ ٦٢).
(٤) حاشية الصبان: (٤/ ٦٣).

٣- كثرة الاستعمال:

إن كثرة استعمال اللفظ تجيز الحمل على المعنى، فإذا كثر استعمال لفظ ما للدلالة على شيء عومل معاملة هذا الشيء، من ذلك شيوع استخدام نفس في التعبير عن الإنسان، ومن ثم جاز حملها عليه في قولهم: ثلاثة أنفس، يقول الصبان: «قوله (ثلاثة أنفس) فيه الشاهد؛ لأنه كان قياس ثلاث أنفس؛ لأن النفس مؤنثة، لكنه راعى المعنى وهو مذكر لكثرة استعمال التفس في الإنسان»[1] .

٤- تمام المعنى:

يشترط أن يكون المعنى قد تم، ومن ثم يكون الحمل على المعنى واضحًا، يقول الشاعر:

وجدنا الصالحين لهم جزاء
وجنات وعينًا سلسبيلا[2]

ولذلك أخذ على الشاعر قوله:

لن تراها ولو تأملت إلا
ولها في مفارق الرأس طيبا[3]

حيث نصب (طيبا) حملاً على المعنى في (تراها).

٥- كون المحمول في معنى المحمول عليه:

يقول السهيلي عن قول خالد بن عبد العزى:

أصحا أم قد نهى ذكره
أم قضى من لذة وطره

---

(١) شواهد التوضيح: (٨٤) .

(٢) الإفصاح: (٣١٤)، والبيت لعبد العزيز الكلابي في الكتاب: (١/ ٢٨٨).

(٣) الشاهد لابن قيس الرقيات في ملحق ديوانه: (١٧٦)، وكتاب سيبويه: (١/ ٢٨٥) .

«الذكر جمع ذكره، كما تقول بكرة وبكر، والمستعمل في هذا المعنى ذكرى بالألف، وقلما يجمع فِعلي على فعل، وإنما يجمع على فعال، فإن كان أراد في هذا البيت جمع ذكرى وشبه ألف التأنيث فله وجه؛ لأنهم قد يحملون الشيء على الشيء إذا كان في معناه»(١) .

٦- فك الالتباس:

إذا خيف وقوع اللبس دلالةً على حمل المعنى، يقول أبو علي الفارسي: «إذا كانوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ لم يؤد إلى اختلال معنى ولا فساد فيه، وذلك نحو قولهم: «شر أهر ذا ناب»، وشيء جاء بك، وقوله:

وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي(٢)

وقولهم: قلَّ أحد لا يقول ذاك، وقولهم: نشدتك الله إلا فعلت، وكل هذا محمول على المعنى حيث يؤدي إلى الالتباس يكون واجبًا»(٣) .

٧- الحمل على المعنى سماعي:

يقول الأنباري: في تعليل حذف علامة التأنيث من اسم الفاعل: «لو كان الاختصاص سببًا لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سببًا لحذفها من الفعل؛ فيقال: المرأة طلق، وطمث، وحمل، كما يقال: طالق، وطامث، وحائض، وحامل؛ فلما لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل

---

(١) الروض الأنف: (١/ ٣٧) .

(٢) هذا عجز بيت للفرزدق وتمامه:

أنا الضامن الراعي عليهم وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

الديوان (١/ ٣٧٠) ، (٢/ ٣١٥) .

(٣) الأشباه والنظائر: (١/ ١٨٨، ١٨٩) .

دل على أنه تعليل فاسد، ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال: إنسان حائض؛ لأن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع، والتعليل بالاختصاص ليس باتساع»(١) .

من مجمل هذه الضوابط تتضح مجانبة الصواب لمن رأى أنه من الحمل على المعنى التوسع .

اعتدّ الدكتور محمد حبلص من صور الحمل على المعنى التوسع(٢) ، وعليه خرّج قول عبد الله بن الزبعري:

يا ليت زوجك قد غدا
متقلدًا سيفًا ورمحا

فحمل الرمح على معنى السيف لا لفظه .

ومن ذلك أيضًا:

إذا ما الغانيات برزن يومًا
وزججن الحواجب والعيون

فحملت العيون على معنى الحواجب.

ومثله كذلك قول الشاعر:

تراه كأن الله يجدع أنفه
وعينيه إن مولاه ثاب له وفر

فحملت عينه على معنى أنفه توسعًا .

بل هو متوسع فيه أو مؤول: «إن الشيء قد يعطف على الشيء لفظًا والمعنى فيهما مختلف فيقدر عامل للمعطوف، أو يتوسع في معنى العامل

---

(١) الإنصاف: (٢/ ٧٨١) .

(٢) انظر: الحمل على المعنى عند النحاة العرب (١٤٣) .

الأصلي، وعلى ذلك يمكن أن نقدر - باعتبار الحذف - عاملاً في الشاهد الأول: وهو (حاملاً رمحًا) وفي الثاني: (كحلن العيونا) وفي الثالث (يفقأ عينيه)»[١] .

ولا يرى البحث هذا من الحمل على المعنى، والقضية هي: إنه قد لوحظ اختلاف استعمال حروف الجر مع فعل أو مشتق ما، فاختلف في توجيه هذه الظاهرة:

فمن يرى أنها تضمين.

ومن يرى أنها إنابة.

ومن يرى أنها توسيع .

ومن يرى أنها تقارض أو تقاص.

«مذهب البصريين أن أحرف النصب وأحرف الجزم كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلاً يقبله اللفظ كما في ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[٢] ، إن (في) ليس بمعنى (على) لكنه شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف، كما ضمن بعضهم (شرين) في قوله: (شرين بماء البحر) معنى (روين) وأحسن في قوله: (أحسن بي) معنى: (لطف)، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن كلمة، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين، ولا يجعلون ذلك شاذًا، ومذهبهم أقل تعسفًا»[٣] .

ولا يرى البحث أنها من التقارض أو التقاص، فالنص الذي يستشهد به صاحبه على أن هذه الظاهرة من التقارض أو التقاص لا يعين على ذلك،

---

(١) انظر: الإنصاف: (١/ ٦١١-٦١٣) .

(٢) طه: (٧١) .

(٣) المغني: (١/ ١١١) .

والنص هو: «وقد افترق العلماء في تقارض حروف الجر، فأما الكوفيون فيرون صحة وقوع بعض الحروف موضع بعضها الآخر، وأما البصريون فلا يرون ذلك، قال المرادي: وما تقدم من نيابة الباء عن غيرها من حروف الجر هو جار على مذهب الكوفيين ومن وافقهم في أن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض»(١) .

فالواضح من النص المنقول عن المرادي أنه يرجح النيابة لا التقارض.

• الحمل على اللفظ:

يناقش البحث تحت هذا العنوان عدة نقاط، هي:

مفهوم الحمل على اللفظ، أهميته، ضوابطه.

أولاً : مفهومه:

الحمل على اللفظ هو: «أن يحمل لفظ على لفظ آخر فيأخذ حكمه» تعطى الكلمة الثانية حكم الكلمة الأولى الموضوع لها أصالة مثال ذلك قوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾(٢) فقد أعطى كلمة (واحدة) حكم كلمة (نفس) فأورده مؤنثة؛ لأن النفس مؤنثة، علمًا بأنها هنا مقصود بها آدم عليه السلام وإنما أنث حملاً على لفظ (النفس)(٣) .

ثانيًا: أهميته:

اللفظ مراعى في التراث اللغوي العربي، كما أن المعنى مراعى كذلك، يقول ابن الحاجب: «إن العرب كما ترعى المعاني، فكثيراً ما ترعى الألفاظ»(٤).

---

(٢) ظاهرة قياس الحمل: (٥٠٨) .

(٢) النساء: (١) .

(٣) إعراب ثلاثين سورة: (٨٩) .

(٤) الأمالي النحوية: (٣/ ٨٧) .

وإن كان الحمل على اللفظ مقدمًا على الحمل على المعنى «إذا اجتمع الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ، وعلل ذلك بأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأما المعنى فخفي راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة به أولى، وبأن اللفظ متقدم على المعنى؛ لأنك أول ما تسمع اللفظ تفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق، وبأنه لو عكس لحصل تراجع؛ لأنك أوضحت أن المراد أولاً، ثم رجعت إلى غير المراد»[١] .

وكذا دل الاستقراء على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى، وكثرة موارده دليل على قوته، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد»[٢] .

ومنه قول بعضهم: «نحن لا ننكر الحمل على المعنى في كلامهم، ولا التنقل من معنى إلى معنى، ولكن الظاهر ما صرنا إليه؛ لأن الحمل على اللفظ والمعنى من الحمل على المعنى دون اللفظ»[٣] .

ثالثا: ضوابط الحمل على اللفظ:

١- يحمل ما لا يعرف اشتقاقه على ما يعرف:

يحمل ما يعرف اشتقاقه على ما لم يعرف اشتقاقه، ومنه الحكم على همزتي (أرنب وأفكل) بالزيادة رغم أنهما مجهولتا الاشتقاق حملاً لهما على ما عرف اشتقاقه نحو: أحمر»[٤] .

٢- الحمل على ظاهر اللفظ أولى[٥] :

الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره .

---

(١) الأشباه والنظائر: (١/ ١٨٩) .
(٢) نفسه: (١/ ١٨٩) .
(٣) الإنصاف: (٢/ ٥٠٩-٥١١) .
(٤) شرح الأشموني: (٤/ ٢٥٢) .
(٥) الإنصاف: (١/ ٢٤٣) .

قيل في اشتقاق (موظب) ووزنه: «فإنك إن جعلته (مفعلاً) كان من واو وظاء وباء، وهو بناء مستعمل، يقال: وظب على شيء وظوبًا أي دام، وإن جعلته (فوعلا) كان من (مظب)، وهو غير مستعمل، فحكم بزيادة الميم، كذلك (معلى) لأنك إن جعلت الميم زائدة كان من عين ولام وواو، وهو مستعمل، وإن جعلت الألف زائدة أن من ميم وعين ولام، وهو غير مستعمل، وفيه نظر لقولهم: معلت الشيء أخذته بسرعة. وإنما أوردت مثالين إشارة إلى أنه إذا لم يعارض شبه الاشتقاق أغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق أغلب الوزنين، فإن عارضها أغلب الوزنين فبعضهم يقدم أغلب الوزنين على شبهة الاشتقاق؛ لأن الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره»[1].

٣- الحمل على ما له مثال أولى:

الحمل على ما له مثال أولى من الحمل على ما لا مثال له، قال الجاربري في وزن (أورنان) من قولهم: (يوم أرونان): «إنه ليس..... له»[2].

٤- الحمل على اللفظ يسبق الحمل على المعنى:

إذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، إذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ، فالمعنى أقوى؛ ولذا يبعد الرجوع إليه بعد الحمل على اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف[3].

ومنه قوله تعالى: ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[4].

---

(١) شرح الجاربردي: (٢/ ٢٣٥، ٢٣٦).
(٢) نفسه: (١/ ٢٣٤).
(٣) الكليات: (٢/ ١١٨).
(٤) البقرة: (١١٢).

حيث حمل على اللفظ فعاد الضمير مفردًا في قوله: ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ ثم جمع في قوله : ﴿وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ولا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ حملاً على معنى (من)[١] . ولم يخرج عن هذا الأصل إلا موضع واحد في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنْ بِاللَّهِ﴾[٢] .

فوحد يؤمن وذكره على لفظ (من)، وكذلك (يدخله جنات) ثم قال: ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾[٣] فجمع على معنى (من)، ثم قال: ﴿قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾، فرجع بعد إلى التوحيد، ومن المذكر إلى المؤنث من لفظه إلى معناه ولا يرجع من معناه إلى لفظه إجماعًا من النحويين[٤] .

وكي يمكن الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى يشترط أن يكون الكلام متصلاً ومرتبطًا، فإن كان الكلام منفصلاً فقد جوزه قوم ومنعه آخرون، وممن أجازه أبو حيان، ومثل له بقوله: «كم مسكين تصدقت عليهم، وأما الصدقة عليه فأرجو فيه الثواب»[٥] .

وممن منعه ابن عطية، ورد عليه أبو حيان، قال: «وقد ثبت ما أنكره (ابن عطية) في كتاب الله تعالى، وفي لسان العرب»[٦] .

- **الحمل على الموضع:**

يناقش البحث تحت هذا العنوان عدة نقاط، هي:

مفهوم الحمل على الموضع، المسائل التي يحمل فيها على الموضع، ضوابط الحمل على الموضع.

---

(١) البحر المحيط: (١/ ٣٥٢) .
(٢) الطلاق: (١١) .
(٣) الطلاق: (١١) .
(٤) البحر المحيط: (١/ ٥١) .
(٥) ارتشاف الضرب: (١/ ٣٨٤) .
(٦) البحر المحيط: (١/ ٥١) .

أولاً : مفهومه:

المحل أو الموضع لغة هو المكان[١] . واصطلاحًا الحركة الإعرابية التي تلزم موضعًا معينًا، ومن ثم يستحقها اللفظ أو التركيب أو الجملة بحلولها هذا المحل.

وفرق واضح بين الحمل على الموضع (المحل) والحمل على المعنى، وإن كان البعض عدهما سواء، يقول ابن يعيش معقبًا على قول لبيد:

حتى تهجر في الرواح وهاجها
طلب المعقب حقه المظلومُ

«إذا عطفت على ما خفض بالمصدر جاز لك في المعطوف وجهان، أحدهما: أن تحمله على اللفظ، فتخفضه وهو الوجه، والآخر أن تحمله على المعنى»[٢] .

وإن كان الأولى أنه من الحمل على الموضع «فرفع المظلوم، وهو صفة للمجرور الذي هو (المعقب) حملاً على الموضع؛ لأنه في موضع رفع بأنه فاعل، إلا أنه لما أضيف المصدر إليه دخله الجر للإضافة»[٣] .

ثانيًا: المسائل التي يحمل فيها على الموضع:

اختلف في المسائل التي يحمل فيها على المحل أو الموضع، فسيبويه لا يجيز الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل والصفة المشبهة، فإن ورد شيء من هذا فعلى إضمار ناصب أو رافع، وأيده الرضي[٤] .

وأجاز الرضي حمل تابع ما أضيف إليه المصدر للمشاكلة، ويرى الجرمي منع حمل التابع على محل المجرور في الصفة؛ لأنها هي الموصوف معنى، والعامل فيها واحد في ظاهر الإعراب[٥] .

---

(١) اللسان: مادة (ح ل ل).
(٢) شرح المفصل: (٦/ ٦٥).
(٣) الإنصاف: (١/ ٣٣١).
(٤) الكافية: (٢/ ١٩٨).
(٥) نفسه: (٢/ ١٩٧) .

ومنه اختلافهم حول جواز الإتباع على المحل في التوابع «ظاهر كلامه جواز الإتباع على المحل في جميع التوابع، وهو مذهب الكوفيين وطائفة من البصريين، وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل، وفصَّل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل، ومنع في التوكيد والنعت. والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلاف الظاهر»(١) .

وقد جمع الدكتور البجة المسائل التي يحمل فيها على الموضع، هي:

أولاً: تابع المنادى:

يجوز حمل تابع المنادى على اللفظ أو الموضع، والتابع إما أن يكون وصفًا، أو توكيدًا، أو بدلاً، أو عطف نسق، أو عطف بيان، والمنادى هو المفرد المعرفة لا غيره أو العلم.

والتابع صفة في قول الشاعر:

إن هند المليحة الحسناء

وأي من أضمرت لخل وفاء

يقول ابن الشجري: «المنادى المفرد المعرفة يجوز في صفته المفردة بالألف واللام النصب حملاً على الموضع... ويجوز في صفته الرفع حملاً على اللفظ؛ لأن ضمته إن كانت بناء تشبه ضمة الإعراب لاطرادها في كل اسم منادى مفرد معرفة»(٢) .

وقرئ (غيره) بالرفع والجر في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾(٣).

«بالجر على لفظ (إله) بدلاً أو نعتًا، وبالرفع عطفًا على موضع من إله»(٤).

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٢٩١) .
(٢) الأمالي الشجرية: (١/ ٣٠٧) .
(٣) الأعراف: (٥٩) .
(٤) البحر المحيط: (٤/ ٣٦٠) .

والتابع مؤكد في قولهم: (يا تيم أجمعون وأجمعين) إن شئت رفعت على اللفظ، وإن شئت نصبت على الموضع[١].

والتابع عطف بيان في قول ذي الرمة:

إني وأسطار سطرن سطرا
لقائل يا نصرُ نصرٌ نصرا

قال ابن هشام: «لأن (نصرا) الثاني مرفوع، والثالث منصوب فلا يجوز فيهما أن يكونا بدلين؛ لأنه لا يجوز (يا نصر) بالرفع، ولا (يا نصراً) بالنصب، قالوا: وإنما (نصر) الأول عطف بيان على اللفظ، والثاني عطف بيان على المحل»[٢].

- والتابع عطف نسق ومنه قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[٣].

فقد قرئ لفظ (الطير) بالنصب عطف على موضع (جبال) وبالرفع حملاً على لفظ (جبال)[٤].

ومنه قول كثير عزة:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا
ولا موجعات القلب حتى تولت

«يروى بنصب (موجعاتِ) بالكسر عطفًا على محل قوله: (ما البكا)»[٥].

ثانيًا: تابع اسم (إنَّ):

اختلف في جواز العطف على موضع اسم (إنّ) قبل تمام الخبر، «ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك، فذهب أبو الحسن على ابن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على

(١) شرح المفصل: (٢/ ٢، ٣).
(٢) شرح شذور الذهب: (٥٢٠).
(٣) سبأ: (١٠).
(٤) التبيان: (١/ ٤٩٣).
(٥) شرح الأشموني: (٢/ ٣٢).

كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل (إن) أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: (إن زيدًا وعمرو قائمان، وإنك وبكر منطلقان) .

ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل (إنّ) .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال»[(١)] .

ثالثًا: تابع اسم (لا) النافية للجنس:

مما يجوز معه الحمل على الموضع تابع اسم لا النافية للجنس، وإن كان قد اختلف في حمل تابع اسم إن على الموضع فإنه لم يختلف في تابع اسم لا النافية للجنس «أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا، نحو: (لا رجل وامرأة أفضل منك)»[(٢)] فتابع اسم لا النافية للجنس يجوز فيه عدة وجوه، هي:

أ- النصب والتنوين حملاً على موضع اسم لا وحده .

ب- البناء على الفتح .

جـ- الرفع حملاً على موضع لا واسمها معًا .

رابعًا: تابع المضاف إلى اسم الفاعل أو المصدر:

فمن تابع المضاف لاسم الفاعل قول الشاعر:

الواهب المائة الهجان وعبدها
عوذا تزجّى خلفها أطفالها

فقد روي بخفض (عبد) على اللفظ ونصبه على الموضع[(٣)] .

---

(١) الإنصاف: (١/ ١٨٦). (٢) نفسه: (١/ ١٨٦).

(٣) المقرب: (١/ ١٢٥، ١٢٦).

- ومن تابع المضاف للمصدر قول الشاعر:

حتى تهجر في الرواح وهاجها
طلب المعقب حقها المظلومُ

«كأنه قال: طلب المعقب حقه، ثم أضاف المصدر إلى المعقب وهو فاعل بدليل أنه قال (المظلوم) بالرفع حملاً للوصف على الموضع»(١) .

خامسًا: تابع الاسم الداخل عليه حرف زائد:

تابع الاسم الذي تدخل عليه الحروف الزائدة يجوز فيه الحمل على الموضع، ومنه قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ حيث رفع (غير) حملاً على موضع (خالق) وهو الرفع، ويجوز فيها الجر صفة حملاً على اللفظ، وعليه جاءت الآية الأخرى ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾(٢) .

حمل (أكن) على موضع فأصدَّقَ ؛ لأن موضعه الجزم على جواب التمني، وقوى الحمل على الموضع عدم ظهور الإعراب فيه(٣) .

سادسًا: المستثنى:

قد يتعذر إعراب المستثنى بدلاً من المستثنى منه على اللفظ فيحمل على الموضع «وحيث تعذّر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحمل»(٤) .

ثالثًا: ضوابط الحمل على الموضع:

اختلف في ضوابط الحمل على الموضع، فأبو حيان يرى أن له ضوابط ثلاثة(٥)، هي:

١- أن يكون للاسم لفظ وموضع.

---

(١) الإنصاف: (١/ ٢٣٢).
(٢) المنافقون: (١٠).
(٣) البيان في إعراب القرآن: (٢/ ٤٤١) .
(٤) الفوائد الضيائية: (١/ ٤٢٣).
(٥) ارتشاف الضرب: (٢/ ١٦٠) .

٢- أن يكون الموضع بحق الأصالة.

٣- أن يكون هناك محرز للموضع .

وابن هشام اشترط ثلاثة ضوابط هي[١] :

١- أمان ظهوره في الفصيح:

ومثل له بقولهم: (ليس زيد بقائم) و (ما جائني من امرأة) حيث يمكن أن تسقط (الباء) في المثال الأول فتنصب (قائم)، ومن الممكن أن تسقط (من) في المثال الثاني فترفع (امرأة).

٢- أن يكون الموضع بحق الأصالة:

ومن ثم يجوّز قول من قال: (هذا ضارب زيداً وأخيه)، وعلل ذلك بأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل.

٣- وجود المحرز:

أي يشترط وجود الطالب لهذا المحل، ومن ثم لا يجوز أن يقال: (إنَّ زيداً وعمرو قائمان) لأن الذي رفع (زيد) هو الابتداء، والابتداء هو التجرد، والتجرد قد انتفى بدخول (إن) .

ولم يشترط الكوفيون وبعض البصريين وجود المحرز لصحة الحمل على الموضع فلذا أجازوا: (إن قائم وعمرو) بالعطف على المحل[٢] .

ويأخذ ابن هشام على أبي حيان عدم أخذه بالشروط الثلاثة واشتراطه أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع؛ لأنه جعل صورة المسألة شرطًا لها[٣] والبحث يؤيد وجهة نظر ابن هشام.

---

(١) المغني: (٤٧٣، ٤٧٤) . (٢) نفسه: (٤٧٤). (٣) نفسه: (٤٧٤) .

ضوابط الحمل على الموضع من وجهة نظر البحث:

إضافة إلى ما ذكره الأئمة الأعلام يذكر البحث هذه الضوابط، هي:

١- يحمل على الموضع إذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر:

لا يحمل على الموضع إلا إذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر «إنما يصار إلى المحل إذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر»، ومن ثم أجاز النحاة حمل تابع ما أضيف إليه المصدر على اللفظ. ومن ثم قيل: «فإذا عطفت على المجرور فالحمل على الجر الظاهر أولى»(١).

٢- لا يشترط في الحمل على الموضع أن يكون بعد تمام الكلام:

منع بعض العلماء أن يحمل على المعنى قبل تمام الكلام «لا يعطف على الموضع إلا بعد تمام الكلام؛ لأنه حمل على التأويل، والحمل على التأويل قبل التمام فاسد»(٢).

وأجازه الكسائي والفراء(٣)، وهو ما يراه البحث.

٣- يجوز الحمل على الموضع وإن تغير معنى الجملة:

يشترط بعض النحاة ألا يتغير معنى الجملة ليصح الحمل على الموضع، ومن ثم أجازوا: (إنَّ زيداً قائم وعمرو) لأن (إن) لم تغير معنى الجملة، بل أكدتها، في حين أنهم اختلفوا في إجازة الحمل على الموضع في الجملة التي تدخل عليها (لا) النافية للجنس إذا كان اسمها مبنيًا لتغير معنى الجملة، يقول الرضي معللاً: «لأنه إذا كان معربًا فالحمل على الإعراب الظاهر أي النصب أولى من الرفع البعيد الذي إن اعتبر فلكونه أصلاً في هذا الاسم مع مشابهة

---

(١) شرح الكافية: (١/ ٣١).

(٢) التبصرة: (١/ ٢١١)، حاشية يس: (١/ ٢٢٦).

(٣) أسرار العربية: (١٥٢)، شرح الكافية: (٢/ ٣٥٤).

(لا) لأن التي معها كالباقي، أما إذا كان مبنيًا فنصبه بعيد كرفعه؛ لأن النصب فيه صار بسبب البناء فتحًا، فصار نصب تابعه حملاً على فتحة المشابه للنصب بعروضه بلا، وزواله بزوالها مساويًا لرفع تابعه حملاً على رفعه الذي كان له في الأصل؛ لأن كل واحد منهما بعيد»(١) .

• الحمل على الجوار:

يناقش البحث تحت هذا العنوان عدة نقاط، هي:

مفهوم الحمل على الجوار، أهميته، أبواب النحو التي يدخلها، ضوابطه، أثره في اللغة.

أولاً: مفهومه:

الجوار لغة: الجوار مصدر أو اسم مصدر للفعل جاور، قال ابن دريد: والجوار مصدر جاوره مجاورة وجواراً... والجوار اسم المجاورة (٢) .

والجوار بمعنى القرب، قال ابن منظور: «والجوار: المجاورة والجار الذي يجاورك، وجاور الرجل مجاورة وجوار والكسر أفصح: ساكنة، وإنه لحسن الجيرة لحال من الجوار وضرب منه، وجاور بني فلان وفيهم مجاورة وجواراً: تحرم بجوارهم... والجار الشريك في العقار أو الجار المقاسم، والجار: الحليف، والجار: الناصر، والجار: الشريك في التجارة»(٣) .

الجوار اصطلاحًا: الجوار هو خروج الاسم المعرب عما يجب له من حركة أو تحريك موافقة لما يجاوره من الكلمات والحروف(٤) . ومما حمل عليه في القرآن الكريم على رأي البصريين: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ

(١) شرح الكافية: (١/ ١١١).
(٢) الجمهرة: (٣/ ٢٢٣).
(٣) لسان العرب: (جور) .
(٤) معجم المصطلحات النحوية: (٥٨) .

قِتَالٌ فِيهِ﴾(١) بجر (قتال) على الجوار للشهر الحرام «لأنه بدل اشتمال عند البصريين؛ إذ القتال واقع فيه فهو مشتمل عليه»(٢) ومنه على رأي الكوفيين قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾(٣) بجر المشركين على الجوار(٤) .

ومنه قوله تعالى - على قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر عن عاصم وأنس وعكرمة والشعبي والباقر وقتادة وعلقمة والضحاك- ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾(٥) .

بجر اللام في (أرجلكم) حملاً على الجوار؛ إذ إنه مجاور لرؤوسكم.

- وكما أن له نماذج في كتاب الله بقراءاته له نماذج في كلام العرب بنوعيه: شعرًا، مثل قول زهير بن أبي سلمى:

لعب الزمان بها وغيرها
بعدي سواقي الموار والقطر(٦)

والملاحظ أنه جر (القطر) حملاً على الجوار، وكان حقه الرفع .

ونثرًا، مثل قولهم: «هذا جحر ضب خرب» بجر (خرب)، وكان حقه الرفع؛ لأنه نعت لجحر، ولكنهم جروه على «ضب» لمجاورته له.

ثانيًا: أهميته:

تتضح أهمية الحمل على الجوار من خلال موقف العلماء منه:

إن ظاهرة الحمل على الجوار قد اختلف فيها القول بين مقرّ وناف، ومحاول توفيقًا، قديمًا وحديثًا .

---

(١) البقرة: (٢١٧) .
(٢) مجاز القرآن: (١/ ٧٢) .
(٣) البينة: (١).
(٤) الإنصاف: (٢/ ٦٠٢).
(٥) المائدة: (٦).
(٦) ديوان زهير: (٨٧)، وخزانة الأدب: (٩/ ٤٤٣).

٢- موقف العلماء من الحمل على الجوار قديمًا:

الأول: «يرى أصحابه جواز الحمل على الجوار لكثرة الوارد منها في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب، شعرًا ونثرًا، «ويتزعم هذا الاتجاه الفقهاء، وبخاصة فقهاء الشافعية، والمفسرون وبعض النحاة وعلى رأسهم أبو البقاء العكبري وأبو زرعة وأبو القاسم الزمخشري وابن خالويه»[(١)] .

الثاني: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن هذه الظاهرة لا تجوز إلا على سبيل الضرورة أو الشذوذ «وأولوا ما جاء منها على حذف المضاف، ويتزعم هذا الاتجاه بعضُ النحاة وعلى رأسهم ابن جني والسيرافي والزجاج والنحاس»[(٢)] .

الثالث: يرى أصحابه أن هذه الظاهرة جائزة بشروط قد حددها كل منهم، ويتزعم هذا الاتجاه بعض النحاة وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبو حيان الأندلسي وابن هشام»[(٣)] .

٣- موقف العلماء من الحمل على الجوار حديثًا:

تباين موقف العلماء من الحمل حديثًا فمنهم من رأى إهماله، ومنهم من رآه لا يزيد دوره عن كونه ضرورة.

الأول: الدعوة إلى إهماله:

وممن دعا إلى عدم الأخذ به الأستاذ عباس حسن، يقول: «وبقي سببان آخران للجر، أحدهما: الجر على التوهم، ومن صواب الرأي إهماله وعدم الاعتداد به... والآخر: الجر على المجاورة، والواجب التشدد في إغفاله وعدم الأخذ به مطلقًا»[(٤)] .

---

(١) ظاهرة الحمل على الجوار: (١) .

(٢) نفسه: (١) .

(٣) نفسه: (١) .

(٤) النحو الوافي: (٢/ ٤٣١، ٤٣٢) .

الثاني: ضعيف لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية:

وممن قال هذا الأستاذ سعيد الأفغاني، يقول معلقًا على: (هذا جحر ضب خرب): «جملة أولع بها قدماء النحاة ومن بعدهم، ولا حجة فيها من وجهين: الأول: إن قائلها، إن وجد، مجهول. والثاني: إن الوقوف على الكلمة الأخيرة بالسكون؛ إذ العربي لا يقف على متحرك، فمن أن علموا أن قائلها جر كلمة (خرب)؟ هذا والجر على الجوار ضعيف جدًا، لم يرد بطريق موثوق إلا في الضرورة الشعرية بندرة، والضرورات لا يحتج بها»[1] .

وقد كفانا صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) الرد على رأي عدم الاعتداد بالحمل على الجوار، يقول: «والباحث - على استحياء - يرد قوليهما: (يقصد قول الأستاذ عباس حسن **أحدهما:** كثرة ورود الشواهد في القرآن الكريم والقراءات القرآنية والكلام العربي المعتد بفصاحته وكلام العرب (نثره ونظمه) شاهدة على وقوع هذه الظاهرة.

الثاني: إن الوقوف على الكلمة الأخيرة بالسكون لا يدل دلالة قاطعة على سكونها؛ لأن الكلام العربي بنوعيه (النثر والنظم) الغالب فيه التحريك؛ لأن لغتنا العربية لا تعرف التسكين إلا قليلاً.

ثالثًا: الأبواب التي يحمل فيها على الجوار:

محصورة مسائل: الحمل على الجوار عند النحاة واللغويين في أبواب. بذاتها هي: النعت والتوكيد والعطف والبدل، وهذا الحصر جاء في الحقيقة تبعًا لأصولهم التي حكمتهم وبالنظر إلى أمرين هما:

الأول: السماع:

هدى الاستقراء المنقوص المعتمد عليه في التقعيد النحاةَ واللغويين إلى أنه لم يسمع إلا ما يدخل في هذه الأبواب.

(١) ظاهرة الحمل على الجوار: (١ ، ٢) .

الثاني: القياس:

إنَّ النحاة واللغويين قد اعتبروا هذه الظاهرة اللغوية سماعية لا ترقى لأن يقاس عليها، يقول ابن جني عن قول بعض العرب: (هذا جحر ضب خرب): «مما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم إلى آخر هذا الوقت ما رأيته أنا في قولهم: «(هذا جحر ضبٍّ خرب)، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماض على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الَّذي لا يحمل عليه، ولا يجوز ردّ غيره إليه»[١] .

ثانيًا: تابع اسم (إنَّ):

ويخرج مثل هذا على (حذف المضاف)، يقول: «وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفًا على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير»[٢] .

ويرى الرضي ضرورة «العمل بالجوار للضرورة، وأيضًا ذلك عند التلاصق»[٣] .

وبالنظر فيما ورد من المسموع في باب الحمل على الجوار يتضح ضيق ما حصر فيه الحمل على الجوار من وجهة نظر النحاة، فما ورد من نصوص اللغة يدخل في أبواب تزيد على الأبواب التي حصره فيها النحاة واللغويون.

فالأبواب التي أقر النحاة واللغويون ورود الحمل على الجوار فيها هي:

١- باب النعت:

ورد الحمل على الجوار في باب النعت، يقول ابن هشام: «والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً»[٤] . ومما ورد قوله تعالى:

---

(١) الخصائص: (١/ ١٩١) .
(٢) نفسه: (١/ ١٩١) .
(٣) شرح الكافية: (٢/ ٢٥٤).
(٤) المغني: (٢/ ٦٨٣).

﴿أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾[١] بجر الفاء في (عاصف) على الجوار «ليوم» أي كان الأصل أن يتبع العاصف الريح في الإعراب، فيقال: به الريح العاصفة في يوم، فلما وقع بعد اليوم أعرب إعرابه لمجاورته له[٢] .

ومنه قول ذي الرمة:

كأنما ضربت قدام أعينها

قطنًا بمستحصد الأوتار محلوجٍ

بجر «محلوج»، وكان حقه النصب؛ لأنه نعت لـ (قطنًا)، ولكنه جره على الجوار حملاً على الأوتار لمجاورته له[٣] .

ومنه قول أبي ثروان واصفًا الضبي «كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك بجر (المعروف) على الجوار، وكان حقه الرفع؛ لأنه نعت اسم (كان) المحذوف»[٤] .

٢- باب التوكيد:

ورد الحمل على الجوار في باب التوكيد، وإن كان نادرًا، كما رأى ابن هشام[٥] ، ومثل له بقول الشاعر:

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم

أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

قال الفراء: أنشدنيه أبو الجراح بخفض كلهم، فقلت له: هلا قلت كلَّهم - يعني بالنصب - فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه، فانشدنيه بالخفض[٦] .

---

(١) إبراهيم: (١٨) .

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: (٢/ ٧٤)، والتبيان: (٢/ ٣٨) .

(٣) خزانة الأدب: (٥/ ٩١) .

(٤) معاني القرآن: (٢/ ٧٤).

(٥) المغني: (٢/ ٦٨٣).

(٦) نفسه: (٢/ ٦٨٣) .

والحكم بالندرة هو حكم البغدادي صاحب (الخزانة): «وجر الجوار لم يسمع إلا في النعت على القلة، وقد جاء في التوكيد في بيت على سبيل الندرة»(١) .

٣- باب العطف:

العطف إما بيان وإما نسق، ولكل شأن في الحمل على الجوار.

أ- عطف البيان:

أجاز ابن هشام الحمل على الجوار في عطف البيان، وتذرع بأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع(٢) .

ب- عطف النسق:

اختلف في جواز الحمل على الجوار في عطف النسق فمنعه ابن هشام، يقول: «... ولا يكون في النسق لأن العاطف يمنع من التجاور»(٣) .

وأجاز البعض وخرجوا عليه قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾(٤) بالجر، وقيل به في وَحُورٌ عِينٌ فيمن جرهما، فإن العطف على وِلْدَانٌ مُخَلَّدُون لا على بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ؛ إذ ليس المعنى أن الولدان يطوفون عليهم بالحور، وقيل: العطف على (جنات)، وكأنه قيل: المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور، وقيل: على (أكواب) باعتبار المعنى؛ إذ المعنى (يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب) ينعمون بأكواب(٥) .

وكذلك في تخريج قوله تعالى: «(وأرجلكم) بالخفض، قيل: إنه عطف على (أيديكم) لا على (رؤوسكم) إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة، ولكنه خفض لمجاورة (رؤوسكم) .

---

(١) خزانة الأدب: (٥/ ٩٣) .
(٢) شرح شذور الذهب: (٢٩٧) .
(٣) المغني: (٢/ ٦٨٣) .
(٤) الواقعة: (٢٢) .
(٥) المغني: (٢/ ٦٨٣) .

٤- باب البدل:

ورد الحمل على الجوار في باب البدل، وعليه خرج أبو عبيدة ومن وافقه قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾(١) حيث قال: «مجرور بالجوار»(٢) .

مناقشة رأي صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) في الأبواب التي يدخلها:

لقد أضاف صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) أبوابًا أخرى رأى أن الحمل على الجوار يدخلها، يؤيده البحث في بعضها ويخالفه فيما بقي، وهذه الأبواب هي:

١- الحمل على الجوار في باب خبر المبتدأ:

يرى صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) أن الحمل على الجوار يدخل باب المبتدأ والخبر، يقول: «وبه جاء القرآن، كقوله تعالى في قراءة جعفر بن القعقاع المدني وزيد بن علي: ﴿وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقِرٍّ﴾(٣) بكسر القاف وجر الراء في (مستقر) على أنه خبر لـ (كل أمر) إلا أنه خفض على الجوار حملاً على (أمر)؛ لمجاورته له»(٤) .

والبحث يقر ما أثبته صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) .

٢- الجر على الجوار في باب الفاعل:

ويرى صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) أن الحمل على الجوار يدخل باب الفاعل، يقول: «وبه جاء الشعر العربي كقول الشاعر:

أطوف بها لا أرى غيرها
كما طاف بالبيعة الراهبِ

---

(١) البقرة: (٢١٧) .
(٢) مجاز القرآن: (١/ ٧٢) .
(٣) القمر: (٣) .
(٤) ظاهرة الحمل على الجوار: (١٥) .

بجر (الراهب) على الجوار، وكان حقه الرفع؛ لأنه فاعل لـ (طاف)، ولكنه جره حملاً على (بالبيعة) لمجاورته له، وعليه الخليل»[١] .

تعقيب:

البحث لا يعد هذا من قبيل الحمل على الجوار لأمور عدة، هي:

أ- للشاهد رواية أخرى بالرفع (الراهبُ) .

ب- قد خرج الشاهد تخريجًا آخر حيث جر الراهب لإضافته إلى المصدر المنسبك من (ما والفعل طاف)[٢] أي: كطواف الراهب بالبيعة.

جـ- هذا البيت غير منسوب ولم يرد في الكتاب، وهذا يضعف الاستشهاد به.

٣- الجر على الجوار في باب المفعول به:

يرى صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) أن الحمل على الجوار يدخل باب المفعول به، يقول: «وبه جاء القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾[٣] بجر الباء في (كذب) على القرب والجوار ومجازه (كذبًا) مفعولاً به، على معنى: (وجاءوا كذبًا على قميصه بدم)، ولكنه جر - في الآية الكريمة - حملاً على قوله تعالى: (بدم) لمجاورته له وعليه الخليل. ويؤيد هذا المجاز - في نظر الباحث - قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا﴾[٤] »[٥] .

---

(١) ظاهرة الحمل على الجوار: (١٦) .

(٢) انظر: الحمل في النحو: (١٧٤) .

(٣) يوسف: (١٨) .

(٤) الفرقان: (٤) .

(٥) الوسيط: مادة (ج ي ء) .

تعقيب:

البحث لا يعد هذا حملاً على الجوار لأمور، هي:

أ- هذا وصف بالمصدر، وهو لا يحتاج إلى تأويل، وإعرابه مفعولاً يحتاج إليه، وما لا يحتاج إليه أولى مما يحتاج.

بـ الفعل (جاء) لا يصح له هنا أن ينصب (كذبًا) مفعولاً مع جر (دم) بالباء؛ لأن الفعل (جاء) له عدة معانٍ ولكل مكملات، وهذه المعاني هي:

* جاء الشخص : أتى. * جاء الغيث: نزل.
* جاء الأمرُ: حدث وتحقق. * جاء الأمرَ: فعله.
* جاء بالشيء: جلبه.

يقول الوسيط: «جاء جيئًا ومجيئًا وجيئة: أتى، ويقال: جاءه وجاء إليه وجاء بالشيء: أتى به و- الغيث: نزل، و - الأمر: حدث وتحقق فهو جاء وجياء، و - الأمر: فعله، و- فلانًا: غلبه على المجيء، يقال: جايأه فجاءه[(١)] .

والمعنى الوارد في الآية هو: جاء بكذا: جلبه، ولا يصلح معه أن يكون (كذبًا) .

٤- الحمل على الإتباع:

ويرى صاحب ظاهرة (الحمل على الجوار) أن الحمل على الجوار يدخل في باب الإتباع، يقول: وبه جاء القرآن الكريم وقراءاته والكلام العربي المعتد بفصاحته.

ففي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾[(٢)] ، وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾[(٣)] ، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾[(٤)] فهو محمول- في قوله

(١) نفسه: مادة (ج ي ء) .
(٢) البقرة: (٢٠٨) .
(٣) سبأ: (٣٧) .
(٤) الحجرات: (٤) .

تعالى: (خطوات) و(الغرفات) و(الحجرات) - على إتباع حركة الحرف الثاني حركة الحرف الأول، فالإتباع فيها من قبيل إتباع حركة غير إعرابية لحركة غير إعرابية.

وفي القراءات القرآنية كقراءة ابن أبي إسحاق: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾(١) بكسر الميم إتباعًا لحركة الهمزة، وذلك أن في (المرء) لغتين، أفصحهما فتح الميم مطلقًا، والثانية إتباع الميم لحركة الإعراب، فتقول: (هذا مرء) بضم الميم، و(رأيت مرءا) بفتحها، و(مررت بمرء) بكسرها.

وقراءة الحسن وزيد بن علي(٢) : (الحمدِ لله) بكسر الدال إتباعًا لحركة اللام بعدها، وهي لغة تميم، وبعض غطفان، فإنهم يتبعون للأول للتجانس - أيضًا- فهي محمولة على إتباع حركة غير إعرابية لحركة إعرابية.

وقراءة إبراهيم بن أبي عبلة(٣) : (الحمدُ لُله) بضم اللام إتباعًا لحركة الدال قبلها، وهي لغة بعض قيس، فإنهم يتبعون الثاني للأول للتجانس- أيضًا- فهي محمولة على إتباع حركة غير إعرابية لحركة إعرابية.

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته، كقوله ﷺ : «**ارجعن مأزورات غير مأجورات**» على إتباع كلمة في إبدال واوها همزة لـ (همزة) في كلمة أخرى؛ لأن الأصل في (مأزورات) هو (موزورات) لأنه من ذوات الواو، فقلبت الواو همزة ليزدوج الكلام مع (مأزورات) .

وقوله ﷺ : «**ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأدبب تسير أو تخرج حتى تنبحها كلاب الحوأب**» على إتباع كلمة لأخرى في فك ما استحق من الإدغام؛ لأن الأصل في (الأدبب) هو (الأدب) ففك الإدغام لأجل (الحوأب) .

---

(١) الأنفال: (٢٤) . (٢) الفاتحة: (٢) . (٣) الفاتحة: (٢).

وقوله ﷺ : «**هن لهن**» والأصل أن يقال: (لهم) أي لأهل الحُليفة، وقال: (لهن) إتباعًا لضمير المؤنث كقوله: (هن) .

وقوله ﷺ : «**اللهم رب السماوات السبع وما أظللن، ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن**» حيث جعل للشياطين ضمير المؤنث؛ لأنه أتبعها (أظللن) و(أقللن) والأصل أن يقال: (وما أضلوا) .

وقوله ﷺ : «**أنفق بلالاً ولا تخشَ من ذي العرش إقلالاً**» على إتباع كلمة (بلالاً) في التنوين لكلمة أخرى منونة، وهي (إقلالاً)، ويؤيد هذا قوله تعالى في قراءة نافع وأبي بكر والكسائي وهشام عن أبي عامر: ﴿**إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا**﴾[1] بتنوين (سلاسلا) إتباعًا لـ (أغلالاً) و(سعيرا) .

وفي كلام العرب:

(**نثره**) كقولهم: (اضرب الساقين أمك هابل) بضم نون التثنية إتباعًا لحركة الهمزة بعده، ويروى : (اضرب الساقين أمك هابل) بكسر الهمزة إتباعًا لحركة نون التثنية قبلها.

(**وشعره**) كقول الشاعر:

ويلِمِّها في هواء الجو طالبة
ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب

الأصل: (ويل لأمها)، فحذف اللام الأولى واستثقل ضم الهمزة بعد الكسرة فنقلها إلى اللام بعد سلب حركتها، وحذف الهمزة، ثم أتبع اللام الميم، فصار اللفظ: (ويلمِّها)، ومنهم من لا يتبع فيقول: (ويلُمِّها) بضم اللام، وقال الشاعر:

ويلُمِّها خلة قد سيط من دمها
فجع وولع وإخلاف وتبديل

---

(١) الإنسان: (٤) .

وقال الشاعر:

ويلُمِّـها روحـة والريح معصفة
والغيث مرتجز والليل مقترب

ومنه قول الرماح بن ميادة:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركًا
شديدًا بأعباء الخلافة كاهله

على إتباع (اليزيد) لـ (الوليد) في إدخال الكلام عليه، وإليه نحا السيوطي وابن خالويه[1] .

تعقيب:

قد نقل البحث النص السابق على طوله لما له عليه من تعليقات تحتم ذكر النص كاملاً لتتضح، وهذه التعليقات هي:

١- جمع النص السابق عدة أفكار يمكن إجمالها فيما يأتي:

أ- قسَّم صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) الإتباع إلى: إتباع في الحركات، وإتباع في الكلمات، وإتباع في الضمائر، ولكن الخلط في ضرب الأمثلة وعدم فصل كلٍّ بمقال غمّى عليها.

الإتباع في الحركات ينقسم إلى:

- إتباع حركة غير إعرابية لحركة أخرى غير إعرابية، ومثل ذلك بـ ﴿وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾[2] . ﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ آمِنُونَ﴾[3] و﴿إِنَّ الَّذِينَ يُنَادُونَكَ مِن وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾[4].

---

(١) ظاهرة الحمل على الجوار: (١٥-٢٠).
(٢) البقرة: (٢٠٨) .
(٣) سبأ: (٣٧) .
(٤) الحجرات: (٤) .

- إتباع حركة غير إعرابية لحركة إعرابية، ومثل لذلك بقراءة ابن أبي إسحاق: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾(١) .

- إتباع حركة إعرابية لحركة غير إعرابية، ومثل لذلك بقراءة الحسن وزيد ابن علي (الحمدِ لله) بكسر الدال إتباعًا لحركة اللام بعدها.

* الإتباع في الكلمات، ومثل له بقوله ﷺ : «**ليت شعري أيتكن صاحبة الجمل الأدبب تسير أو تخرج حتى تنبحها كلاب الحوأب**» على إتباع كلمة (الأدبب) لكلمة (الحوأب) ولذلك فك إدغامها.

* الإتباع في الضمائر: ومثل له بقوله ﷺ : «**اللهم رب السموات السبع وما أظللن، ورب الأرضين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضللن**» حيث جعل للشياطين ضمير المؤنث؛ لأنه أتبع (أضللن) (أقللن وأظللن) .

ب- اعتد صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) الإتباع صورة من الحمل على الجوار، والأولى أن يفصل بين الحمل على الجوار والإتباع، فليس كل الإتباع من الحمل على الجوار.

ودليل ذلك هو:

جواز إتباع الأول للآخر في امرؤ وابنم، يقول سيبويه: «كما قالوا: امرُؤ وامرِئ وامرأ، فأتبعوا الآخر الأول، وكما قالوا: ابنِمٍ ، وابنُمٌ ، وابنَمًا»(٢) .

فللإتباع صور، منها:

- الإتباع على المجاورة(٣) .

- الإتباع على المحل(٤) .

---

(١) الأنفال: (٢٤) .

(٢) الكتاب: (٣/ ٥٣٣) .

(٣) نفسه: (١/ ٧٦، ٤٣٦، ٤٣٧) .

(٤) نفسه: (٢/ ٣١٥، ٣٤٤) .

- إتباع المنادى لوصفه(١) .
- إتباع الآخر للأول(٢) .
- إتباع السابق للاحق(٣) .

فإن كانت الصورتان الأوليان داخلتين في (الحمل على الجوار) فكيف يتصور أن تكون باقي صور الإتباع منه؟!

٥- الحمل على التخفيف:

ويرى صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار) أن الحمل على الجوار يدخل باب التخفيف، يقول: «وبه جاء القرآن الكريم وقراءاته، والكلام العربي المعتد بفصاحته (نثره ونظمه)، ففي القرآن الكريم كقوله تعالى في حذف الحروف-: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ بحذف الحركة بتخفيف السين في (تساءلون) على إحدى التاءين؛ لأن الأصل: (تتساءلون)، فأدغم لقرب التاء من السين في الهمس إلا أنه خففه بالحذف... وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ﴾ بحذف الياء من (يأت) وقفًا ووصلاً؛ لأن الأصل فيه: (يأتي) فحذف الياء اجتزاء بالكسر تخفيفًا، وهي لغة قليلة... وفي القراءات القرآنية كقول ابن كثير والزهري وابن محيصن - في حذف الحروف- : ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ وبهمزة واحدة غير مطولة؛ وذلك على حذف همزة الاستفهام تخفيفًا لكراهة الهمزتين.

وفي الكلام العربي المعتد بفصاحته، كقوله ﷺ - في قتلى بدر من المشركين- في حذف الحرف دون داعٍ للحذف-: «**يا أبا جهل بن هشام، يا أمية**

(١) الكتاب: (٢/ ٢٠٣) .

(٢) الكتاب: (٣/ ٥٣٣)، وحاشية الصبان: (٣/ ١٧٤)، يقول: «الإتباع هنا أولى لأنه إتباع متأخر لمتقدم».

(٣) الكتاب: (٤/ ١٠٩)، وحاشية الصبان: (١/ ٣٧١) .

بن خلف، ياعتبة بن ربيعة، يا شيبة بن ربيعة: أليس قد وجدتم ما وعد ربكم حقًا؟ فإني قد وجدت ما وعدني ربي حقًا»، فسمع عمر قول النبي ﷺ فقال: يا رسول الله كيف يسمعوا وأنى يجيبوا وقد جيفوا؟ قال: «**والذي نفسي بيده ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، ولكنهم لا يقدرون أن يجيبوا**».

والشاهد في هذا الحديث هو قول عمر رضي الله عنه: يسمعوا، يجيبوا؛ حيث حذفت النون من الفعلين بدون داعٍ للحذف أو للتخفيف... وفي كلام العرب (نثره) كقولهم - في حذف الألف - : (أَم والله ليكونن كذا) على حذف الألف من (أم) تخفيفًا... و(شعره) كقول الشاعر - في حذف الهمزة-:

سالت هذيل رسول الله فاحشة

ضلت هذيل بما جاءت ولم تصب

الشاهد في قوله: (سالت) حيث حذف الشاعر الهمزة منه للتخفيف؛ لأن الأصل فيه (سألت) بالهمزة»[1] .

تعقيب:

قد نقل البحث هذا النص على طوله ليتضح التعليق عليه، ومما يسترعي النظر في هذا النص:

أ- أن التخفيف - الذي اعتده من الحمل على الجوار - له ثلاث صور، هي:

- حذف حرف، سواء أكان هذا الحرف من أصل الكلمة أم حرف إعراب.
- إبدال حرف مكان آخر.
- حذف حركة.

ب- وبناءً على ما سبق لا يقر البحث ما ورد من قول صاحب (ظاهرة الحمل على الجوار): «إذن فالخفض على الجوار ونقل الحركات

---

(١) ظاهرة الحمل على الجوار: (٢٠-٢٣) .

الحروف والإتباع والخفة كلها مسائل متأثرة بالمجاورة، وذلك واضح من خلال ما استشهد به من القرآن وغيره»[(١)] .

رابعًا: ضوابط الحمل على الجوار:

للحمل على الجوار ضوابط تجب مراعاتها، وهذه الضوابط هي:

١- أمن اللبس:

الحمل على الجوار جائز مع أمن اللبس «الإعراب بالمجاورة، إنما يجوز مع ارتفاع اللبس، فأما مع حصول اللبس فلا يجوز، ولا يشتبه على أحد أن (خرب) من صفة (حجر) لا (الضب)»[(٢)] .

ويقول الشهاب في حاشيته عن الحمل على الجوار: «شرط حسنه عدم الإلباس مع تضمن نكته»[(٣)] .

٢- يجوز حمل المعرفة على النكرة والعكس:

ومن حمل النكرة على المعرفة قول دريد بن الصمة:

فدافعت عنه الخيل حتى تبددت

وحتى علاني حالك اللون أسود

بجر أسود على الجوار لـ (لون)، وكان حقه الرفع صفة لـ (حالك) .

ومن حمل المعرفة على النكرة قول الحطيئة:

فإياكم وحية بطن واد

همـوز الناب ليس لكم بسيّ[(٤)]

(١) ظاهرة الحمل على الجوار: (٢٦) .

(٢) التبيان في تفسير القرآن: (٣/ ٤٥٣) .

(٣) حاشية الشهاب على البيضاوي: (٣/ ٢٢١) .

(٤) ديوان الحطيئة: (١٣٩)، خزانة الأدب: (٥/ ٨٦، ٩٦)، الخصائص: (٢/ ٤٣٢).

فمن جر (هموز الناب) حملها على (بطن) وهي نكرة، وكان حقها النصب صفة لـ (حية).

ومن ثم فرأي ابن جني محمول على الاستحسان، يقول: «وذلك أن النكرة أشد حاجة إلى الصفة، فبقدر قوة حاجتها إليها تتشبث بالأقرب إليها، فيجوز: (هذا حجر ضب خرب) لقوة حاجة النكرة إلى الصفة، فأما المعرفة فتقل حاجتها إلى الصفة، فبقدر ذلك لا يسوغ التشبث بما يقرب منها لاستغنائها في غالب الأمر عنها، ألا ترى أنه قد كان يجب ألا توصف المعرفة، لكنه لما كثرت المعرفة تداخلت فيما بعد فجاز وصفها، وليس كذلك النكرة؛ لأنها في أول وضعها محتاجة - لإبهامها - إلى وصفها»[(١)] .

٣- يجوز اتفاق المضاف والمضاف إليه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع أو اخلافتهما:

ومن ثم خرج (المرمل) في قول العجاج:

كأنه نسج العنكبوت المرمل

بالجر على الجوار لـــ (العنكبوت) وكان حقه النصب صفة لـ (نسج)، رغم اختلافهما تذكيراً وتأنيثًا .

٤- الحمل على الجوار ضرورة:

لا يلجأ إلى الحمل على الجوار إلا في الضرورة «الجوار من مواضع الضرورة والشذوذ، ولا يحمل عليه ما وجدت عنه مندوحة»[(٢)] .

وقيل أيضًا: الجر على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه[(٣)] .

(١) المحتسب: (٢/ ٣٣٩) .

(٢) التبيان في إعراب القرآن: (١/ ١٧٤) .

(٣) الإنصاف: (٢/ ٦١٥).

٥- الحمل على الجوار سماعي:

فلا يُقاس عليه «جر الجوار لم يسمع إلا في المفرد خاصة فلا يتعدى فيه السماع». ولا يخفض بالجوار إلا ما استعملته العرب(١) .

خامساً: أثر الحمل على الجوار:

للحمل أثر ظاهر في المحمول، والأكثر أن يكون الأثر هو الجر، ولكن ليس هذا الأثر مقصوراً عليه، فقد ورد هذا الأثر رفعًا وجزمًا «وقد وقع الحمل على الجوار في الرفع عند بعض النحاة كالأصمعي وابن قتيبة، واستشهدوا بقول الشاعر:

السالك الثغرة اليقظان كالئها

مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

برفع (الفضل) على الجوار، وكان حقه الجر؛ لأنه نعت لـ (الهلوك) ولكنه رفعه حملاً على (الخيعل) لمجاورته له.

وفي الجزم عند الكوفيين حيث ذهبوا إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار، وحجتهم أن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزومًا على الجوار(٢) .

وإن كان قد عارض البغدادي في هذا؛ حيث يرى أن الحمل على الجوار في الرفع هو مذهب ضعفه النحاة كالأصعمي وابن قتيبة، وأنه لم يثبت عند المحققين(٣) .

وكذلك عارض ابن الشجري، يقول: «وزعم بعض من لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجملة الإعراب، أن ارتفاع (الفضل) على

---

(١) الخزانة: (٥/ ٩١) .

(٢) ظاهرة الحمل على الجوار: (٢٦) .

(٣) خزانة الأدب: (٥/ ١٠١) .

المجاورة للمرفوع، فارتكب خطأ فاحشًا، وإنما (الفضل) نعت لهول على المعنى لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر الذي هو المشي إليها[١] .

وإن كان الكوفيون قد أيدوا الجزم على الجوار: «ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار»[٢] ، واحتجوا بأن قالوا: «إنما قلنا: إنه مجزوم على الجوار؛ لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له، لا يكاد ينفك عنه، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم، فكان مجزومًا على الجوار، والحمل على الجوار كثير[٣] .

وعقب الرضي على رأيهم بقوله: «قال الكوفيون: الشرط مجزوم بالأداة، والجواب بالجوار، والجزم أخو الجر... وليس بشيء؛ لأن العمل بالجوار للضرورة، وأيضًا ذلك عند التلاصق»[٤] .

ويراه أبو البركات الأنباري من الشاذ، يقول: «وإن كانت الرواية التي ذكرتم صحيحة وأنه مجرور على الجوار، إلا أنه لا حجة فيه لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يعرج عليه... لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه»[٥] .

- **الحمل على الأصل:**

يناقش البحث تحت هذا العنوان عدة قضايا، هي:

مفهوم الحمل على الأصل أهميته، ضوابطه:

أولاً: مفهومه:

الأصل لغة: أساس الشيء «الهمزة والصاد واللام ثلاثة أصول متباعدة بعضها عن بعض، أحدها أساس الشيء»[٦] .

---

(١) أمالي ابن الشجري: (٢/ ٣٠).

(٢) الإنصاف: (٢/ ٦٠٢) .

(٣) نفسه: (٢/ ٦٠٢) .

(٤) شرح الكافية: (٢/ ٢٥٤) .

(٥) الإنصاف: (٢/ ٦١٥) .

(٦) مقاييس اللغة: مادة أ. ص. ل .

وقال الكفوي: «والأصول من حيث إنها مبنى وأساس لفروعها سميت قواعد»[١] .

والأصل اصطلاحًا هو: أولٌ يبنى عليه ثانٍ[٢]، أو هو ما يبنى عليه غيره[٣].

فالأصل هو الثابت أن يقاس عليه الفرع.

على أن مفهوم الأصل والفرع في النحو غيرهما في الفقه: «وأما الفرع والأصل فهما هذه الصناعة غيرها في صناعة الأقيسة الفقهية، والأصل ههنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعًا أوليًا، والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم إليه معنى زائد على الأصل»[٤] .

ثانيًا: أهميته:

قد شغلت فكرة الأصل والفرع مساحة كبيرة من الفكر النحوي العربي، ونجد القول في الأصل والفرع عند ابن جني وهو يتكرر في عناوين كتابه (الخصائص)، مثل:

«باب من غلبة الفروع على الأصول»[٥] ، و«باب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول»[٦] ، و«باب في مراجعة أصل واستئناف فرع»[٧] ، و«باب في حمل الأصول على الفروع»[٨] .

وفكرة الأصل عند النحاة سابقة لابن جني إذ نجدها في كتاب سيبويه بمعنى الحال الأولى التي عليها الكلام، ومن ذلك قوله:

«اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك»[٩] .

---

(١) الكليات: (١/ ١٨٩) .

(٢) الحدود في النحو: (٤٢) .

(٣) التعريفات: (٢٨) .

(٤) مسائل خلافية للعكبري: (٧٣) .

(٥) الخصائص: (١/ ٣٠١).

(٦) نفسه: (٣/ ٣٣١) .

(٧) نفسه: (٣/ ٣٤٧).

(٨) نفسه: (٢/ ٣٥٧).

(٩) الكتاب: (١/ ٢٤).

وقد دخلت فكرة الأصل والفرع في كثير من أبواب النحو العربي:

- فالفعل الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة هو الأصل[١].
- وخص الضم بالرباعي؛ لأن الثلاثي أصل والرباعي بزيادة الهمزة فرع... وما زاد على الثلاثي محمول على الثلاثي»[٢].
- (إنْ) هي أصل الجوازم و(لم ولما) فرع عنها، ومحمولان في العمل عليها[٣].
- والواحد هو الأصل والجمع فرع؛ ولذلك يراعونه دون الجمع[٤].
- الأصل في الأسماء التنكير والتعريف فرع عليه[٥].

وحمل الفرع على الأصل مما تؤثره العرب، يقول ابن جني عن موقفهم: «ألا ترى أنهم لمَّا أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدة فأعطوا الرفع في التثنية الألف والرفع في الجمع الواو والجر فيهما الياء، وبقي النصب لا حرف له فيماز به، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع... ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضًا على الجر فقالوا: ضربت الهندات، كما قالوا: مررت بالهندات... فدل على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل»[٦].

ويقول ابن جني: «اعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل، ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدة فأعطوا الرفع في التثنية للألف، والرفع للجمع للواو، والجر

(١) الكتاب: (٢/ ٢٢، ٢٣).
(٢) الأشباه والنظائر: (١/ ٧٢).
(٣) شرح التصريح: (١/ ٩٧).
(٤) الخصائص: (١/ ١١٢).
(٥) الأشباه والنظائر: (١/ ١٩٣).
(٦) الخصائص: (١/ ١١٢).

فيهما الياء، وبقي النصب لا حرف له فيماز به، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع...»[(١)] .

ثالثًا: صوره:

لحمل الفرع على الأصل صور كثيرة يمكن إجمالها تحت:

١- حمل حركة فرعية على حركة أصلية.

٢- حمل حرف فرعي على حرف أصلي.

٣- حمل صيغة فرعية على صيغة أصلية.

وهذا إيضاح:

١- حمل حركة فرعية على حركة أصلية:

ومن أمثلته حملهم النصب على الجر في التثنية والجمع: وفيه يقول ابن جني: «اعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال...»[(٢)] .

ويقول: ألا ترى أنهم لَمَّا أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حده فأعطوا الرفع في التثنية الألف والرفع في الجمع الواو والجر فيهما الياء، وبقي النصب لا حرف له فيماز به، جذبوه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع... ثم لما صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضًا على الجر فقالوا: ضربت الهندات، كما قالوا: مررت بالهندات... فدل على إيثارهم واستحبابهم حمل الرفع على الأصل»[(٣)] .

---

(١) الخصائص: (١/ ١١١) .

(٢) نفسه: (١/ ١٢١) .

(١) الخصائص: (١/ ١١٢)، وانظر: الإيضاح (١٢٨) .

٢- حمل حرف فرعي على حرف أصلي:

ومن ذلك حملهم حروف المضارعة بعضها على حكم بعض في نحو حذفهم الهمزة في: نكرم وتكرم ويكرم، لحذفهم إياها في أكرم لما كان يكون هناك من الاستثقال؛ لاجتماع الهمزتين في نحو أؤكرم، وإن عريت بقية حروف المضارعة - لو لم تحذف - من اجتماع همزتين[١].

وقد دخلت هذه الظاهرة في العديد من أبواب النحو العربي؛ ولذلك استقرت لها ضوابط تحكمها، وهي:

رابعًا: ضوابط الحمل على الأصل:

١- الحمل يكون على الأصل لا الفرع:

لا يتوسع في الظرف مع الفعل المتعدي إلى ثلاثة؛ لأنه لا يوجد فعل يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل «إذ لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحق الأصل، والحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع»[٢].

٢- يتصرف الأصل تصرفًا لا يتصرفه الفرع:

يتصرف الأصل تصرفًا لا يتصرفه الفرع؛ ولذلك جاز تقديم معمولات الفعل عليه، ولم يجز هذا مع اسم الفعل؛ لأنه فرع عن الفعل في العمل «الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه؛ فينبغي أن لا تتصرف تصرفه، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل؛ فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه، فكذلك ههنا؛ إذ لو قلنا: إنه يتصرف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليه

---

(١) الخصائص: (١/ ١١١).

(٢) همع الهوامع: (١/ ٢٠٣).

لأدّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفرع أبدًا ينحط عن درجات الأصول»(١) .

٣- الأكثر يحمل على الأصل:

يحمل الأكثر على الأصل؛ ولذلك قيل: «إن (أرءاما) لما كان أكثر استعمالاً من (آرام) علم أنه الأصل؛ لأن حمل الأكثر على الأصل أولى»(٢) .

على أنه يراعى أنه لو كثر ما يخالف الأصل لا يقاس عليه بل يقاس على الأصل «وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول: يا أم لا تنفعلي، جعلوا هذه الهاء بمنزلة (طلحة) إذ قالوا: يا طلح أقبل؛ لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة فأخذوها، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف»(٣) .

٤- لا يعد الشاذ أصلاً:

لا يصير الشاذ أصلاً يقاس عليه «إذ لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًا مخالفًا للأصول والقياس، وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلاً، وذلك يفسد الصناعة بأسرها»(٤) .

٥- العدول عن الأصل والقياس من غير دليل لا وجه له:

ومن ثم ثنوا فيما كثرت حروفه دون حذف لعدم وجود دليل، قال الشاعر:

«شهري ربيع ، وجمادينه، وقال الآخر: جماديين حسومًا،

وقال الآخر: جماديين حرام،

فثنوا على تمام الاسم على الأصل من غير حذف، والعدول عن الأصل والقياس والنقل، من غير دليل لا وجه له»(٥) .

---

(١) الإنصاف: (١/ ٢٢٩) .

(٢) مجموع الشافية: (١/ ٢٣).

(٢) الكتاب: (٢/ ٢١٣) .

(٤) الإنصاف: (٢/ ٤٥٦).

(٥) نفسه: (٢/ ٧٥٧).

الحمل على الفرع:

يناقش البحث تحت هذا العنوان مفهوم الحمل على الفرع، وضوابطه:

أولاً: مفهوم الحمل على الفرع:

الفرع لغة: هو أعلى الشيء[١] .

واصطلاحًا: الفرع: ثان يبنى على أول[٢] .

فالأصل هو الثابت الذي يقاس عليه الفرع.

ثانيًا: أهميته:

للحمل على الفرع أهمية ملحوظة، ويكفي أن نجيل النظر في بعض أبواب كتاب واحد من كتب النحاة واللغويين كـ (الخصائص) لندرك ذلك، إننا سنجد فيه: «باب من غلبة الفروع على الأصول»[٣] ، و«باب في المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الأصول»[٤] ، و«باب في حمل الأصول على الفروع»[٥] ، و«باب في مراجعة أصل واستئناف فرع»[٦] .

ويقول عنه ابن جني: «دعاهم إيثارهم لتشبيه الأشياء بعضها ببعض أن حملوا الأصل على الفرع، ألا تراهم يُعلُّون المصدر لإعلال فعل، ويصححونه لصحته، وذلك نحو قولك: قمت قيامًا وقاومت قوامًا...»[٧] ، ومن أمثلته حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف[٨] .

ويقول أيضًا: «... كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهنداتَ فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه... فدل دخولهم تحت هذا – مع أن الحال لا تضطر إليه – على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل»[٩] .

---

(١) اللسان: ف ر ع .
(٢) الحدود في النحو: (٤٢) .
(٣) الخصائص: (١/ ٥٠) .
(٤) نفسه: (١/ ٣٠١).
(٥) نفسه: (٣/ ٣٣١).
(٦) نفسه: (٢/ ٢٤٧).
(٧) نفسه: (٢/ ١١٣).
(٨) نفسه: (١/ ٣٠٦).
(٩) نفسه: (١/ ١١١).

ثالثا: ضوابط الحمل على الفرع:

للحمل على الفرع ضوابط هي:

١- الفرع ينحط درجة عن الأصل:

تنحط الفروع دومًا عن الأصول درجة؛ ولذلك فأسماء الأفعال لو جاز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول[١] .

٢- الفرع يختص بما ليس في الأصل:

يختص الفرع بما يفرقه عن الأصل، ومن ذلك - مثلاً - (أن) المفتوحة التي هي فرع عن المكسورة، ورغم ذلك لها أحكام تخصها[٢] .

٣- الفرع يكون فيه ما في الأصل وزيادة:

الفرع يزيد عن الأصل في بعض الأمور، ومن ذلك الزيادة في الفعل عن المصدر؛ حيث يدل على الزمان، وفي الوصف دلالته على الذات[٣] .

٤- يثبت لفرع ما ثبت للأصل:

يثبت لفرع ما ثبت للأصل «كل ما أوجب (إنما) بالكسر للحصر أوجب (أنما) بالفتح للحصر أيضًا؛ لأنها نوع عليها... وموجب الحصر موجود فيهما وهو يتضمن معنى (ما) و(إلا) أو اجتماع حرفي التوكيد»[٤] .

٥- قد يحمل الأصل على الفرع:

قد يحملون الأصل على الفرع، يقول أيضًا: «فأما ما جاء في الواحد من ذلك نحو: أخوك وأباك وهنيك، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدمت

---

(١) الإنصاف: (١/ ٢٢٩).

(٢) حاشية الصبان: (٣/ ٢١٢) .

(٣) نفسه: (٣/ ١١٢) .

(٤) الكليات: (١/ ٣١٦).

منه القدر توطئة لما أجمعوه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف، وهذا أيضًا نحو آخر من حمل الأصل على الفرع، ألا تراهم أعربوا بعض الآحاد بالحروف حملاً لهم على ذلك في التثنية والجمع...»(١) .

وابن جني يعلل كون الحركة فرعًا، والحرف أصلاً، بأن الحرف أقوى من الحركة، والأقوى عادة هو الأصل، والأضعف هو الفرع، فيقول: «ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة... فصار لذلك الأقوى كأنه الأصل، والأضعف كأنه الفرع»(٢) .

الحمل على الكثرة:

يناقش البحث تحت هذا العنوان عدة قضايا، هي:

مفهوم الحمل على الكثرة، أهميته، ضوابطه.

أولاً: مفهومه:

الكثرة لغة: الكثرة والكثرة والكثر نقيض القلة... وقوم كثير، وهم كثيرون.. يقال كثر الشيء كثرة فهو كثير...»(٣) .

والكثرة اصطلاحًا: تستعمل الكثرة اصطلاحًا للحكم على ما ورد من نصوص اللغة إذا توافقت على استعمال ما، وكذلك مع القواعد إذا اطردت في حكم ما «سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: "أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهو حجة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات"»(٤) .

---

(١) الخصائص: (١/ ٣١٠)، وانظر: المنصف: (١/ ٦٥).

(٢) نفسه: (١/ ٣١١)، وانظر: الإيضاح (٦٠).

(٣) اللسان: ك . ث. ر.

(٤) المزهر: (١/ ١٨٤).

ثانيًا: أهميته:

هذا ما ورد عن أبي عمرو بن العلاء هو ما قامت عليه مدرسة البصرة، أسسًا ومبادئ في التعامل مع نصوص اللغة، يقول سيبويه: «إنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه»(١) .

ويقول المازني: «فما فعلته العرب كثيراً اطرد أن نفعل مثله، وما قل فلا يطرد، في حين أن الكوفيين اعتدوا بكل ما ورد عن العرب «الكوفيون إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابًا»(٢) . و«الكوفيون لو سمعوا بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبنوا عليه بخلاف البصريين»(٣) .

ومنهم أستاذ مذهبهم الكسائي: «كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورات فيجعله أصلاً يقيس عليه، فأفسد بذلك النحو»(٤) .

قد ورد عن النحاة واللغويين ما يبين درجات المسموع، فهي: غالب، وكثير، ومطرد، وقليل، وضعيف، ونادر، وشاذ، وقد اختلف في تعريف هذه المصطلحات.

فالغالب: أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف.

والكثير: دونه .

والمطرد: المقصود بالاطراد: الاطراد اللغوي، وهو الكثرة.

والقليل: دون الكثير.

والضعيف: هو الذي يميل كله إلى الثبوت.

والنارد: أقل من القليل .

والشاذ: ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته.

---

(١) الكتاب: (٤/ ٨) .

(٢) همع الهوامع: (١/ ٤٥).

(٣) الاقتراح: (٢٠٢) .

(٤) بغية الوعاة: (٢/ ١٦٤) .

ويقول ابن هشام: «اعلم أنهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلاً ومطردًا ، فالمطرد لا يختلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل»[1] .

ويوضح هذا عن طريق الأرقام فيقول: «فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر»[2] .

وتحت بعض هذه الأنواع أجناس[3] .

فمن الحمل على الأكثر «إذا جاءت النون بعد ألف زائدة فيما لا تعرف له اشتقاقًا فاقض بالزيادة حملاً على الأكثر، وكذلك تفعل إذا احتملت اشتقاقين، تكون في أحدهما أصلية، وفي الأخرى زائدة، فينبغي أن تحمله على الذي تكون فيه زائدة حملاً على الأكثر، نحو: (دكان) فإنه يحتمل أن يكون مشتقًا من (دكنته أدكنه دكنًا) إذا نضدت بعضه فوق بعض، فتكون نونه أصلية، ويحتمل أن يكون مشتقًا من قولهم: (أكمة دكاء) إذا كانت منبسطة و(ناقة دكاء) إذا كان سنامها مفترشًا في ظهرها، فتكون نونه زائدة، لكن الذي ينبغي أن يحمل عليه هذا الاشتقاق الآخر لما ذكرناه من الحمل على الأكثر»[4] .

ويقول سيبويه: «سألته (أي الخليل) عن (رمان) فقال: لا أصرفه وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف، وقوله يعني: أنه قد لاحظ الأسماء التي تنتهي بألف ونون، فوجد أن الأغلب فيها أن تكون النون زائدة فمنع من الصرف، فلما لم يعرف وضع نون (رمان) من حيث الزيادة والأصالة ألحقها بحكم الأكثر»[5] .

---

(١) الكتاب: (٣/ ٦٣، ٦٤)، حاشية يس: (١/ ٧٣) .

(٢) الاقتراح: (٨٩) .

(٣) انظر: الخصائص: (١/ ٩٧-٩٩) .

(٤) الممتع في التصريف: (١/ ٢٦٢، ٢٦٣) .

(٥) مكانة الخليل بن أحمد: (١/ ٢٦٢).

ثالثًا: ضوابط الحمل على الكثير:

للحمل على الكثرة ضوابط هي:

١- الحمل على الكثير أولى:

الحمل على الكثرة أولى ومنه قول ابن جني في (ما) التميمية: «وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى، وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى استعماله، من ذلك اللغة التميمية في «ما» هي أقوى قياسًا وإن كانت الحجازية أيسر استعمالاً... إلا أنك إذا استعملت أنت شيئًا من ذلك فالوجه أن تحمله على ما كثر استعماله، وهو اللغة (الحجازية)، ألا ترى أن القرآن بها نزل»[(١)] .

وحمل المدغم على غير المدغم في الامتناع أولى من حمل غير المدغم على المدغم في الجواز؛ وذلك لأن غير المدغم أعم استعمالاً وأكثر وقوعًا، والمدغم أقل استعمالاً وأندر وقوعًا، فلما وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر»[(٢)] .

٢- يحمل على الكثير، والقليل الباقي لا يقاس عليه:

يحمل على الكثير، وما ورد بخلاف ذلك لا يعتد به «إجراء الأكثر مجرى الكل إنما يجوز في الصورة التي يكون الخارج عن الحكم حقيرًا قليل القدر، فيجعل وجوده كعدمه، ويحكم على الباقي بحكم الكل»[(٣)] .

ويقول: «إن النادر كالمعدوم، فكما لا يجوز الحمل على ما هو معدوم في كلامهم لا يجوز على ما هو نادر فيه، فيحمل على ما هو كثير في كلامهم»[(٤)] .

---

(١) الخصائص: (١/ ١٢٤، ١٢٥)، وانظر أيضًا: (٢/ ٢٦٠) .
(٢) الإنصاف: (٢/ ٦٦٩) .
(٣) الكليات: (٥/ ٢٣٨) .
(٤) نفسه: (٥/ ٢٣٨) .

٣- يحمل القليل والنادر على الكثير والغالب:

هذا القليل إن لم يحكم بشذوذه حمل على الكثير الغالب «إلحاق القليل بالكثير والفرد النادر بالأعم الأغلب طريق من طرق الصواب»(١) .

• الحمل على القلة:

يناقش البحث تحت هذا العنوان مفهوم الحمل على القلة، وضوابطه.

أولاً: مفهومه:

القلة لغة: خلاف الكثرة، والقل خلاف الكثر، وقد قل يقل قلة فهو قليل...»(٢)

والقلة اصطلاحًا: تستعمل للحكم على ما ورد من نصوص اللغة إذا خالفت الشائع، وكذلك مع القواعد إذا خالفت المطرد حكمًا .

ومن الحمل على القلة إجازة الكوفيين العطف في الإيجاب بـ (لكن) قياسًا على (بل) «أجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب أيضًا نحو: جاء زيد لكن عمرو حملا على (بل) وليس لهم به شاهد»(٣) .

ومنه إجازة الكوفيين التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان استشهادًا بقول الشاعر:

وجارية في درعها ... تقطع الحديث بالإيماض

أبيض من أخت بني إباض

«فقال: (أبيض) وهو أفعل من البياض، وإذا جاز ذلك في أفعل من كذا جاز في: ما أفعله وأفعل به»(٤) . ورد البصريون هذا الرأي بأنه شاذ لا يؤخذ به ولا يقاس عليه(٥) .

---

(١) حاشية يس: (٢/ ٣٢٢) .

(٢) اللسان: ق. ل. ل.

(٣) شرح الكافية: (٢/ ٣٩٧).

(٤) الإنصاف: (١/ ١٤٩، ١٥٠) .

(٥) السابق: (١/ ١٥٢) .

ثانيًا: ضوابط الحمل على القلة:

١- السماع الصحيح والقياد المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة:

لا تقف الرواية الشاذة أمام السماع الصحيح والقياس المطرد «ومن أنشد أُموان (بضم الهمزة) فقد غلط؛ لأنه يحتج بقولهم: حمل وحملان وفلق وفلقان، وهذا غنمًا يحمل على ما كان معتلاً مثله، نحو: أخ، وإخوان، وقد روي أبو زيد أخوان، وإلى هذا ذهبوا، والقياس المطرد لا تعرض عليه الرواية الضعيفة»(١) .

٢- لا يحمل على النادر:

لا يحمل على النادر: «اعلم أنهم كانوا بنوا الزمان والمكان على المضارع فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين، وفتحوها فيما مضارعه مفتوحة، وإنما لم يضموها فيما مضارعه مضموم، نحو: يقتل وينصر؛ لأنه لم يأتِ في الكلام في غير هذا الباب مفعل إلا نادرًا كـ: (مكرم ومعون)... فلم يحملوا ما أدى إليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب وعدل إلى أحد اللفظين (مفعَل ومفعِل) وكان الفتح أخف فحمل عليه»(٢) .

٣- لا تبنى القواعد على القليل:

يقول ابن مالك عن (لا): عملها أكثر من عمل (إنْ) وقال أبو حيان: الصواب عكسه لأن (إنْ) قد عملت نثرًا ونظمًا، و(لا) إعمالها قليل جدًا، بل لم يرد منه صريحًا إلا البيت السابق، والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد»(٣) .

---

(١) الكامل: (١/ ٣٤) .

(٢) شرح الشافية للرضي: (١/ ١٨١) .

(٣) همع الهوامع: (١/ ١٢٥) .

٤- الحمل على صورة من صور القياس أفضل من الحمل على الشذوذ:

ويقول ابن جني في شرح تصريف المازني، معلقًا على قول أبي خراش:

ولحم امـــرئ لم تطعم الطيـــر مـــثله
عـــشـــيـــة أمس لا يبين من الحكم

هذا من الشاذ عند أصحابنا، ويحتمل عندي وجهًا آخر، وهو أن يكون مخففًا من فعل مكسور العين، ولكنه فعل غير مستعمل إلا أنه في تقدير الاستعمال، وإن لم ينطق به... وهو أحسن من أن حمل على الشذوذ ما وجدت لها ضربًا من القياس»[(١)].

• الحمل على النظير:

يناقش البحث تحت هذا العنوان عدة قضايا، هي:

مفهوم الحمل على النظير، أنواعه، ضوابطه.

أولاً: مفهوم الحمل على النظير:

يقول الكفوي: «مما يكاد يجمع عليه أن إيجاد النظير لا يتوجب إذا توافر الدليل، وإنما يؤتى بالنظير مع وجود الدليل للأنس به لا للحاجة إليه، غير أنه إذا لم يقم الدليل فلابد من النظير، فإذا انضم النظير إلى الدليل، فلابد من الركون إليه والأخذ به»[(٢)].

وقال السيوطي: «إن القياس أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد[(٣)].

---

(١) شرح التصريف: (١/ ٢١، ٢٢).
(٢) الكليات: (٥/ ٣٠٢).
(٣) الاقتراح: (١٠١).

وقد جمع الدكتور عبد الفتاح حسن البجة[١] ما استعمل من ألفاظ تدل على النظير في التراث اللغوي والنحوي، وهي:

المثل، المضاهي، المقابل، الرسيل، الباب، الأخ، الأخت، الأمة، الواحد، (ما لا واحد له: أي ما لا نظير له) .

ثانيًا: أنواع النظير:

يتكون التناظر من ثلاث جهات، هي: لفظية، معنوية، لفظية معنوية.

يقول السيوطي: «فالنظير إما في اللفظ أو في المعنى أو فيهما»[٢] .

١- الحمل على النظير اللفظي:

قد يتماثل النظيران لفظيًا فحسب، ومن دخول «إن» المؤكدة على «ما» النافية في قوله:

ما إن يكاد يخليهم لِوِجْهتهم
تخالج الأمر إن الأمر مشترك

فكذلك دخلت على «ما» المصدرية في قوله:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته
على السن خيرًا لا يزال يزيد

للشبه اللفظي الجامع بينهما[٣] .

ومن ذلك كون (لا) النافية نظيرًا لـ (لا) الناهية، وكون (ما) المصدرية نظيرًا لفظيًا لـ (ما) النافية «زيادة إن بعد ما المصدرية الظرفية والموصولة؛ لأنهما بلفظ ما الموصولة، ودخول لام الابتداء على ما النافية حملاً لها في

---

(١) ظاهرة قياس الحمل: (٣٢٦-٣٢٩).

(٢) الاقتراح: (٥) .

(٣) انظر: الخصائص (١/ ١١٠)، (٢/ ٢٨٣)، (٣/ ١٠٨) .

اللفظ على الناهية، وحذف فاعل (أفعل به) في التعجب لما كان مشبهًا بفعل الأمر في اللفظ، وبناء باب (حذام) على الكسر تشبيهًا بدراك وتراك، وبناء (حاشا) الاسمية لشبهها في اللفظ بـ (حاشا) الحرفية، ومنها إدغام الحرف في مقاربه في المخرج»(١) .

٢- الحمل على النظير المعنوي:

إذا تماثل النظيران معنويًا حمل أحدهما على الآخر تركيبيًا وبنيويًا .

أ- تركيبيًا:

من حمل النظير على نظيره تركيبيًا لكونه نظيره معنى تعدية الفعل اللازم لكونه بمعنى فعل آخر متعد أو العكس .

ففي قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾(٢) ضمن يخالفون المتعدي بنفسه لمفعول واحد معنى يخرجون المتعدى بأداة(٣) .

والملاحظ أن الأستاذ عباس حسن أدار الحديث عن (يحذر) في حين أنه دائر عن (يخالف)، يقول: «فإن الفعل (يحذر) متعد في الأصل بنفسه، تقول: حذرت عقواب الغضب. ولكنه حين تضمن معنى الفعل المضارع (يخرج) صار متعديًا مثله بحرف الجر (عن)، فالمراد: فليحذر الذين يخرجون عن أمره». وواضح أن (فليحذر) متعد - هنا - بنفسه ومفعوله: (أن تصيبهم فتنة) .

ولكن ما يحتاج إلى نظر هو عند الأشموني بيت الفرزدق:

كيف تراني قالبًا مجني
قد قتل الله زيادًا عني

---

(١) الاقتراح: (١٠٥) . (٢) النور: (٦٣) .

(٣) انظر: شرح الأشموني: (٢/ ٩٥)، النحو الوافي: (٢/ ١٨٣) .

من التضمين الذي يحول المتعدي إلى لازم، فقد قال: (أي صرفه بالقتل)[١] ، وواضح من خلال البيت أن الفعل (قتل) قد تعدى إلى مفعولين هما: (زيادًا)، والضمير المتصل بعن في (عني) تعدى إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بالحرف، والفعل (قتل) متعدٍ بنفسه فقط، فكيف يعد هذا من قبيل تضمين المتعدي معنى اللازم؟!

ب- بنيويًا:

من ذلك ما ذكره ابن الشجري في (يأبى) من قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾[٢] حيث جاء (يأبى) من باب (منع) لأن الإباء والمنع نظيران، وكان حقه أن يكون من باب أتى يأتي لخلو حروفها من حرف حلقي[٣] .

٣- الحمل على النظير المعنوي اللفظي:

وفي هذه الحالة يكون النظير مشابهًا لنظيره لفظًا ومعنى، ومن ذلك أفعل التعجب وأفعل التفضيل؛ ولذا صغر (أملح) في قول الشاعر:

يا ما أميلح غزلانا شدن
من هؤليائكن الضال والسمر

الشاهد مختلف في نسبته ففي (اللسان) لعلي بن أحمد العريني (شدن)، وفي الخزانة لبدوي اسمه: كامل الثقفي، وقيل: للعرجي، وقيل: للمجنون، وقيل: لذي الرمة، وقيل: للحسين بن مطير[٤] .

---

(١) شرح الأشموني: (٢/ ٩٥) .
(٢) التوبة: (٣٢) .
(٣) أمالي الشجري: (١/ ١٣٨) .
(٤) الخزانة: (١/ ٩٧) .

ثالثاً: ضوابط الحمل على النظير:

للحمل على النظير ضوابط هي:

١- الحمل على ما كثرت نظائره أولى من الحمل على ما قلت نظائره:

ولذلك ذهب البصريون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكان واحد بعكس الكوفيين استدلالاً بأن له نظيراً «والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب؛ فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم؛ فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان، فبان أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلامهم، وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير»(١) .

ويحمل على القليل إذا ا م يوجد الكثير «إن كان يقصد قثاء فعلاء فهو قليل، وإن كان على وزن فعال فهو كثير، فيحمل على أحد المضعفين زائد، والهمزة منقلبة عن الأصل، وكذلك رمان، فإن كان على وزن فعلان فهو كثير، وإن كان علي وزن فعال فهو قليل، فتحمل على أصالة أحد المضعفين وزيادة النون»(٢) .

٢- إيجاد النظير لا يجب إذا وجد الدليل:

لا يجب إيجاد النظير إذا وجد الدليل، وإنما يؤنس به فحسب «إذا دل الدليل، فإنه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكتاب، فإنه حكى فيما جاء على فعل (إبلا) وحدها، ولم يمنع الحكم بها عنده إن لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا للحاجة إليه، فإن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير»(٣) .

---

(١) الإنصاف: (١/ ٢٠، ٢١) . (٢) ارتشاف الضرب: (١/ ١١٢) .

(٣) الخصائص: (١/ ١٩٧) .

٣- إجراء النظير مجرى نظيره في سائر أحكامه غير واجب:

لا يجب إجراء النظير مجرى نظيره في سائر أحكامه، بل يكتفي ببعضها «ولا يلزم من كون الشيء نظير آخر أن يعطى سائر أحكامه، ألا ترى أن المنادي المفرد المعين بمنزلة الضمير المخاطب، ولذلك بني، والضمير مطلقًا لا ينعت على المشهور، ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور»(١).

- **الحمل على النقيض:**

يناقش البحث تحت هذا العنوان مفهوم الحمل على النقيض، وضوابطه:

أولاً: مفهومه:

استعمل النحاة واللغويون ألفاظًا عدة تعبر عن هذه الظاهرة، منها: النقيض، والضد، والندّ.

يقول الكفوي: «الضد هو عند الجمهور يقال لموجود في الخارج مساوٍ في القوة لموجود آخر ممانع له، ويقال عن الخاص لموجود مشارك لموجود آخرَ في الموضوع معاقب له، أي: إذا قام أحدهما بالموضوع لم يقم به الآخر به»(٢).

ويقول الرماني: «النقيض هو المنافي لما نافاه بأنهما لا يجتمعان في الصحة بموجود»(٣).

وقال السيوطي: «كما يحملون النظير على النظير غالبًا كذا يحملون النقيض على النقيض قليلاً، مثل (لا) النافية للجنس حملوها على (إن)، و(كم) للتكثير أجروها مجرى (رب) التي للتقليل فصدروها وخصوها بالنكرات، وقالوا: امرأة عدوة فألحقوا فيها تاء التأنيث، وحكم فعول إذا كانت صفة للمؤنث، وكان في معنى فاعل أن لا تدخله تاء التأنيث... فكما أدخلوا التاء في صديقة أدخلوها في عدوة»(٤).

---

(١) حاشية الصبان: (٣/ ٨٨).
(٢) الكليات: (٣/ ١٣٩).
(٣) الحدود في النحو الرماني: (٤١).
(٤) الأشباه والنظائر: (١/ ٢٣٢).

حمل الضد على الضد: ومن أمثلة هذا القياس ما ذهب إليه ابن جني من تعليل جواز الفصل بين (لن) ومنصوبها بالظرف في قول الشاعر:

لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً

أدع القتال وأشهد الهيجاء

أي: لن أدع القتال ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً، علل ذلك بحمل (لن) على (أن) في جواز الفصل بينها وبين اسمها بالظرف نحو: بلغني أن في الدار زيدًا، فكما جاز الفصل بين (أن) واسمها بالظرف فكذلك يجوز الفصل بين نقيضها (لن) ومنصوبها بالظرف الذي هو في البيت (ما رأيت أبا يزيد) ووجه الشبه هو التضاد وهو أن (أنّ) للتوكيد وإثبات الشيء في حين أن (لن) تفيد معنى النفي.

وسبب الحمل على النقيض هو سرعة وروده على الخاطر «إن الشيء لما كان أقرب خطورًا بالبال مع ضده من سائر المغايرات التي ليست أضدادًا له، صح لهذا الجامع المشترك تنزيلهما منزلة المثلين، فيحمل أحدهما على الآخر في شيء من أحكامه كما يحمل على نظيره، وقد قالوا: صح الموتان مع وجود مقتضى الإعلال حملاً له على ضده الحيوان»[1] .

ثانيًا: ضوابط الحمل على النقيض:

١ - لا يحتم الحمل على النقيض اتحاد المحمول والمحمول عليه لفظًا:

يقول ابن جماعة: «التضاد أمر معنوي، وهو لا يوجب بين الضدين اتحاد بنائهما لفظًا كما في الحياة والممات مثلاً، فإنه لا يقال زنتهما واحدة؛ لأن أحدهما ضد الآخر»[2] .

---

(١) مجموعة الشافعية (شرح لابن جماعة): (١/ ٢٠) .

(٢) نفسه (شرح لابن جماعة): (١/ ٢٠) .

٢- يحمل على النقيض تركيبًا وبنية:

يحمل على النقيض تركيبًا وبنية، فنرى نحواً وصرفًا، أثر الحمل على النقيض .

أ- تركيبًا:

يتعدى الفعل (رضي) بحرف الجر (عن)، ولكنه قد يتعدى بحرف الجر (على) حملاً له على نقيضه (سخط)، يقول الشاعر:

إذا رضيت على بنو قشير

لعمر الله أعجبني رضاها(١)

قال الكسائي: «وإنما جاء هذا حملاً على النقيض، وهو سخط»(٢) .

ب- بينية:

أنثوا (عدوة) حملاً لها على نقيضها وهو: (صديقة)(٣) .

٣- يحمل على النقيض في الإثبات والنفي:

قد يحملون على عدم النظير، وذلك بشرط قيام الدليل سواء أكان ذلك في الإثبات أم في النفي.

أ- في الإثبات:

ألا تعلم أن القياس إذا أجاز شيئًا وسمع ذلك الشيء عينه، فقد ثبت قدمه، وأخذ من الصحة والقوة مأخذه، ثم لا يقدح فيه ألا يوجد له نظير؛ لأن إيجاد النظير وإن كان مأنوسًا به فليس في واجب النظر إيجاده، ألا ترى أن قولهم: في شنوءة شنئي، لما قبله القياس لم يقدح فيه عدم نظيره،

---

(١) انظر: الكامل: (١/ ٣٥١)، الخزانة: (٣/ ٢٤٧) .

(٢) مغني اللبيب: (٢/ ٦٧٧)، والأشباه والنظائر: (١/ ٢٢٩) .

(٣) شرح التصريح: (٢/ ٢٨٧) .

نعم ولم يرض له أبو الحسن بهذا القدر من القوة حتى جعله أصلاً يرد إليه، ويحمل غيره عليه. وسنورد فيما بعد بابًا لما يسوغه القياس، وإن لم يرد به السماع»[١] .

ويقول في موضح آخر: «وأما إن لم يقم الدليل ولم يوجد النظير فإنك تحكم مع عدم النظير، وذلك كقولك في الهمزة والنون من الأندلس: إنهما زائدتان، وإن وزن الكلمة بهما (أنفعل) وإن كان مثالاً لا نظير له. وذلك أن النون لا محالة زائدة؛ لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على (فعلل) فتكون النون فيه أصلاً لوقوعها موقع العين، وإذا ثبت أن النون زائدة فقد يرد في يدك ثلاثة أحرف أصول، وهي الدال واللام والسين، وفي أول الكلمة همزة، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة، ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة؛ لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسماء الجارية على أفعالها؛ نحو: مدحرج وبابه، فقد وجب إذ إن الهمزة والنون زائدتان، وأن الكلمة بهما على (أنفعل)، وإن كان هذا مثالاً لا نظير له»[٢] .

ب- في النفي:

وقد اعتمد على عدم النظير في نفي أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف «وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين؛ أحدهما: أن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف، وهذا لا نظير له في كلامهم»[٣] .

---

(١) الخصائص: (١/ ١٣٦) .

(٢) نفسه: (١/ ١٩٨) .

(٣) الإنصاف: (١/ ٣٥) .

- **الحمل على الشبه:**

يناقش البحث تحت هذا العنوان مفهوم الحمل على الشبه، والتعبيرات التي تستعمل معبرة عنه، وجوه الشبه بين المحمول والمحمول عليه، ضوابطه .

أولاً: مفهوم الحمل على الشبه:

من صور الحمل التي وردت في نصوص اللغة وأبرزها النحاة (الحمل على الشبه) «قياس الشبه أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربًا كالاسم»[١] .

وعنى الدكتور علي أبو المكارم بالتفريق بين العلة والشبه «يرى بعض العلماء أن اصطلاح (العلة) يتضمن الشبه أيضًا؛ لأن التشابه الموجود بين المقيس والمقيس عليه كان علة في الحكم، وهذا غير صحيح؛ إذ إن للعلة شروطًا لا تتوفر في الشبه، ومن ثم فإن العلة - بمعناها الاصطلاحي - نوع من الشبه، وليس العكس»[٢] .

وكذلك «إن كان الشبه ناتجًا عن كون الحكم يثبت في الطرفين لسبب واحد وفي درجة واحدة كان علة، وإن لم يكن كذلك كان شبهًا»[٣] .

ومثال الحمل على الشبه إعراب المضارع حملاً على الاسم لمشابهته له لفظًا ومعنى واستعمالاً.

- أما لفظًا فلموازنته له في الحركات والسكنات .

---

(١) لمع الأدلة: (١٠٧) .

(٢) أصول التفكير النحوي: (١١٣، ١١٤) .

(٣) السابق: (١١٤) .

- وأما معنى فلقبول كل منهما الشيوع والخصوص، فالاسم يفيد الشيوع عند تجرده من أداة التعريف ويتخصص باقترانه بها، وكذلك الفعل المضارع يحتمل الحال والاستقبال عند تجرده من حرف الحال أو الاستقبال، ويتخصص لأحدهما إذا اقترن .
- وأما استعمالاً فكل منهما يصح صفة للنكرة ويصح دخول لام الابتداء عليه .

وقد استدل به النحاة، ومنه إجراؤهم (ما) مجرى (ليس) لمشابهتها إياها في النفي، قال ابن السراج: «فمن ذلك (ما) وهي تجري مجرى ليس... لأنها نفي»[١] .

ثانيًا: تعبيرات تستعمل للدلالة على الشبه:

جمع الدكتور عبد الفتاح حسن البجة التعبيرات الواردة في التراث اللغوي العربي ويراد بها الشبه، فوجد منها:

١- المضارعة وما اشتق منها:

يقول الزجاجي: «وإنما نصبت الاسم، ورفعت الخبر لمضارعتها الفعل المتعدي، وذلك أنها تطلب اسمين كما يطلبها الفعل المعتدي...»[٢] .

٢- المثل وما اشتق منه:

يقول ابن يعيش: «كما أجروا (يذر) مجرى (يدع) في حذف الواو التي هي فاء؛ لأنها مثلها في المعنى، وإن لم يكن في (يذر) حرف حلقي»[٣] .

---

(١) الأصول لابن السراج: (١/ ٩٢) .
(٢) الجمل في النحو: (٥١) .
(٣) شرح المفصل: (٢/ ١٣) .

٣- الاشتراك وما اشتق منه:

يقول الرضي: «المندوب مخصوص بالتفجع عليه، كما أن المنادى مخصوص، فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص، وكثيراً ما يحمل العرب باباً على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في أمر عام»[١] .

٤- الاجتماع وما اشتق منه:

يقول الرضي: «والأصل في هذين الاسمين (غدوة وبكرة) محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية، كما أن (يذر) محمول على (يدع) في حذف الواو»[٢] .

٥- مجرى وما اشتق منها:

يقول ابن يعيش: «اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى....»[٣] .

٦- التساوي وما اشتق منه:

يقول ابن مالك: «ولا يدخل الهاء المقرون بالكاف في المثنى والجمع، فلا يقال: هذانك، قال: لأن واحدهما ذاك وذلك، فحمل على ذلك مثناه وجمعه؛ لأنهما فرعاه، وحمل عليها مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظًا ومعنى»[٤] .

---

(١) شرح الكافية: (١/ ١٥٦) .

(٢) نفسه: (١/ ١٨٩) .

(٣) شرح المفصل: (٦/ ٦٨) .

(٤) همع الهوامع: (١/ ٧٦) .

٧- التناسب وما اشتق منه:

يقول ابن الشجري: «ومن شأن العرب أن تحمل الشيء على الشيء مع حصول أدنى تناسب بينهما حتى أنهم قد حملوا أشياء على نقائضها»[١] .

٨- القياس وما اشتق منه:

يقول الكفوي: «القياس استعمل في التشبيه أيضًا، وهو تشبيه الشيء بالشيء، ويقال: هذا قياس ذاك، إذا كان بينهما مشابهة»[٢] .

تعقيب:

وقد ذكرت هذا الاختصار السابق للتعبيرات الثمانية التي تستعمل للدلالة للحمل على الشبه حتى يتضح ما يضاف من تعليق عليها:

١- **فالتعبير الرابع (الاجتماع وما اشتق منه):** قد جانب الصوابُ الدكتور البجة لما هو واضح في النص المنقول من أن المقصود هو الحمل على المعنى، فـ (بكرة) محمولة على (غدوة) لاتحادهما في المعنى أو كما هو النص: «محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية».

٢- **التعبير السابع (التناسب وما اشتق منه):** ليس هذا من قبيل الحمل على الشبه عن طريق التعبير عن الشبه بالتناسب للترادف بينهما، ولكن المقصود هو وجود علاقة وتقارب بين الشيئين يحمل أحدهما على الآخر، أي حمل، لا حمل الشبه خاصة، بدليل قوله بعدها مباشرةً: «مع حصول أدنى تناسب بينهما حتى أنهم قد حملوا أشياء على نقائضها».

٣- **ليست هذه التعبيرات جامعة لكل ما ورد مما يعبر عن الحمل على الشبه**، فقد استخدم النحاة تعبيرات أخرى تضاف إلى ما سبق ومنها:

---

(١) الأمالي الشجرية: (٢/ ١٢٠) .

(٢) الكليات: (٤/ ٢٣) .

التنزيل: إذا نزل اللفظ منزلة آخر جاز أخذه حكمه «غاق بكسر القاف وقد ينون، وهو صوت الغراب، وإذا كان غاق بمنزلة لفظ الغراب فيعطى حكمه في الإعراب»[١] ، ومنه «قوله: (من لازم) أي من مصدر فعل لازم أصالة أو عرضًا كما في: رحمن ورحيم وعليم فإنها لازمة بالتنزيل، أو النقل إلى فُعل بالضم»[٢] ، فأفعال هذه الصفات لازمة بالتنزيل أو بالنقل.

وعلى كثرة ما ترادفت من تعبيرات للتعبير عن هذه الظاهرة اللغوية، فقد حاول البعض إثبات أن هذه الظاهرة لا أصل لها، يقول الأنباري: «اعلم أن لمنكر القياس أن يقول: الاعتراض على ما ذكرتموه من القياس من ثلاثة أوجه:

أحدها: لو جاز حمل الشيء على الشيء بحكم الشبه لما كان حمل أحدهما على الآخر بأولى من صاحبه، فإنه ليس حمل الاسم المبني لشبه الحرف على الحرف في البناء أولى من حمل الحرف لشبه الاسم على الاسم في الإعراب...

والوجه الثاني: أنه إذا كان القياس حمل الشيء على الشيء بضرب من الشبه، فما من شيء يشبه شيئًا من وجه إلا ويفارقه من وجه آخر، فإن كان وجه المشابهة يوجب الجمع فوجه المخالفة يوجب المنع...

والوجه الثالث: أنهم قالوا: «لو كان هذا القياس جائزًا لكان ذلك يؤدي إلى اختلاف الأحكام، ولأن الفرع قد يأخذ شبهًا من أصلين مختلفين، إذ حمل على كل واحد منهما، وجد التناقض في الحكم، وذلك لا يجوز»[٣] .

ثالثًا: وجوه الشبه بين المحمول والمحمول عليه:

يحمل الشيء على الشيء إذا شابهه، والمشابهة لها ثلاث صور، يقول عنها ابن هشام: «وقد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو لفظه أو فيهما»[٤] .

---

(١) حاشية يس: (٢/ ٢٠٢) .
(٢) حاشية الصبان: (٣/ ٣) .
(٣) لمع الأدلة: (١٠٠، ١٠١) .
(٤) مغني اللبيب: (٢/ ٦٧٤) .

وهذا توضيح لهذه الصور الثلاثة:

١- الشبه المعنوي:

الشبه المعنوي يجيز الحمل، ومنه «إدخال الباء في (كفى بالله شهيداً) لما دخله من معنى اكتفِ بالله شهيداً، بخلاف قوله:

قليلٌ منك يكفيني ولكنْ قليلك لا يقال له قليل

وذكر ابن هشام ثلاث عشرة صورة ثم قال: «هذا باب واسع»[١] .

٢- الشبه اللفظي:

الشبه اللفظي يجيز الحمل، وقد عدد منها ابن هشام عشر صور رغم أنه قال: «له صور كثيرة»[٢] .

ومن صوره قولهم: «اللهم اغفر لنا أيتُها العصابةُ» بضم أية ورفع صفتها، كما يقال: يا أيتها العصابة، وإنما كان حقهما وجوب النصب كقولهم: نحن العربَ أقرى الناس للضيف، ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء أعطيت حكمها، وإن انتفى موجب البناء، وأما نحن العرب في المثال فإنه لا يكون منادى لكونه بـ (أل)، فأعطى الحكم الذي يستحقه في نفسه، وأما، «**نحن معاشر الأنبياء لا نورث**» فواجب النصب، سواء اعتبر حاله أو حال ما يشبهه وهو المنادى»[٣] .

٣- الشبه اللفظي المعنوي:

يحمل الشيء على الشيء إذا شابهه لفظًا ومعنى، ومن ذلك: «اسم التفضيل وأفعل في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزنًا وأصلاً وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا»[٤] .

---

(١) المغني: (٢/ ٦٧٩) .
(٢) نفسه: (٢/ ٦٧٩) .
(٣) نفسه: (٢/ ٦٨٠) .
(٤) نفسه: (٢/ ٦٨٢) .

ومن الشبه اللفظي والمعنوي معًا تعليل ابن جني قياس «ليت وكأن» على الفعل المتعدي ووجه الشبه الجامع بينهما وبين الفعل لفظي ومعنوي، يتمثل في عملهما الرفع والنصب وفي كونهما على أكثر من حرفين كما أن الفعل كذلك، وأما الشبه المعنوي فهو التمني والتشبيه، قال:

«إنما جاز ذلك في (ليت) و(كأن) لما اجتمع فيهما: وهو أن كل واحدة منهما فيها معنى الفعل من التمني والتشبيه، وأيضًا كل واحدة منهما رافعة وناصبة كالفعل القوي المتعدي، وكل واحدة منهما متجاوزة عدد الاثنين بزيادة عدتها الفعل»(١).

رابعًا: ضوابط الحمل على الشبه:

١- لا تشترط المشابهة بأكثر من وجه:

لو تمت المشابهة في وجه واحد من وجوهها الثلاثة صح الحمل، يقول ابن السراج عن عمل (كان) وأخواتها: «أدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهًا بالفاعل، ونصبوا بها تشبيهًا بالمفعول، فقالوا: كان عبدالله أخاك، كما قالوا: ضرب عبد الله أخاك، فإذا قالوا: كان زيد قائمًا، فإنما معناه: زيد قام فيما مضى من الزمان، فإن قالوا: أصبح عبدالله منطلقًا، فإنما المعنى: أتى الصباح وعبد الله منطلقًا، فهذا تشبيه لفظي، وكثيرًا ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ، وإن لم يكن مثله في المعنى»(٢).

٢- المحمول على الشبه أضعف من المحمول عليه:

لا يقوى المحمول قوة المحمول عليه «المشبه بالشيء لا يقوى قوة الشيء نفسه» و«قد يشبهون الشيء وليس مثله في جميع أحواله»(٣)، و«المشبه بالشيء لا يجري مجراه في جميع أحكامه»(٤).

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٢٧٧).
(٢) الأصول: (١/ ٨٢).
(٣) الكتاب: (١/ ١٧٨).
(٤) همع الهوامع: (١/ ١٥١).

٣- لا يكون الحمل على الشبه إلا في وجه اعتدته العرب:

يقول ابن جماعة: «قولنا: اعتبرته العرب احتراز من مثل أي الشرطية، فإنها أشبهت الحرف لكن العرب لم تعتبر هذه المشابهة»[١] .

٤- لا يشترط في الحمل على الشبه وجود العلة:

يحمل الشيء على الشيء لوجود شبه، وإن لم توجد علة «يجوز: الذي يأتيني فمكرم، إذا قصدت بـ (الذي يأتيني) معينًا، لكن (الذي يأتيني) عند قصد التعيين شبيه في اللفظ بـ (الذي يأتيني) عند قصد العموم، ويجوز دخول الفاء على خبره حملاً للشبيه، وإن لم تكن العلة موجودة فيه»[٢] .

٥- وجه الشبه قد يكون عاماً:

يحمل الشيء على الشيء وإن كان الاختلاف بينهما كبيرًا، ووجه الشبه عامًا، ومنه باب الاختصاص والنداء «أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل» فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص»[٣] .

٦- الشبه الغالب على شيء لا يخرجه عن أصله:

ومن ذلك اختلاف البصريين والكوفيين حول اسمية (أفعل) في التعجب، حيث رأى الكوفيون اسميته، واستدلوا على ذلك بتصحيح عينه، ورد عليهم البصريون ذلك «أما قولهم الدليل على أنه اسم تصحيح عينه في (ما أقومه، وما أبيعه) قلنا: التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير، وذلك بحمله على باب (أفعل) الذي للمفاضلة، فصحح كما صحح من

---

(١) شرح الكافية لابن جماعة: (٢٣١) .

(٢) شواهد التوضيح: (١٨٥) .

(٣) شرح الكافية: (١/١٥٦) .

حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة، والشبه الغالب على الشيء لا يخرجه عن أصله، ألا ترى أن الأسماء التي لا تنصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل ولم تخرج بشبهها للفعل عن أن تكون أسماء، فكذلك ههنا»(١) .

• الحمل على التقارض:

يناقش البحث تحت هذا العنوان مفهوم الحمل على التقارض، وصوره:

أولاً: مفهومه:

التقارض لغة: المبادلة: «يقال : إن فلانًا وفلانًا يتقارضان الثناء إذا أثنى كل واحد منهما على صاحبه، وكأن معنى هذا أن كل واحد منهما أقرض صاحبه ثناء كقرض المال»(٢) .

والتقارض اصطلاحًا: تبادل الأحكام «معنى التقارض أن كل واحد منهما (أي اللفظين) يستعير من الآخر حكمًا هو أخص به»(٣) .

ويعنون به «التبادل ووضع أمرين كل منهما مكان الآخر، وقد أطلق على تبادل الألفاظ في الأحكام»(٤) .

يقول ابن هشام: «ومن ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام»(٥) .

ويقول ابن جني: «فلما رأى سيبويه العرب إذا شبهت شيئًا بشيء وحملته على حكمه عادت أيضًا فحملت الآخر على حكم صاحبه تتميمًا

---

(١) الإنصاف: (١/ ١٤٤) .

(٢) معجم مقاييس اللغة مادة (ق. ر. ض) .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: (٢/ ٨٨) .

(٤) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: (١٨٥) .

(٥) المغني: (٢/ ٦٩٧) .

لهما وتثبيتًا لمعنى الشبه بينهما، حكم أيضًا بجر الوجه من قوله: (هذا الحسن الوجه) أن يكون محمولاً على جر الرجل في قولهم: (هذا الضارب الرجل) كما أجازوا أيضًا النصب في قولهم: (هذا الحسن الوجه) حملاً منهم على (هذا الضارب الرجل)(١) .

وقد ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى أن التقارض لم يتعرض له قديمًا إلا قليل من علماء العربية «التقارض كمصطلح لغوي لم يستعمله من علماء اللغة العرب القدماء إلا القليل منهم مثل الزمخشري»(٢) .

وهذا الرأي لا يعده البحث صوابًا فقد تعرض لهذه الظاهرة بمصطلحاتها عدد كبير من أئمة العربية.

فقد تعرض له ابن جني وسبق نقل النص الدال على ذلك(٣) .

وتعرض له الزمخشري «واعلم أن (إلا) و(غير) يتقارضان ما لكل واحد منهما(٤) .

وتعرض له ابن يعيش في (شرح المفصل) وعرفه: «معنى التقارض أن كل واحد منهما (أي اللفظين) يستعير من الآخر حكمًا هو أخص به»(٥) .

وتعرض له ابن هشام في المغني، وقال عنه: «ومن ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام»(٦) ، ثم ذكر صور التقارض وقال: «ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة»(٧) .

وتعرض له السيوطي وأفرد له فصلاً بعنوان: (تقارض اللفظين) في كتابه (الأشباه والنظائر) .

---

(١) الخصائص: (١/ ٣٠٨) .

(٢) التقارض والاقتراض: (١٣) .

(٣) انظر: الخصائص: (١/ ٣٠٨) .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش: (٢/ ٨٨) .

(٥) نفسه: (٢/ ٨٨) .

(٦) المغني: (٢/ ٦٩٧) .

(٧) نفسه: (٢/ ٦٩٧) .

فـإذا كـانت الظـاهرة - بمصطلحـاتهـا - قـد تعـرض لهـا ابن جني والزمخشري وابـن يعيش وابن هشـام والسيـوطي؛ فكيف يجوز لبـاحث أن يحكم عليـها بأن «التقـارض كمصطلح لـغوي لـم يستـعمله من علمـاء اللغة العرب القدماء إلا القليل منهم مثل الزمخشري»[(١)] .

واللافت للنظر أن الباحث نفسه قد ذكر هذه الأسماء التي تعرضت لهذه الظاهرة بمصطلحاتها، ونقل بعض النصوص عنهم[(٢)] .

ولكن يبـدو أن البـاحث لم يشـأ أن يطيل الوقـفة مع مـا كـتب في المراجع اللغـوية القـديمة، ولا أدل على ذلك من أنه نسب لبـاحث مـعاصـر[(٣)] تفصـيل شواهد التقـارض في النحو العربي، وما ذكره البـاحث إن هو إلا اجترار لما ورد عند ابن هشـام مع مخالـفته - فـحسب - في ترتيب هذه الشـواهد، وزاد ثلاث صور هي من مستـتبعات قول ابن هشام، أو مما ذكـره ابن هشام في موضع آخر، أو مما ورد في بحوث أخرى ولم يشأ أن يشير إليها. وسيوضح البحث هذا.

ثانيًا: صور الحمل على التقارض:

التـقارض مما تعـددت صوره، ولكثـرتهـا اختلف فـيهـا، يقول صـاحب (التقارض والاقتراض في اللغة): «وقد فـصل أحد الباحثين شواهد التقارض في النحو العربي على النحو التالي:

- التقارض بين بعض حروف الجر.
- التقارض بين (إلا) و(غير).
- التقارض بين (إن) الشرطية و(لو) الشرطية.

---

(١) التقارض والاقتراض: (١٣) .

(٢) نفسه: (١٣، ١٧) .

(٣) عبد اللـه أحمد جاد الكريم صـاحب بحث: ظاهرة التقارض في الدرس النحوي، ط١، مكـتبة الآداب، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م .

- التقارض بين (إذا) الشرطية، و(متى) الشرطية.
- التقارض بين (لن) و(لم) .
- التقارض بين (أن) المصدرية و(ما) المصدرية.
- التقارض بين (أن) المصدرية و(الذي) .
- التقارض بين (ليس) و(ما) النافية .
- التقارض بين (ليس) و(لا) النافية .
- التقارض بين (عسى) و(لعل) .
- التقارض بين (أفعل) التعجب و(أفعل) التفضيل.
- التقارض بين (اسم الفاعل) و(الصفة المشبهة) .
- التقارض بين (إنّ) و(ما) .
- التقارض بين (الفاعل) و(المفعول)»[١] .

وسيذكر البحث صور التقارض عند ابن هشام، ليتضح منها أن الباحث ما زاد على ما ورد عند ابن هشام في (مغني اللبيب) إلا ما سبق ذكره .

- **صور الحمل على التقارض عند ابن هشام:**

ذكر ابن هشام عدة حالات للحمل على التقارض يمكن أن يعدها البحث ممثلة لحالة واحدة، هي: الحمل على التقارض في الحكم الإعرابي. وهذا ذكرها كما ورد عند ابن هشام[٢] :

١ - إعطاء (غير) حكم (إلا) في الاستثناء، وإعطاء (إلا) حكم (غير) في الوصف بها.

---

(١) التقارض والاقتراض: (١٨) .

(٢) المغني: (٢/ ٦٩٧) .

٢- إعطاء (أن) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال، وإعمال (ما) حملاً على (أن) .

٣- إعطاء (إن) الشرطية حكم (لو) في الإهمال، وإعطاء (لو) حكم (إن) في الجزم.

٤- إعطاء (إذ) حكم (متى) في الجزم، وإهمال (متى) حكمًا لها بحكم (إذ) .

٥- إعطاء (لم) حكم (لن) في النصب، وإعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم.

٦- إعطاء (ما) النافية حكم (ليس) في الإعمال، وهي لغة أهل الحجاز، إعطاء (ليس) حكم (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي بـ (إلا) .

٧- إعطاء (عسى) حكم (لعل) في العمل، وإعطاء (لعل) حكم (عسى) في اقتران خبرها بـ (أن) .

٨- إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس.

٩- إعطاء (الحسن الوجه) حكم (الضارب الرجل) في النصب، وإعطاء (الضارب الرجل) حكم (الحسن الوجه) في الجر.

١٠- إعطاء (أفعل) في التعجب حكم (أفعل) التفضيل في جواز التصغير، و(أفعل) التفضيل حكم (أفعل) في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر.

١١- التقارض بين حروف الجر.

ومن هذه الصور يتضح أنه ليس لصاحب بحث (ظاهرة التقارض في الدرس النحوي) مما زاده عما ورد في (مغني اللبيب) لابن هشام إلا ثلاث صور، هي على الترتيب:

١- التقارض بين (أن) المصدرية و(الذي) .

٢- التقارض بين (ليس) و(لا) النافية .

٣- التقارض بين (إنّ) و(ما) .

وحمل (الذي) المصدرية تقارضًا قال عنه ابن هشام - نفسه - فيما ينقله السيوطي: «فأما وقوع (الذي) مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي، وارتضاه ابن خروف وابن مالك وغيرهم»[١] .

وحمل (أن) المصدرية تقارضا على (الذي) يقول عنه ابن هشام- نفسه- فيما ينقله السيوطي: «وتقع (أن) بمعنى (الذي) كقولهم: (زيد أفضل من أن يكذب)، أي من الذي يكذب»[٢] .

وقد ذكر صاحب (ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية) هذه الصورة[٣].

وذكر صورتي أخريين لم يشر إليهما صاحب (ظاهرة التقارض في الدرس النحوي)، ونشير إليها هنا لتعم الفائدة، وهما:

١- تقارض (كاد وعسى)[٤] .

٢- تقارض اسم الفاعل والفعل المضارع[٥] .

- **الحمل على التقاص:**

يدرس البحث تحت هذا العنوان مفهوم الحمل على التقاص، وصوره:

أولاً: مفهومه:

التقاص لغة: التأثر المتبادل: «تقاص كل واحد منهم صاحبه في الحساب وغيره، مأخوذة من مقاصة ولي المقتول القاتل»[٦] .

والتقارض اصطلاحًا: أن تأخذ كلمة حكمًا من أخرى أخذت مثله منها تلك الكلمة الأخرى»[٧] .

---

(١) الأشباه والنظائر: (١/ ١٧٥) .
(٢) نفسه: (١/ ١٣٧) .
(٣) ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية: (٤٩٦، ٤٩٧) .
(٤) السابق: (٤٩٥) .
(٥) السابق: (٤٩٧) .
(٦) أساس البلاغة: مادة (ق ص ص) .
(٧) ظاهرة التقاص في النحو العربي: (٦٤) .

يقول ابن جني: «هذه عادة مألوفة وسنة مسلوكة: إذا أعطوا شيئًا من شيء حكمًا قابلوا ذلك بأن يعطوا منه حكمًا من أحكام صاحبه، عمارة لبينهما وتتميمًا للشبه الجامع لهما، وعليه باب ما لا ينصرف، ألا تراهم لما شبهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه كذلك شبهوا الفعل بالاسم فأعربوه»(١) .

ثانيًا: صور الحمل على التقاص:

للحمل على التقاص صورتان هما:

الحمل على التقاص في بنية الكلمة، الحمل على التقاص في حالات الإعراب.

١ - الحمل على التقاص في بنية الكلمة:

من الأمثلة التي تتضح فيها ظاهرة التقاص قلب الواو همزة، وقلب الهمزة واوًا تقاصًا:

أ- حالات قلب الواو همزة:

تقلب الواو همزة في مواضع، هي:

- إذا تطرفت إثر ألف زائدة، مثل: سماء.
- إذا وقعت عينًا لاسم فاعل من فعل ثلاثي أعلت فيه، مثل: قائل من: قول.
- إذا وقعت بعد ألف فعائل، وكانت في المفرد مدًا زائدًا، مثل: عجائز.
- إذا اجتمعت واوان في أول الكلمة والثانية منهما متحركة، مثل: أواقٍ.
- إذا اجتمعت واوان في أول الكلمة والثانية منهما ساكنة، مثل: أولى.

ب- حالات قلب الهمزة واوًا:

تقلب الهمزة واوًا في موضعين، هما:

- إذا كان مضمونة ضمًا لازمًا غير مشددة، كوجوه من أوجه، جمع وجه .
- إذا كانت مكسورة في أول الكلمة، كوشاح من إشاح.

---

(١) الخصائص: (١/ ٦٣) .

٢- الحمل على التقاص في حالات الإعراب:

يقع التقاص في حالات الإعراب فيقاص الجر النصب، فالممنوع من الصرف جر بالفتحة؛ لأنه أشبه الفعل في علتين أو في علة واحدة تقوم مقام العلتين، كما حمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم، وكذلك جمع المذكر السالم، والتثنية.

وحمل النصب على الجر دون الرفع لما بينهما من صور التشابه، فكل منهما فضلة، وكل منهما مفتقر إلى العامل اللفظي، ولقرب الفتحة من الكسرة «فأما موافقة الجر النصب هنا فهو كموافقة الجر النصب في التثنية والجمع الذي على حدها، فلو جاز أن يكون الاسم غير المنصرف مبنيًا في هذه الحالة لكانت التثنية والجمع كذلك أيضًا، فليس هذا الاتفاق للبناء، وإنما هو لاجتماع النصب والجر في كونهما فضلتين وكائنتين بعد اشتغال الجملة المتضمنة للفعل أو معنى الفعل بجزأيها اللذين هما الحدث والمحدث عنه»[١] .



(١) المسائل العسكريات: (١٣٦) .

النتائج

خرج هذا البحث بعدة نتائج، هي:

١- قد اعتمد البصريون والكوفيون - جميعًا - الحمل بصورة علة نحوية.

٢- الحمل النحوي وسيلة من وسائل التأويل اللغوي، به يفسر الخروج عن الشائع المطرد من نصوص العربية؛ لتطرد القواعد، وتسلم المقاييس.

٣- راعى النحاة في الحمل جانبي المعنى: الوظيفي، والاستعمال غير أن جل المسائل من الجانب الأول.

٤- أثبت البحث جواز اجتماع حملين.

٥- حدد البحث الأسباب التي دعت العربي - ابن اللغة - إلى الحمل، وتلك التي دعت النحاة واللغويين إليه .

٦- خالف البحث النحاة في بعض مسائل الحمل.

❀❀❀

المصادر والمراجع

- الإتباع، أبو الطيب اللغوي، تحقيق: عز الدين التنوخي، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٩٨٨م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي: تحقيق د. محمد أحمد النماس: مكتبة الخانجي، ١٩٨٧م .
- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تحقيق: عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، ١٩٨٢م.
- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م . وأيضًا طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم: منشورات الجامعة الليبية (كلية التربية)، ١٩٧٣م .
- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي: تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن: لأبي جعفر النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م .
- الإغراب في جدل الإعراب: لأبي البركات الأنباري، تحقيق: أ. سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ .
- الاقتراح: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩-٩١١)، قدم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق على حواشيه وفهرسه د. أحمد سليم الحمصي، د. أحمد محمد قاسم، ط١، سنة ١٩٨٨م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف: لأبي البركات الأنباري، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: الفيروز ابادي، تحقيق الأستاذ عبد الحليم الطحاوي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٢م .
- تاريخ النحو: المدخل والنشأة والتأسيس، عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، الطبعة الأولى ١٩٩٥م .
- التبصرة والتذكرة لابن إسحاق الصيمري، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى، الرياض، أم القرى، ١٩٨٢م .
- التفسير الكبير، للإمام فخر الدين الرازي، ط٣، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- التقارض، عبد الله جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة.
- الجني الداني في حروف المعاني: الحسن بن القاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م .
- حاشية يس على شرح التصريح: للشيخ يس العليمي: مطبعة الحلبي، القاهرة.
- الحمل على الجوار في القرآن الكريم: د. عبد الفتاح الحموز، الرياض، مكتبة الرشيد، ١٩٨٥م .
- الحمل على المعنى عند النحاة العرب: د. محمد يوسف حبلص، حولية كلية دار العلوم، العدد : ١٥، سنة ١٩٩٢م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي: المطبعة الأميرية، القاهرة .
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: الأستاذ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، سنة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م. وكذلك طبعة٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

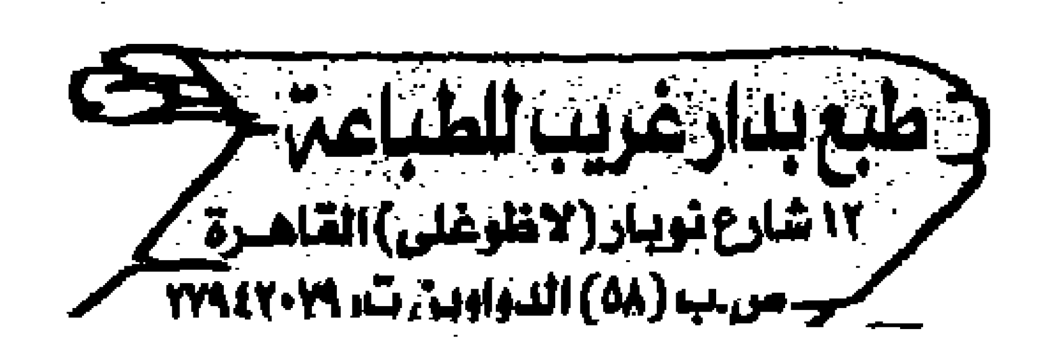
- دراسات لأسلوب القرآن: د. محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث.
- شرح شذور الذهب: للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد عبد الله بن هشام الأنصاري المصري: توزيع دار الأنصار، الطبعة الخامسة عشرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م .
- شرح الكافية لابن جماعة، تحقيق: محمد عبد النبي، ١٩٨٧م .
- شرح الكافية: الرضي: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- ظاهرة التقارض في الدرس النحوي: د. عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م .
- ظاهرة التقاص في النحو العربي: د. دردير أبو السعود، مجلة الجامعة الإسلامية، (ع ٦٣، ٦٤، ٦٥)، ١٤٠٤هـ .
- ظاهرة الحمل على الجوار بين التأييد والاعتراض: د. محمد أحمد عبدالرحمن الطيب، بحث ترقية، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م .
- الفوائد الضيائية، نور الدين الجامي، تحقيق: د. أسامة الرفاعي، بغداد، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١٩٨٣م .
- الكتاب: سيبويه، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله الزمخشري، حققه وخرّج أحاديثه، وعلّق عليه عبدالرازق المهدي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٧٧م .
- الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع، ووضع فهارسه د. عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م .

- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، ابن منظور، دار المعارف.
- المحتسب لابن جني، تحقيق: الأستاذ علي النجدي ناصف والدكتور عبدالحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٩٤م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر.
- مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة: علي النجدي ناصف، دار المعارف، ١٩٤٨م.
- معاني القرآن: لأبي الحسن الأخفش، تحقيق: فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت، ١٤٠٠هـ/ ١٩٩٧م .
- معاني القرآن: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، المتوفى (٣١١هـ)، شرح وتعليق: عبد الجليل شلبي، خرَّج أحاديثه الأستاذ علي جمال الدين محمد، دار الحديث، ط٢، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .
- معاني القرآن للفراء: تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، طبعة دار السرور، بدون تاريخ .
- من قضايا اللغة والنحو: علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٧م.
- همع الهوامع على جمع الجوامع في علم العربية: جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي، المتوفى ٩١١هـ، عنى بتصحيحه السيد بدر الدين النعساني، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٣٢٧هـ .

❁❁❁

فهرس الموضوعات

البحث الثاني
ظاهرة الحمل في الدرس النحوي



هذا الكتاب

يقدم هذا العمل بحثين أولهما دراسة لظاهرة قرآنية تتضافر فيها الخصائص الصوتية والبنيوية والتركيبية ، وتمس بشكل مباشر جوانب من القيم الدلالية والجمالية التعبيرية في النصوص القرآنية ، وهي ظاهرة ((تعانق الصيغ في الفاصلة القرآنية)) .

وثانيهما يعرض لجانب أصولي بارز في المنهج النحوي ، ويدرس بالتفصيل أصلًا من الأصول الكلية كان له أثره في وضع كثير من القواعد الجزئية ، وهو ((الحمل في التراث النحوي)) .

والبحث يتناول أطره ومقوماته وخصائصه وعلاقاته ويجلو ما كان له من آثار ، فيسد بذلك كلمة ويستدرك نقصًا .

إنه عمل لا غنى عنه لباحث نحوي.

